USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وُضع التقرير بواسطة:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية
مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

دائرة الشرق الأوسط
مكتب الدعم الفني

تم إعداد هذا التقرير ونشره بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تقع المسئولية الوحيدة لمحتويات هذا التقرير على شركة نظم الإدارة الدولية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

صورة الغلاف: مشاركون في إحدى الاجتماعات، العراق. الصورة مقدمة من جانب شركة نظم الإدارة الدولية.

جدول المحتويات

مقدمة iv

شكر وتقدير v

ملخص تنفيذي vii

تصنيفات استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2016 xii

تقارير البلدان 1

مصر 1

العراق 10

الأردن 18

لبنان 26

المغرب 34

الضفة الغربية وقطاع غزه 42

اليمن 51

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني: 61

ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 73

مقدمة

يسر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تقدم الإصدار الخامس من *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* والذي يغطي الأحداث التي وقعت في عام 2016. يدور هذا الإصدار حول قوة قطاع منظمات المجتمع المدني وقابلتيها العامة للحياه في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة.

يعتمد *التقرير* على معرفة الممارسين والباحثين في منظمات المجتمع المدني الذين يشكلون مجموعة خبيرة في كل دولة لتقييم وتصنيف سبعة أبعاد مترابطة لاستدامة منظمات المجتمع المدني: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، توفير الخدمات، البنية التحتية، الصورة العامة. تقوم اللجنة باقتراح نقاط لكل بعد ويمكن أن تتراوح النقاط بين 1 (الذي يشير إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة) و7 (التي تشير إلى قطاع هش غير مستدام يعاني من مستوى منخفض من النمو). يتم عمل متوسط لنقاط الأبعاد وذلك لإنتاج نقاط الاستدامة الكلية. يجمّع *التقرير* كل النقاط في ثلاث فئات جامعة: الاستدامة المحسنة (النقاط من 1 إلى 3)، والاستدامة المتطورة (3.1-5)، والاستدامة المعاقة (5.1 – 7). تقوم لجنة تحرير مؤلفة من خبراء فنيين وإقليميين بمراجعة نتائج هيئة الخبراء بهدف الحفاظ على مناهج ومعايير متسقة من أجل السماح بالمقارنات بين الدول. هناك مزيد من التفاصيل متاحة حول المنهجية المستخدمة لحساب النقاط وإنتاج تقاريرسردية متناظرة في ملحق أ.

يعتبر *التقرير* مصدرًا مفيدًا للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات والمانحين والأكاديميين وغيرهم ممن يريدون فهم أفضل للجوانب الرئيسية لاستدامة قطاع منظمات المجتمع المدني ورصد هذه الجوانب. إن *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* يتكامل مع منشورات مماثلة تغطي مناطق أخرى تتضمن تقارير عن البلدان الأربعة والعشرين في وسط وشرق أوروبا ومنطقة أوراسيا، والبلدان الثلاثين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسبعة دول في آسيا. وبذلك ترفع هذه الإصدارات من *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* العدد الإجمالي من الدول التي شملتها الدراسة إلى تسعة وستين دولة.

ما كان لإصدار من هذا النوع أن يخرج إلى الوجود بدون مساهمات من عديد من الأفراد والمنظمات. ونحن نتقدم بالشكر والتقدير إلى شركائنا التنفيذيين الذين لعبوا الدور الحاسم في تسهيل اجتماعات المجموعة الخبيرة وكتابة تقارير الدول. كما نود أيضًا أن نشكر العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وخبرائهم، وشركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمانحين الدوليين الذين شاركوا في المجموعات الخبيرة في كل بلد، حيث تعتبر درايتهم، وملاحظاتهم، وأفكارهم، وإسهاماتهم بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني.

شكر وتقدير

مصر	ندى أحمد، وحماده عبيد، ونجاد البرعي، المجموعة المتحدة
العراق	حسن وهّاب، جمعية الأمل العراقية
الأردن	د. عايدة أسعد، مركز المعلومات والأبحاث – مؤسسة الملك حسين
لبنان	رولا ميخائيل، جمعية مهارات
المغرب	حسن بن سلامة ومبارك مغلي، الجمعية المغربية للتضامن والتنمية
الضفة الغربية وقطاع غزة	نيكولاس هايمان، ود. نادر سعيد، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)
اليمن	لينا العرياني، منظمة سول للتنمية

مديرو المشاريع

شركة نظم الإدارة الدولية

ستيفانس تكر
أليكس نيجاديان
كريستوفر باثون
هالي فولر

المركز الدولي لقانون عدم الربح

كاثرين شيا
جينيفر ستيورت
إللي بيج

لجنة التحرير

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: مريم أفرشسيابي، ناجيه الوزير، جوزيف برينكر، مورخاي شولي
شركة نظم الإدارة الدولية: ستيفانس تكر
المركز الدولي لقانون عدم الربح: جينيفر ستيورت
الخبير الإقليمي (مستشار): أمي هاوثورن

ملخص تنفيذي

يقوم *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* بتقييم قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن. يغطي هذا الإصدار من *التقرير* الأحداث والاتجاهات التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني في عام 2016.

واجهت منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2016 مجموعة متنوعة من التحديات. بقي الأمن يشكّل أحد القضايا عبر المنطقة مع نشوب الصراع المسلح في عدة بلدان، مما يمثل مشاكل لوجستية وقانونية على حدٍ سواء لمنظمات المجتمع المدني. كافحت المنطقة مع الحرب المدنية الدائرة في سوريا وما نتج عنها من تحركات للاجئين والنازحين داخليًا وكذلك المخاوف بشأن الأمن والإرهاب. في حين أن تنظيم الدولة الإسلامية فقد أراضي كبيرة في العراق عقب تحرير الحكومة للفلوجة والموصل، فإنها أيضًا أعلنت مسئوليتها عن الهجمات التي قتلت المئات في العراق وفي غيرها من البلدان في عام 2016. استمرت حرب أهلية عنيفة في اليمن في ظل تدخل دولي، مما أدى إلى تفاقم الكوارث الاقتصادية وتعميق الشقاق بين السكان في الجنوب والشمال.

لا تزال المنطقة تعاني من تحديات سياسية كذلك، فقد تم تأجيل خطط إجراء أولى انتخابية محلية منذ عقد من الزمان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مبددة آمال التصالح بين السلطة الفلسطينية وحماس. وفي اليمن، قامت الحكومة الموجودة في المنفى بقيادة رئيسي الوزراء بتشكيل معارضة لحكومة الخلاص الوطني التي شكلها الحوثيون، واستمر الصراع بين الطرفين على مدار العام. عقب الانتخابات البرلمانية بدون حزب أغلبية واضح أو ائتلاف، ظلت المغرب بدون حكومة لمدة ستة أشهر إلى أن تدخل الملك لاستبدال رئيس وزراء الحزب الفائز. وفي أماكن أخرى لم تحقق الحكومات المنتخبة حديثًا الآمال المرجوة منها للإصلاح. تم انتخاب برلمان جديد في مصر للوفاء بالمرحلة النهائية في الخطة الانتقالية التي أعلنتها الحكومة المدعومة من جانب الجيش في عام 2013. ومع ذلك، واصلت منظمات المجتمع المدني مواجهة تضييق من جانب الدولة وقيود كبيرة على قدرتها على جمع التبرعات وتقديم الخدمات. في لبنان، تم انتخاب رئيس بعد ما بقي منصب الرئاسة شاغرًا لأكثر من عامين عقبهما انتخاب رئيس وزراء وتشكيل مجلس وزراء جديد. ومع ذلك، ظلت المطالبات من جانب حركات اجتماعية لبنانية واسعة – مثل المظاهرات الحاشدة ضد أزمة القمامة في عام 2015 – ظلت بدون تلبية، وواجهت منظمات المجتمع المدني عقبات قانونية متزايدة وصعوبات في مساندة نفسها ماليًا.

عقّدت الصعوبات الاقتصادية القائمة في المنطقة من المشكلات الناجمة عن هذه التحديات الأمنية والسياسية. في اليمن، وهي واحدة من أفقر بلدان العالم أصلًا، دفعت أزمة السيولة المزيد من السكان إلى نطاق الفقر. مع نهاية العام، كان هناك 18.8 مليون نسمة في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولاح في الإفق نذير حدوث مجاعة واسعة. بقي الفقر والبطالة منتشرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع ما يقدر بأكثر من ربع السكان في نطاق البطالة. وفي مصر، ساهم التراجع في السياحة، والقصور في العملة الصعبة، وسعر الصرف غير الملائم – ساهم في نمو اقتصادي بطيء في عام 2016 في حين أدى تصاعد التضخم في زيادة معدلات الفقر عبر البلاد. بطريقة مماثلة، كان النمو في المغرب راكدًا حيث ضرب قطاع الزراع قحطٌ شديد. وفي لبنان والأردن، واصلت الأعداد الضخمة من اللاجئين في الإلقاء بعبء قاسٍ على المورد والبنية التحتية.

أحيانًا تعكس البيانات المتوفرة حول عدد المنظمات المسجلة في المنطقة، على الرغم من عدم توفرها أو موثوقيتها أحيانًا، تنوعًا واسعًا في حجم قطاع منظمات المجتمع المدني في البلاد. يُعد قطاع المغرب هو الأكبر، مع تقارير تفيد بوجود 130,000 منظمة عاملة طبقًا لوزارة الداخلية. أما في مصر، فتقدم الحكومة تقارير متضاربة عن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب قانون المنظمات غير الحكومية المعمول به في البلاد – إما 28,000 أو 47,000 حسب المصدر. في اليمن، أفادت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أنه كان يوجد حواليّ 12,000 منظمة مسجلة في عام 2016. لم تحدّث الحكومة اللبنانية بياناتها منذ عام 2015 حيث أفادت وزارة الداخلية والبلديات أنه كان هناك 8,311 منظمة مجتمع مدني مسجلة. أفادت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية أنه كان هناك 5,294 منظمة مسجلة في نهاية عام 2016. في العراق، أفادت المديرية الفدرالية للمنظمات غير الحكومية بوجود 2,844 منظمة مجتمع مدني مسجلة في أواخر عام 2016 مع وجود 2,850 منظمة مجتمع مدني إضافية مسجلة في إقليم كوردستان العراق. لم تصدر السلطات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة أرقام محدّثة في عام 2016 لكنها أفادت في أواخر عام 2015 بوجود 2,793 منظمة مسجلة.

اتجاهات في الاستدامة

واصلت منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواجهة تحديات في عام 2016. في كل البلدان، ظلت نقاط الأبعاد الفردية للاستدامة وكذلك الاستدامة العامة في فئتيّ الاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقة. لم تقع أي نقطة من النقاط في المنطقة في نطاق الفئة الأعلى، الاستدامة المحسنة.

ظلت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة تسجّل المستويات الأعلى للاستدامة في عام 2016، حيث ظلت بدون تغيير على ما كانت عليه في عام 2015. تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن بشكل طفيف، لكنها تظل الأكثر تمكينًا في المنطقة، كما واصلت كل الأبعاد الأخرى لاستدامة منظمات المجتمع المدني تقدمها نحو استدامة أكثر من المتوسط الإقليمي. على الرغم من السلامة المالية التي تم إضعافها بشكل طفيف، فإن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة احتفظت بنقاط عالية نسبيًا للاستدامة.

تراجعت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في مصر في عام 2016 – وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي يواجه تراجع عام – وبقيت الأقل في المنطقة. تدهورت بيئة منظمات المجتمع المدني في مصر في كل الأبعاد تقريبًا، مع مواجهة منظمات المجتمع المدني لبيئة قانونية أكثر تقييدًا، وقدرة تنظيمية منخفضة، وسلامة مالية متضائلة، وقدرة مقلصة على تقديم الخدمات، وصورة عامة أكثر سلبية بشكل ملحوظ.

إلى جانب مصر، كان للأردن واليمن نقاط في الاستدامة العامة في فئة الاستدامة المعاقة، بينما احتفظت العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزه جميعًا بنقاط في الاستدامة العامة في فئة الاستدامة المتطورة.

كانت المغرب البلد الوحيد في المنطقة التي أفادت بنقاط عامة محسنة في عام 2016 على الرغم من أنها ظلت في فئة الاستدامة المتطورة. حدثت تطورات طفيفة في البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب وفي القدرة التنظيمية للقطاع علاوةً على التحسينات الدراماتيكية في مناصرة منظمات المجتمع المدني وتقديم الخدمات، مما ساعد على تحسن نقاطها العامة.

بحث العقبات القانونية الجديدة

في متابعة لاتجاه ملحوظ في السنوات السابقة، فرضت الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقبات قانونية جديدة أعاقت قدرات منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية واستقلالية في عام 2016. كان المسئولون الحكوميون غالبًا هم من يشكّل القيود الجديدة في سياق مواجهة الإرهاب وغيرها من التدابير الأمنية.

كافحت منظمات المجتمع المدني في مصر للبقاء في خضم التضييقات الجارية من جانب الدولة على المجتمع المدني والتي اتسمت بالقيود القانونية والملاحقات القضائية المستهدفة. في أواخر عام 2016، أقر البرلمان مشروع قانون في منتهى التقييد لمنظمات المجتمع المدني قوبل باستنكار تام من جانب المراقبين المحليين والدوليين لكونه غير متسق مع الدستور المصري ولا مع القانون الدولي. قام مشروع القانون من بين أشياء أخرى بتوسيع سيطرة الحكومة على تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها ورفع من العقوبات المفروضة على انتهاكات هذا القانون. تم منع أعضاء مجموعات حقوق الإنسان بشكل منفصل من السفر خارج البلاد وتم تجميد ممتلكاتهم في إطار تحقيقات جنائية دائرة في تسجيل المنظمات الحقوقية وتمويلها، وهو ما يعرف باسم "قضية التمويل الأجنبي." علاوةً على ذلك، فإن هناك من المنظمات الحقوقية، بما في ذلك المجموعة التي تعمل للمناصرة ضد التعذيب، تم إغلاقها بشكل تعسفي. تابعت الحكومة أيضًا جهودها لحل منظمات المجتمع المدني التابعة للإخوان المسلمين، وهي الجماعة التي تم حظرها في عام 2013.

واجهت منظمات المجتمع المدني في الأردن أيضًا تحديات قانونية جديدة تؤثر على قدرتها على التسجيل والعمل بحرية. قامت الحكومة بحل منظمات بشكل أكبر بكثير من السنوات السابقة – أكثر من ضعف ما تم حله في عام 2015 – بحجة أن المنظمات التي تم حلها كانت قد أوقفت عملها، أو أنها قد خرقت القانون بشكل متكرر، أو أنها طلبت الحل. رفضت الحكومة أيضًا طلبات التسجيل للعديد من المنظمات الجديدة التي تركّز على الحقوق، وفي بعض الحالات، طُلب من المنظمات الحصول على موافقات أمنية منفصلة من وزارة الداخلية من أجل التسجيل – وهو متطلب قانوني إضافي. في ظل توجيه إداري جديد تم إدخاله في عام 2015 وتنفيذه على مدار عام 2016، يجب على منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتلقي تمويل أن تتقدم إلى الحكومة بنموذج طلب موسع يقدم تفاصيل حول مصدر الأموال الأجنبية والاستخدام المقصود لهذه الأموال. يتطلب التوجيه أيضًا أن يُستخدم أي تمويل أجنبي لصالح أنشطة تدعم الأهداف والأولويات الوطنية للأردن. علاوةً على ذلك، في حين أنها لا تزال معلقة حتى نهاية عام 2016، فإن الحكومة بدأت مناقشات حول التدابير القانونية الجديدة لمكافحة الإرهاب، والتي سيقيّد بعضها من حق منظمات المجتمع المدني في حرية التعبير.

كافحت منظمات المجتمع المدني في اليمن مع عقبات قانونية إضافية مع تدهور الوضع السياسي والأمني هناك. عقب استيلاء الحوثيين على الوزارة الحكومية المنوط بها تنظيم منظمات المجتمع المدني، أصبح تسجيل تراخيص منظمات المجتمع المدني وتجديدها عرضةً للتقديرات التعسفية للسلطات. توصل أحد التقارير إلى أنه ما يزيد عن ربع منظمات المجتمع المدني المحلية كانت غير قادرة على تجديد تراخيصها. علاوةً على ذلك، أصدرت الحكومة تحت قيادة الحوثيين قانونًا جديدًا لتنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني والمانحين الدوليين والتي

انتجت عقبات إدارية جديدة في طريق تمويل منظمات المجتمع المدني وأنشطتها من بين أشياء أخرى. فرض القانون الجديد على منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة قبل تنفيذ أنواع معينة من الأنشطة مثل استطلاعات الرأي.

في لبنان، أفرزت ممارسات الحكومة وسياساتها في تنفيذ القوانين القائمة تحديات جديدة لمنظمات المجتمع المدني. تم رفض منظمات المجتمع المدني الراغبة في التسجيل بأعداد أكبر من السنوات السابقة، وفي كثير من الحالات لم تتلق هذه المنظمات أي تفسير من الحكومة بشأن الرفض. علاوةً على ذلك، واجه النشطاء وأعضاء الجماعات الحقوقية تهمًا قانونية على تعليقات منتقدة للحكومة.

كافحت منظمات المجتمع المدني في العراق أيضًا مع التحديات القانونية الجديدة نتيجة للممارسات التنفيذية للحكومة، لا سيما فيما يخص التسجيل. على سبيل المثال، أصبح من الشائع بشكل متزايد في عام 2016 لوزارات الحكومة أن تفرض على منظمات المجتمع المدني أن تخضع لعملية تسجيل إضافية قبل أن يكون بمقدورها العمل مع أي وزارة حكومية. زادت أيضًا المضايقات القانونية والإدارية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016. في بعض الحالات، قام المسئولون الذين لم يكونوا على دراية كافية بقانون منظمات المجتمع المدني، قاموا بفرض متطلبات قانونية زائدة على المنظمات، مثل فرض موافقات رسمية من المسئولين المحليين قبل السماح للمنظمات بتنفيذ أنشطتها.

الدعوة للتغيير

على الرغم من الانتشار واسع النطاق للعقبات القانونية الجديدة المفروضة من جانب الحكومات – وأحيانًا استجابةً لهذا الانتشار – فإن منظمات المجتمع المدني في الدول السبع التي يغطيها هذا التقرير كانت جريئة لا سيما في عام 2016. في مصر، كانت مناصرة منظمات المجتمع المدني مكبوتة على نحو كبير بسبب البيئات المستبدة حيث يمكن أن تؤدي المعارضة إلى عواقب وخيمة. وكانت منظمات المجتمع المدني في اليمن مقيدة بالصراع الدائر على الرغم من أن معظمها كان لا يزال قادرًا على العمل إلى درجة أكبر من تلك الموجودة في مصر. لكن في الأماكن الأخرى عبر المنطقة، توسعت جهود مناصرة المنظمات، وتشكّلت الائتلافات الجديدة، وزاد الوصول إلى صنّاع القرار.

كانت الجهود القانونية لمنظمات المجتمع المدني مرئية بشكل خاص في العراق، حتى مع مكافحة البلاد لدحر تنظيم الدولة الإسلامية وكفاحها مع التهديدات الأمنية الأخرى. أدت حملات رفع الوعي العام وجهود الضغط الموجه من جانب منظمات المجتمع المدني – أدت إلى نظر الحكومة في العديد من مشاريع القوانين التي لم يتم تحديد موعد مبدئي لها لجلسات الاستماع. نتيجة لجهود منظمات المجتمع المدني، حظي مشروع قانون حول مناهضة التمييز بقراءة أولى في البرلمان، وتم تمرير مشروع قانون لمكافحة العنف المنزلي نحو التصويت عليه في البرلمان في نهاية عام 2016. أطلقت منظمات المجتمع المدني أيضًا حملة مناصرة ضد مشروع قانون كان بالإمكان أن يفرض قيودًا جديدة على حريات الأفراد في التعبير والتجمع، ونجحت في إيقاف مشروع القانون. نتج عن المناصرة من جانب شبكة من منظمات المجتمع المدني العراقية في وضع الحكومة لخطط عمل لتنفيذ قرار للأمم المتحدة يُعنى بالمرأة، والسلام، والأمن.

لم يمنع الوضع الأمني الهش في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا الخصومة الدائرة بين حكومتيّ الضفة والقطاع – لم يمنع منظمات المجتمع المدني من الاشتراك في أنشطة جريئة. في حين أن منظمات المجتمع المدني كان لها وصول أقل من الناحية التاريخية للسلطات الفدرالية، فإن عددًا من المنظمات المحلية تم مشاورتها بخصوص صياغة استراتيجيات جديدة على المستوى المحلي في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية. لعبت مناصرة منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا حاسمًا في حل إضراب من جانب المعلمين في الضفة الغربية كانوا يتظاهرون ضد الأجور المنخفضة. نجحت منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل ملحوظ في الضغط للتراجع عن قانون التأمين الاجتماعي وتمرير قانون معدل تم مراجعته بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني.

تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن قيودًا على أنواع معينة من المناصرة، بما في ذلك الضغط، لكن نشاطها المبني على قضايا معينة تواصل على الرغم من ذلك. في عام 2016، اشتركت منظمات المجتمع المدني في حملات مناصرة فعّالة حول فقرة في قانون العقوبات يسمح للمغتصب المدان بالإفلات من العقاب عن طريق الزواج بضحيته. رفعت حملة منظمات المجتمع المدني من الوعي العام حول الفقرة وألحت على إلغائها. دعت الحملة أيضًا إلى رفض تعديلات مشروع القانون التي تم إجراؤها على قانون العقوبات والتي لو أقرت لتركت ضحايا الاغتصاب بدون حماية ملائمة في حالة المحاكمة. مع نهاية عام 2016، وعقب جهود منظمات المجتمع المدني، أعلن المسئولون على الملأ عزمهم إلغاء فقرة قانون العقوبات، وتم رفض تعديلات مشروع القانون الذي أثار المشاكل. ثمة جهود أخرى مرئية ركّزت على الحريات الإعلامية، وصفقة الغاز المثيرة للجدل مع إسرائيل، والتمثيل المتدني للمرأة في البرلمان. تعاونت منظمات المجتمع المدني أيضًا مع السلطات الوطنية في صياغة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان في الأردن، وهي استراتيجية مدتها عشر سنوات لحماية حقوق الإنسان تم إقرارها في عام 2016.

كانت الحملة الأكثر جلاءً من جانب المجتمع المدني اللبناني في السنوات الأخيرة – حملة "طلعت ريحتكم" التي تم إطلاقها استجابة لأزمة القمامة – ونتج عنها تغيير هادف ولكن طفيف بقدر ما يتعلق الأمر بسياسية الحكومة أو ممارستها، لكن منظمات المجتمع المدني ظلت تتكلم في الموضوع بصراحة لمدة عام لاحق. في عام 2016، قادت منظمات المجتمع المدني حملة ضد فقرة في قانون العقوبات شبيه لتلك الفقرة الموجودة في الأردن، والتي تحمي مرتكبي جرائم الاغتصاب إذا تزوجوا ضحيتهم. عقب جهود منظمات المجتمع المدني، تبنت لجنة برلمانية قانون يبطل فقرة قانون العقوبات. تم إطلاق حملة أخرى من جانب منظمات المجتمع المدني قبل الانتخابات البلدية رفعت الوعي حول

الصعوبات العملية التي يواجهها المعاقون في محاولة الوصول إلى مراكز الاقتراع. تشكّل ائتلاف آخر أيضًا من منظمات المجتمع المدني لشن حملة لحماية الشواطيء العامة واشترك في العديد من المظاهرات والمسيرات.

في المغرب، استفادت منظمات المجتمع المدني من ميزة القوانين المقرة حديثًا حول الحق في التقدم بطلبات للحكومة وتسليم اقتراحات للبرلمان في عام 2016. نجح ائتلاف من منظمات المجتمع المدني في المناصرة ليقوم البرلمان في النظر في التغييرات على قانون العقوبات من أجل مواجهة العنف المنزلي. هناك آليات تشاركية، بما في ذلك المشاورات العامة واللجان الاستشارية مع مشاركة منظمات المجتمع المدني، أصبحت أكثر شيوعًا بشكل متزايد كوسائل لاشتراك منظمات المجتمع المدني في السياسة وصنع القرار. إن استضافة المغرب للجلسة الثانية والعشرين من مؤتمر الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ قدمت مسارًا جديدًا لمناصرة منظمات المجتمع المدني، ونظم عددٌ من منظمات المجتمع المدني المحلية فعاليات حشد ومناصرة حول التغير المناخي والعدالة المناخية.

المثابرة في مواجهة الصعاب

تحملت قطاعات منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2016 على الرغم من حقيقة أنها عَمِلت في بيئة معقدة بشكل فريد ومفعمة بالتحديات الأمنية، والكوارث السياسية، والتحديات التمويلية. عكست العديد من أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني في عام 2016 قطاع يقف إجمالًا بشكل ثابت على أرضه.

حتى في البلدان الممزقة من الحرب، استطاعت منظمات المجتمع المدني أن تطور من قدراتها التنظيمية وبنياتها التحتية القطاعية. في اليمن، امتلك عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني خططًا استراتيجية، ولوائح داخلية، وهياكل إدارية، وأنظمة مالية سليمة. استفادت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد من الأنظمة الكهربية التي تعمل بالطاقة الشمسية في تشغيل عملياتها، واستفادت من الوصول المتزايد إلى الإنترنت في الاتصال بدوائرها الشعبية، وبالمنظمات الأخرى، والمانحين. زادت منظمات المجتمع المدني اليمنية أيضًا بشكل دراماتيكي من معرفتها حول تقديم الدعم وإدارته، حيث زادت من وصولها إلى المنح وفرص التدريب. واستفاد عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني في العراق بشكل مماثل من التخطيط الاستراتيجي، وسياسات الموارد البشرية والمالية المنفذة حديثًا. زادت منظمات المجتمع المدني العراقية أيضًا من روابطها بدوائرها الشعبية مع إدراك متنامي لجهودها في تقديم الإغاثة والدعم للنازحين جراء الحرب وجراء تنظيم الدولة الإسلامية.

تقريبًا في كل البلدان الممثلة في التقرير، ظلت منظمات المجتمع المدني تقدم مستوىً متسقًا ومجموعة متنوعة من الخدمات على الرغم من المخاطر الأمنية والسياسية المذكورة آنفًا. في مصر، أدت شدة القيود القانونية والتراجع الحاد في التمويل الأجنبي والمحلي – أدت إلى تراجع تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني بشكل كبير. لكن في مناطق أخرى، حافظت منظمات المجتمع المدني على مستوى مرتفع من تقديم الخدمات. في اليمن، استجابت منظمات عديدة لما خلفته الحرب وراءها من دمار وعدد متنامي من النازحين داخليًا عن طريق تحويل أنشطتها باتجاه تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المطعم والملبس ومستلزمات المدارس. اشتركت منظمات المجتمع المدني في العراق في مجموعة واسعة من الأنشطة الخدمية، وركّزت كذلك على خدمات الإغاثة والدعم للنازحين داخليًا، لكنها أيضًا استهدفت التدريب لبناء قدرات المدافعين والصحفيين والمسئولين الحكوميين من المدافعين عن حقوق الإنسان. في لبنان، استجابت منظمات المجتمع المدني بسرعة أكبر بكثير من الحكومة للأعداد المتنامية من اللاجئين السوريين، وواصلت الحكومة تنفيذ برامجها الخاصة للاستجابة إلى احتياجات مجتمعات اللاجئين. واصلت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة تقديم مدى واسع من الخدمات، بما في ذلك المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتدريب على الوظائف. في المغرب، زاد تقديم الخدمات بشكل دراماتيكي مع تدفق التمويل الحكومي لدعم تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني إلى الفئات الضعيفة.

مع مداومة منظمات المجتمع المدني على خدمة دوائرها الشعبية وتحسين تنظيماتها، وعلاقتها مع الجمهور، تحسنت الحكومة والقطاع الخاص أو بقيا كما هما عبر كل البلدان تقريبًا. فقط في مصر، ساهمت التغطية الإعلامية السلبية لمنظمات المجتمع المدني في تراجع في شعبية القطاع والدعم العام. تمتعت منظمات المجتمع المدني في الأردن بعلاقة أكثر إيجابية مع مسئولي الحكومة الذين اعترف بعضهم بدور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعة. في لبنان، استفادت منظمات المجتمع المدني بشكل مشابه من الدعم العام المقدم من جانب الحكومة، ومن التغطية الإعلامية الإيجابية الكبيرة لحملات المناصرة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني، فقد نشر الإعلام، بما في ذلك الإعلام الاجتماعي، رسائل إيجابية متفرقة ورسائل موسعة حول عمل منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الموجودين في سوريا ولبنان. في المغرب وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ظل الجمهور مقدرًا لدور منظمات المجتمع المدني وللخدمات التي يقدمونها.

خاتمة

واجهت منظمات المجتمع المدني عقبات خطيرة، لكنها مازالت تنجح في تحقيق تقدم ملحوظ في عام 2016. قامت الحكومات وعلى وجه الخصوص في مصر ولكن أيضًا عبر المنطقة بفرض عقبات قانونية جديدة قيدّت مساحة عمل المجتمع المدني. في الوقت نفسه، ظلت منظمات المجتمع المدني تتحدث بصراحة نيابة عن دوائرها الشعبية وفي صالح حقوق الإنسان. على الرغم من التحديات الدراماتيكية المفروضة من منطقة غير مستقرة وغير آمنة، قطع منظمات المجتمع المدني خطوات كبيرة في تقوية منظماتها، لتستمر في دعم الجمهور بطرق كثيرة، وفي كثير من الحالات لتحسن من علاقتها بالجمهور التي تخدمه.

تقدم تقارير البلدان والأراضي التالية نظرة متعمقة على قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن نأمل أن تكون المعلومات الواردة في التقرير مفيدة لمنظمات المجتمع المدني والحكومات والمانحين والباحثين، وغيرهم ممن يسعى لتحسين قطاعات منظمات مجتمع مدني مستقلة ومستدامة.

تصنيفات استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2016

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2016								
البلد	استدامة منظمات المجتمع المدني	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
مصر	5.5	6.5	5.5	5.8	5.5	4.9	4.2	5.9
العراق	4.8	4.5	4.9	5.4	3.7	4.6	5.2	5.1
الأردن	5.1	5.4	5.4	5.2	5.1	4.7	5.0	4.6
لبنان	3.9	4.0	4.0	4.8	3.6	3.4	3.8	3.9
المغرب	4.6	4.6	5.1	5.6	3.8	4.5	4.9	4.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.3	5.0	4.0	5.0	4.3	3.7	4.0	4.2
اليمن	5.1	5.2	5.2	5.7	4.9	4.8	5.1	4.7

تقارير البلدان

مصر

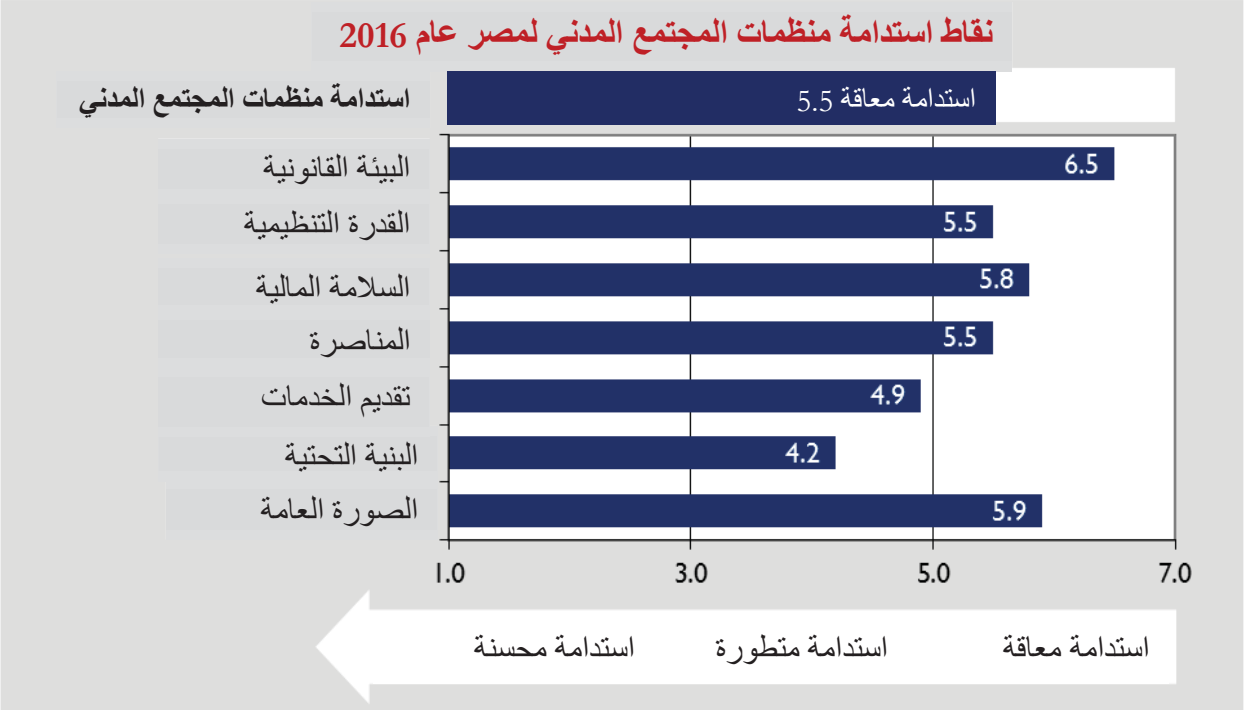

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.5

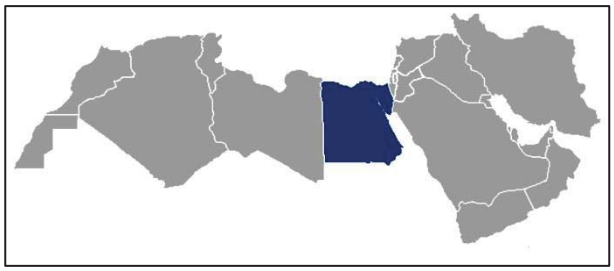

حقائق البلد *

العاصمة: القاهرة

نوع الحكم: جمهوري
السكان: 97,041,072

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القدرة الشرائية):
12,600 دولار (إحصائية 2015)

مؤشر التنمية البشرية: 111

في يناير من عام 2016، انتخبت مصر برلمانًا جديدًا تنفيذًا للمرحلة الثالثة والأخيرة في "خارطة الطريق" التي وضعتها الدولة، وهي الخطة الانتقالية التي أعلنتها الحكومة المدعومة من جانب الجيش في عام 2013. لم يبشر الكيان الديمقراطي الجديد بتغييرات داعمة أو ممكّنة لبيئة منظمات المجتمع المدني في مصر رغم ذلك. على النقيض، واجهت مصر بيئة صعبة على نحو متزايد في عام 2016. في أواخر عام 2016، أقر البرلمان قانون جديد لاستبدال القاون 84 لعام 2002 حول الجمعيات والمؤسسات (القانون 84) وهو قانون مقيّد على نحو سيء يرجع إلى عصر مبارك يحكم الجمعيات والمؤسسات في مصر والتي يشار إليها إجمالًا باسم المنظمات غير الحكومية. وبدلًا من تخفيف القيود المفروضة في قانون 84، فإن قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016 يعتبره الكثيرون التشريع الأكثر تقييدًا للمجتمع المدني الذي لم يُر مثله قط في مصر. على الرغم من أن القانون لم يقره الرئيس حتى نهاية العام، إلا أن تمريره شكّل تهديدًا كبيرًا على إنشاء المنظمات وعملها واستقلاليتها.[1]

العاصمة، ونوع الحكم، والسكان، وإجمالي الناتج المحلي في كل التقارير مستقاه من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وهو متاح على الإنترنت على هذا الرابط: https://www.cia.gov/library/publications/the-worldfactbook/ . كما أن تصنيفات مؤشر التنمية البشرية متاحة على هذا الرابط: http://hdr.undp.org/en/content/humandevelopment-

[1] تم تمرير قانون المنظمات غير الحكومية الجديد من جانب البرلمان في نوفمبر من عام 2016 ولم يتم توقيعه من جانب الرئيس حتى مايو من عام 2017. بقي قانون 84 ساريًا طوال عام 2016.

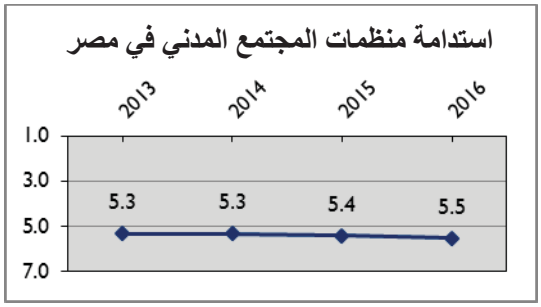

علاوة على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي ظلت تكافح مع التحقيقات الجنائية في تمويلات منظماتها، وتم منع الكثير من قادة هذه المنظمات من السفر وتم تجميد ممتلكاتهم بينما تم إلقاء القبض على آخرين والتحقيق معهم. عانت حرية التعبير بشكل مماثل. في عام 2016، احتلت مصر المرتبة الثالثة في العالم في سجن الصحفيين طبقًا للجنة حماية الصحفيين، وكانت واحدة من بين خمس دول يمثلون ثلثيّ الصحفيين المسجونين حول العالم. ظل القانون المقيد لعام 2013 حول المظاهرات معمولًا به، إلا أنه في عام 2016، أبطلت المحكمة الدستورية العليا الفقرة التي تعطي لوزير الداخلية سلطة غير مقيدة لحظر الاحتجاجات أو تغيير مسارها.

طبقًا لموقع وزارة الشئون الاجتماعية المصرية، اعتبارًا من عام 2016، كان عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة بموجب قانون 84 28,000 منظمة. ومع ذلك، فإن تقرير وزارة الشئون الاجتماعية الصادر في نفس الوقت تقريبًا يبين أن هناك 47,312 منظمة غير حكومية. يتفاوت عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في عام 2016 أيضًا على حسب المصدر طبقًا للجريدة الرسمية لمصر، فإن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حديثًا في مصر أثناء عام 2016 كان 367 منظمة. ومع ذلك، أشار التقرير السنوي لعام 2016 الصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية إلى وجود 823 منظمة غير حكومية مسجلة أثناء عام 2016، بينما أشار موقع الوزارة إلى عدد إجمالي مقداره 128 منظمة غير حكومية جديدة التسجيل فقط. تأخذ بعض منظمات المجتمع المدني أشكالًا تنظيمية غير المنظمات غير الحكومية من أجل تجنب الالتزام بالتسجيل بموجب قانون 84 المقيّد، وتسجل بدلًا من ذلك بموجب قوانين أخرى بصفتها شركات مدنية، ومكاتب محاماة، ونقابات عمالية مستقلة، مما يسمح لها أيضًا بالمشاركة في الأنشطة المدنية وأنشطة المصالح العامة.

تراجعت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني من عام 2015 إلى عام 2016 حسب ما تم قياسه بواسطة تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني. بجانب تدهور البيئة القانونية والممارسات الحكومية القمعية بشكل متزايد، استمرت القيود فيما يخص موارد التمويل، وساهمت القدرة التنظيمية الضعيفة عبر القطاع في تراجع النقاط العامة. كانت منظمات المجتمع المدني أيضًا مقيّدة بشكل متزايد في تقديمها للخدمات، وواجهت علاقات سيئة مع الحكومة وصورة سلبية بشكل متزايد بين الجماهير.

البيئة القانونية: 6.5

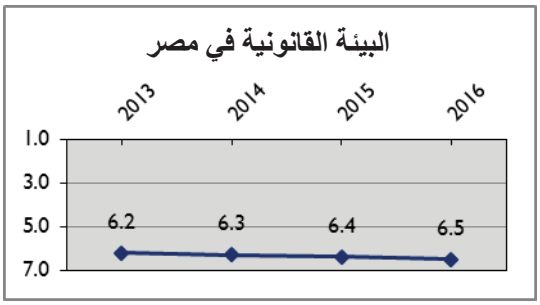

تدهورت البيئة القانونية المقيّدة لمنظمات المجتمع المدني في مصر بشكل أكبر في عام 2016 مع قيام الحكومة بتصعيد المضايقات القانونية الخارجة عن القانون لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا حقوقية وقامت بحل منظمات عديدة. أعاقت البيئة القانونية الكثير من عمليات منظمات المجتمع المدني وخلقت تحديات للمنظمات عبر القطاع.

لا تزال المنظمات غير الحكومية تخضع لقانون 84 المقيّد. يمنح القانون وزارة الشئون الاجتماعية سلطة تقديرية غير محدودة على المنظمات غير الحكومية، مما يعكس ارتياب الدولة في المشاركة المدنية. يستخدم القانون مصطلحات غامضة مثل الوحدة الوطنية، والنظام العام، والأخلاق العامة ليصف بها الأهداف والأنشطة المشروعة للمنظمات غير الحكومية. باختصار يفرض القانون قيودًا لا مبرر لها على الإنشاء الحر والمستقل للمنظمات غير الحكومية وعلى عمل هذه المنظمات، المحلي منها والأجنبي، ويتضمن القانون عقوبات مفرطة على خرق القانون. أما منظمات المجتمع المدني التي لا تخضع لقانون 84 والتي كما أشرنا آنفًا تأخذ أشكال قانونية أخرى فظلت تحت مظلة إشعار وزارة الشئون الاجتماعي أن كل الكيانات المدنية التي تقوم "بعمل مدني" كان لزامًا عليها التسجيل بموجب القانون 84.

يوفر الدستور المصري لعام 2014 ضمانات واسعة لحريات تكوين الجمعيات، والتجمعات السلمية، وحرية الرأي والتعبير. ومع ذلك، لم يكن هناك محاولات لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية للمنظمات غير الحكومية سواءً بإدخال تغييرات على قانون 84 لعكس الفقرات الدستورية الإيجابية والالتزام بها أو باستبدال القانون 84 بتشريع آخر أكثر تمكينًا.

على النقيض، في أواخر عام 2016، قدم البرلمان مشروع قانون جديد شديد التقييد للمنظمات غير الحكومية وسرعان ما أقرّه البرلمان. قام الخبراء المحليون والدوليون والجماعات الحقوقية بشجب مشروع القانون الجديد باعتباره غير متسق لا مع دستور عام 2014 ولا مع الالتزامات الدولية فيما يخص حرية تكوين الجمعيات. يقدم مشروع القانون الجديد قيود جديدة أبعد من تلك الموجودة في قانون 84، مثل القيود المفروضة على جمع التبرعات المحلية من جانب المنظمات غير الحكومية بينما يلغي القانون المزايا الضريبية التي تتمتع بها المنظمات

غير الحكومية بموجب القانون 84. أعطى مشروع القانون دورًا قانونيًا لمسئولي الأمن والمخابرات في اتخاذ قرار بشأن تسجيل المنظمات غير الحكومية وقدرتها على الوصول إلى التمويل المحلي والأجنبي. بموجب القانون، يمكن أن يترتب على الخروقات عقوبات قاسية جدًا تتراوح بين السجن لمدة سنة إلى خمس سنوات إضافةً إلى غرامات تتراوح من 50,000 جنية مصري (حوالي 3,125 دولار) إلى واحد مليون جنية مصري (حواليّ 62,500 دولار).

على النقيض من الإجراء المعتاد، بمجرد إقرار البرلمان لمشروع قانون المنظمات غير الحكومية، لم ينتقل تلقائيًا إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي للتصديق عليه. في حين أن الدستور ينص على أن الرئيس لديه فترة ثلاثين يومًا للتصديق على مشروع القانون أو إعادته مرة أخرى إلى البرلمان لمزيد من النقاش، فإن مشروع القانون الذي مرره البرلمان لم يُرسل إلى الرئيس حتى نهاية العام. تعلل البرلمانيون بطول القانون والتراكم في القوانين المقرة كأسباب وراء التأخير، ومع ذلك، فإن الاعتبارات السياسية قد تكون أيضًا لعبت دورًا نظرًا للانتقادات المحلية والدولية الواسعة التي أحدثها مشروع القانون. نتيجة لذلك، اعتبارًا من نهاية عام 2016، لم يتم تحويل مشروع قانون منظمات المجتمع المدني الجديد إلى قانون.

في الوقت نفسه، ظل إنشاء المنظمات غير الحكومية في مصر يتبع الفقرات المقيدة والإجراءات المرهقة للقانون 84. يُلزم القانون وزارة الشئون الاجتماعية لقبول أو رفض طلب تسجيل خلال ستين يومًا من تلقي المستندات المطلوبة، وإلا فإن الطلب يعتبر مقبولًا، إلا أنه في بعض الأمثلة رغم ذلك، تعيد وزارة الشئون الاجتماعية الطلبات بحجة أنها غير مكتملة في محاولة الالتفاف حول الحد الزمني لمدة الستين يومًا. تنتظر الكثير من المنظمات غير الحكومية لأكثر من ستة شهور لتتلقى الموافقة. وبعض منها يتم رفضه على أساس أسباب تتعلق بالأمن القومي.

تتفاوت أعداد المنظمات غير الحكومية التي تم حلها في عام 2016 عبر المصادر الرسمية، وتتراوح ما بين اثنين وثمانين (الجريدة المصرية الرسمية) إلى 810 (تقرير الإنجاز الصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية لعام 2016). أغلقت السلطات أيضًا منظمات المجتمع المدني التي لا تخضع لقانون 84. في يناير 2016، أعلنت الحكومة أنها قد حلّت 1,125 مجموعة بزعم ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. في فبراير، أصدرت محافظة القاهرة أمر إغلاق إداري ضد مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب بحجة أن المنظمة قد انتهكت شروط ترخيصها، لكنها لم تقدم المزيد من التفاصيل. قاتل مركز النديم من أجل مدى شرعية أمر الإغلاق الأول، ومحاولات الإغلاق طوال نهاية العام. في عام 2016، رفع عدد من المنظمات المستهدفة قضايا تعترض على حلها.

تواصلت مضايقات الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التحديات القانونية وغيرها من الأفعال الإكراهية، في عام 2016 – لاسيما تلك التي ضد منظمات المجتمع المدني التي لا تخضع لقانون 84. تم حظر قادة العديد من الجماعات الحقوقية من مغادرة البلاد وتم تجميد حساباتهم المصرفية الشخصية والتنظيمية في إطار تحقيق جنائي في تسجيل وتمويل المنظمات الحقوقية، والتي يُشار إليها باسم القضية رقم 173 أو "قضية التمويل الأجنبي". تأثرت العديد من المنظمات بحظر السفر وتجميد الممتلكات، وفر عدد غير معلوم من العاملين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان من مصر أثناء العام نتيجة لتحركات الحكومة ضد المنظمات الحقوقية. في 7 ديسمبر، ألقت السلطات القبض على مؤسسة مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية، وتم اتهامها لاحقًا بتقويض الأمن القومي وإنشاء كيان غير قانوني يشارك في عمل المنظمات غير الحكومية. أيضًا في ديسمبر، أغلقت السلطات فرعيّن من مكتبة الكرامة ذات التمويل الخيري، والتي تم إنشاؤها من جانب مؤسس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بدون مستندات قانونية أو تبرير. تواصلت أيضًا الجهود الرامية لتفكيك المنظمات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين.

في عام 2016، واصلت السلطات أيضًا مقاضاة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بموجب أحكام القانون الجنائي المصري بما في ذلك الفقرة 78 التي تم تعديلها في عام 2014. تفرض الفقرة 78 للقانون المعدل عقوبات صارمة بما في ذلك السجن مدى الحياة نظير تلقي أموال أجنبية لدعم الأنشطة التي تعتبرها الحكومة مضرة بالأمن القومي. كانت للغة الغامضة للفقرة 78 أثرًا سلبيًا على أنشطة منظمات المجتمع المدني أيضًا، وتخشى الكثير من منظمات المجتمع المدني المدعومة من جانب المانحين الأجانب أن القانون سوف يُستخدم ضدهم لتنفيذ أنشطة مشروعة وسلمية غير مرغوب فيها من جانب الحكومة.

لم يكن هناك تغييرات في القوانين أو اللوائح التي تحكم فرض الضرائب والدخل المكتسب للمنظمات غير الحكومية في عام 2016. بموجب قانون 84، لا تدفع المنظمات غير الحكومية ضرائب على الأموال والمنح من الخارج أو على المواد المستوردة المطلوبة لأنشطتها، مثل المعدات المكتبية. تتمتع المنظمات غير الحكومية بموجب هذا القانون بإعفاءات من الضرائب والرسوم على العقود والتوكيلات والمنشورات والتسجيلات. يجوز للمنظمات غير الحكومية كسب الدخل من تقديم السلع والخدمات أو عقد الفعاليات مثل المهرجانات، أو المعارض، أو المباريات الرياضية. تتلقى الشركات والأفراد إعفاءات ضريبية نظير تبرعات للمنظمات غير الحكومية لا تتجاوز 10 بالمائة من صافي الدخل السنوي للمانحين. تخضع منظمات المجتمع المدني غير المسجلة بموجب قانون 84 إلى ضريبة تتراوح من 20 إلى 25 بالمائة على أي أرباح، مع ذلك، ولا تتمتع بالميزات المتاحة للمنظمات غير الحكومية المسجلة بموجب قانون 84.

ينص قانون 84 على أنه يجوز للرئيس، أو وزارة الشئون الاجتماعية، أو الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية بتصنيف منظمات غير حكومية معينة على أنها "جمعيات ذات منفعة عامة" والتي تشترك الوزارة معها في تنفيذ أنشطة معينة أو مشاريع أو برامج. لقد تعاقدت وزارة الشئون الاجتماعية مع المنظمات غير الحكومية لإدارة الكيانات التابعة للوزارة مثل دور الإيواء ودور الأيتام على سبيل المثال. هناك عدد من الوزارات الحكومية الأخرى والكيانات الإدارية المحلية التي تتشارك أو تتعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المبادرات.

في عام 2016، أصبح الدعم القانوني لمنظمات المجتمع المدني والمساعدة القانونية المجانية أقل إتاحة – وهو ما كان مألوفًا بعد عام 2009 – ليكون غير موجود تقريبًا. تواصل مجموعة رئيسية من المحامين الذين تلقوا تدريب خاص في مجال قانون منظمات المجتمع المدني – تواصل تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني عبر ممارساتها الخاصة. ومع ذلك، وفي سياق حملات القمع التي تشنها الحكومة، فإن هاذ الدعم ليس كافيًا بالضرورة أو فعّالًا.

5.5: القدرة التنظيمية

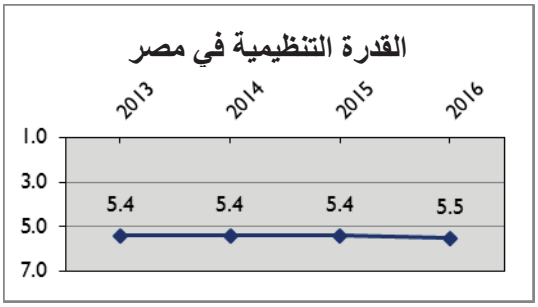

تراجعت القدرة التنظيمية العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016. نبع هذا التراجع بشكل كبير من تدهور في قدرة منظمات المجتمع المدني غير الخاضعة لقانون 84، وقد قلصت بعض المنظمات من حجم عملياتها وخفضّت من موظفيها ردًا على مضايقة الحكومة. في المقابل، ظلت القدرة التنظيمية للمنظمات الخاضعة لقانون 84 – خاصة الكبير منها بدون تغيير بدرجة أو بأخرى.

واصلت المنظمات الأكبر المشتركة في تقديم الخدمات والعمل الخيرية في عام 2016 بناء دوائر محلية قوية مع امتلاكها لموارد مالية أكبر بشكل عام تكرسها لتقديم الخدمات وبالتالي مشاركة الداعمين. من بين المنظمات الرائدة ذات الدوائر المحلية القوية والقدرة التنظيمية بنك الطعام المصري، ومؤسسة مصر الخير، وجمعية رجال الأعمال المصريين، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. لا يزال بناء الدوائر الشعبية المحلية يمثّل تحديًا للمنظمات الأصغر حجمًا والمنظمات المتوسطة، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى مواردها المالية الضعيفة.

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي أكثر شيوعًا إلى حدٍ ما في السنوات الأخيرة لا سيما نتيجة لتشجيع المانحين، لكنه ظل يمثّل تحديًا لمعظم منظمات المجتمع المدني. ثمة عدد من العوامل تثبط منظمات المجتمع المدني عن التخطيط للمستقبل من بينها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وعدم الثقة التمويلية، وتدخلات الحكومة في الشئون الداخلية لمنظمات المجتمع المدني. قد يكون القانون 84 من العوامل التي تساهم أيضًا في افتقار المنظمات غير الحكومية للرؤى الواضحة حيث يسمح القانون للمنظمات غير الحكومية بالتسجل بمجموعة غير مترابطة من الأهداف. تكون المنظمات الأكبر أقرب إلى امتلاك رؤى محددة بشكل جيد وخطط استراتيجية، إلا أن مقدار الالتزام بهذه الرؤى يتفاوت من منظمة إلى أخرى. غالبًا ما تكافح المنظمات غير الحكومية الأصغر والمنظمات متوسطة الحجم لتشكيل هذه العناصر بدرجة ما.

لا تزال معظم منظمات المجتمع المدني تكافح مع الحكم الداخلي الديمقراطي بصرف النظر عما إذا كانت وضعت هياكل إدارة داخلية من عدمه. بشكل عام، لا يشارك مجلس إدارة منظمات المجتمع المدني وجمعيته العمومية بشكل موسع في حكم المنظمة، إلا أن رئيس مجلس الإدارة غالبًا ما يلعب دورًا قياديًا. يصدق هذا على وجه الخصوص مع المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من المنظمات غير الحكومية الخاضعة للقانون 84. لقد أضفت بعض منظمات المجتمع المدني على نفسها الطابع المؤسسي بصفتها منظمات ديمقراطية حقيقية يمتد حكمها إلى ما وراء القيادة الشخصية من جانب مؤسسيها أو من جانب مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الإدارة.

لا يزال اكتساب الموظفين المحترفين والاحتفاظ بهم على المدى الطويل يمثّل تحديًا لمنظمات المجتمع المدني في مصر، ولكن مرة أخرى باستثناء حفنة من منظمات المجتمع المدني الكبيرة، فإنّ الدخل التنظيمي الذي تدره الأنشطة، بما في ذلك المنح والتمويلات، يكون غير كافٍ لمعظم منظمات المجتمع المدني لكي تحتفظ بالموظفين على المدى البعيد. تعتمد الكثير من المنظمات بدلًا من ذلك على الموظفين الذين يعملون على حسب المشروع أو الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي.

تراجع العمل التطوعي عبر القطاع في عام 2016 حيث استمر الاقتصاد المصري في المعاناة، إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني لا تزال قادرة على حشد أعداد كبيرة من المتطوعين. طبقًا لجمعية رسالة المسجلة بموجب قانون 84، قامت الجمعية في عام 2016 بإشراك 300,000 متطوع في مجموعة متنوعة من المشاريع الخيرية بدءً ببناء المدارس ودور الأيتام وانتهاءً بتوفير الدعم للمسنين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة. تعتمد بعض منظمات المجتمع المدني على العواطف الدينية لتشجيع العمل التطوعي، ولا سيما عندما يكون الحديث حول الأنشطة التي تعود بخدمات الرفاهية الاجتماعية على الفقراء. أشركت مؤسسة مصر الخير، على سبيل المثال، 200 متطوع في نوفمبر في مشروع

لتقديم علب الطعام للفقراء قبل الشتاء. تنفّذ بعض منظمات المجتمع المدني الشعبية برامج توعوية وتدريبية للمتطوعين. علاوة على ذلك، هناك عدد من المبادرات عن طريق الإنترنت مثل جوار، ووظائف المنظمات غير الحكومية، ومنظمة شارك توفر معلومات حول الفرص التطوعية.

تتمتع المنظمات بشكل عام بالوصول إلى البنية التحتية الحديثة في المكاتب. في حين أن تعقيد المعدات يكون مرتبط غالبًا بحجم المنظمة والاستقرار المالي لها، فإن الحال مع المنظمات الأكبر التي كانت مجهزة بشكل أفضل، والمنظمات الأصغر ذات التمويل الكبير جعلها قادرة أيضًا على بناء بنيتها التحتية الأساسية في عام 2016. حتى منظمات المجتمع المدني الصغيرة جدًا التي لا تجد لها مانحين فإنها عادة ما يكون لديها أجهزة الكمبيوتر الأساسية، والهواتف الخلوية، والدخول على الإنترنت، لكن لديها قدرة محدودة على تحديث معداتها.

5.8: السلامة المالية

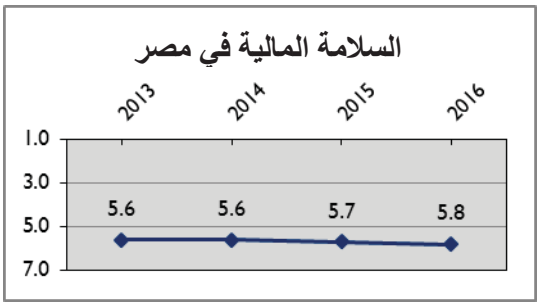

تدهورت السلامة المالية في عام 2016 حيث أرغمت حالات العجز في التمويل الكثير من منظمات المجتمع المدني على تقليص أنشطتها وفي بعض الحالات تعليق أعمالها أو إغلاقها. تكافح معظم منظمات المجتمع المدني لتنويع روافدها التمويلية. في كثير من الحالات، تعتمد فرص التمويل والدعم على نوع الأنشطة المشترك فيها منظمة المجتمع المدني.

تتمتع المنظمات العاملة في مجال الخدمات الخيرية وجهود الإغاثة وغيرها من الأنشطة ذات الصبغة التنموية – تتمتع بقدرة أكبر على جمع التبرعات المحلية. تكسب المنظمات غير الحكومية المسجلة بموجب قانون 84 بعض الدخل من رسوم العضوية. ومع ذلك، فإن هذه المبالغ عادة ما تكون ضئيلة ولا يدفعها كل الأعضاء بالضرورة. وهناك منظمات مجتمع مدني أخرى لا تجمع رسوم من الأعضاء بشكل عام. يعتبر كسب الدخل مقابل تقديم الخدمات أو المنتجات أيضًا شيء هامشي بشكل عام، حيث أن الخدمات يتم تقديمها عادةً إلى الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل دفع الكثير ويكون الدخل المترتب على ذلك لا يكفي لتشغيل البرامج أو دفع رواتب الموظفين.

يتعرض العمل الخيري المحلي للإعاقة إلى حدٍ ما بسبب الاقتصاد الضعيف. ومع ذلك، فإن العمل الخيري الذي يجري بوازع ديني – الزكاة والصدقات في الإسلام، والصدقات في المسيحية – تبقى هي الشائعة. لا تزال المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس ديني تشكّل أغلبية الجهات المتلقية للأموال الخيرية. يتم تقييد الفعاليات الرئيسية لجمع التبرعات أيضًا بالمنظمات غير الحكومية الأكبر، ومتوسطة الحجم، والأصغر، وليس لديها موظفون مكرسون أو موارد للتنافس مع المنظمات الأكبر على التمويلات وعادةً ما تعتمد على مساعدات حسب الظروف عبر ارتباطات شخصية.

لا تزال المسئولية الاجتماعية للشركات مصدرًا من مصادر الدعم لمنظمات المجتمع المدني، لكن مداها مقارنة بغيرها من المصادر غير واضح. في عام 2016، قامت شركات فودافون، وأورانج للاتصالات، والبنك التجاري الدولي، وبنك مصر كلها بتقديم أموال إلى المنظمات غير الحكومية، إما بشكل مباشر أو عن طريق المؤسسات التي قاموا بإنشائها. تعتبر الجهات المتلقية للتمويلات منظمات كبيرة بشكل عام تعمل في مجالات الصحة والتعليم وذوي الإعاقة وتوظيف الشباب بما في ذلك بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير وجمعية الأورمان وجمعية رسالة والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

يفرض القانون 84 على المنظمات غير الحكومية أن تحصل على موافقة مسبقة من وزارة الشئون الاجتماعية قبل أن تتلقى أموالًا من خارج مصر. في كثير من الحالات، ترفض وزارة الشئون الاجتماعية طلبات التمويل الأجنبي من المنظمات غير الحكومية. تختار بعض المنظمات غير الحكومية أن ترفع دعاوى قضائية بخصوص هذه القرارات، مع ذلك، ولكنها غالبًا ما تتلقى أحكام إيجابية في المحاكم. على سبيل المثال، في فبراير من عام 2016، حكمت أحد المحاكم ضد قرار وزارة الشئون الاجتماعية الذي يرفض طلب مؤسسة المرأة الجديدة لتلقي منحة ممولة أجنبيًا. في حين أن هذا انتصارًا من الناحية القانونية، فإن هذه الأحكام لا تكون دائمًا مفيدة من الناحية العملية، لأنها أحيانًا تصدر متأخرة جدًا في هذه العملية وتمويلات المانحين – التي غالبًا ما تكون مرتبطة بسنة مالية محددة – تصبح غير متاحة. لا تزال وزارة الشئون الاجتماعية تحظر التمويل من مصادر محددة، بما في ذلك الصندوق الوطني للديمقراطية الذي يقع مقره في الولايات المتحدة. في عام 2016، أعادت وزارة الشئون الاجتماعية إصدار مرسوم يحذر المنظمات غير الحكومية من التعامل مع أي كيان. تفيد وزارة الشئون الاجتماعية بأن هناك 273 جهة مانحة قدمت مبلغ إجمالي مقداره 2.6 مليون جنية مصري (حوالي 162,500 دولار تقريبًا) إلى 247 منظمة غير حكومية في عام 2016، إلا أن التقارير الواردة من مانحين محددين توحي بأن المبلغ المقدمة كان أكبر بكثير. طبقًا للاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية، فقد تضمّن المانحين الأجانب الذين يقدمون الدعم إلى المنظمات غير الحكومية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة فورد.

لا تحتاج منظمات المجتمع المدني غير المسجلة بموجب القانون 84 إلى التماس موافقة وزارة الشئون الاجتماعية لتلقي المنح الأجنبية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن لديها وصول أفضل إلى هذه التمويلات نتيجة لذلك. كما هو ملاحظ أعلاه، فإن أحكام القانون الجنائي المصري حول التمويل الأجنبي يفوض عقوبات قاسية للغاية على تلقي التمويل الأجنبي للأنشطة التي تعتبرها الحكومة مضرة بالأمن الوطني. وبالمثل، فإن المقاضاة والتضييق على الكثير من المنظمات الحقوقية الممولة أجنبيًا كجزء من قضية التمويل الأجنبي قد أثنى الكثير من المنظمات عن المشاركة مع المانحين الأجانب.

تقدم الحكومة أحيانًا التمويل بشكل مباشر إلى المنظمات غير الحكومية في شكل منح أو عقود. على سبيل المثال، فإن صندوق دعم المنظمات غير الحكومية الذي يُدار من جانب وزير الشئون الاجتماعية يقدم دعمًا مباشرًا إلى المنظمات غير الحكومية. يضم الصندوق موارد مختلفة بما في ذلك أموال للمنظمات التي تم حلها، والعوائد من تسجيل المنظمات غير الحكومية، والأموال المقدمة من ميزانية الحكومة. ليس هناك معلومات عامة متاحة عن مستوى التمويل المقدم عبر هذه الآلية أو أنواع المشاريع التي تدعمها.

تُشرك الحكومة أيضًا المنظمات غير الحكومية في تنفيذ عدد من البرامج الممولة من جانب المانحين. على سبيل المثال، يقدم البنك الدولي مشروعيّ التكافل والكرامة بواقع 7.3 مليار جنية مصري (حواليّ 456 مليون دولار تقريبًا)، مما يسمح لهم بتقديم الدعم إلى حوالي 2.2 مليون أسرة، وتموّل دولة الأمارات العربية المتحدة برنامج بإيديك الذي يعمل في خمسة عشر محافظة لتوفير التدريب على المهارات والتوظيف لمليون شاب. تراقب الحكومة المصرية تنفيذ مثل هذه المشاريع.

بوجه عام، لا تمارس منظمات المجتمع المدني بشكل متسق إدارة مالية شفافة. لا تنشر منظمات المجتمع المدني ميزانياتها بينما تقوم منظمات أخرى بنشر أرقام غير دقيقة. تفرض الفقرة 21 من القانون 84 على المنظمات غير الحكومية الاحتفاظ بسجلات مالية وتوظيف مدققين إذا كانت عوائدهم أو نفقاتهم تتجاوز 20,000 جنية مصري (1,242 دور تقريبًا). ومع ذلك، فإن الالتزام بهذه المتطلبات يثبت صعوبته لكثير من المنظمات نظرًا للقيود المالية. وعلى ذلك، فإنه من الشائع لمنظمات المجتمع المدني أن تلتمس الدعم العملي من موظفي وزارة الشئون الاجتماعية للمساعدة في حساب وموازنة سجلاتها. لا يقوم بنشر التقارير المالية السنوية أو التقارير عن الأنشطة إلا القليل من منظمات المجتمع المدني.

المناصرة: 5.5

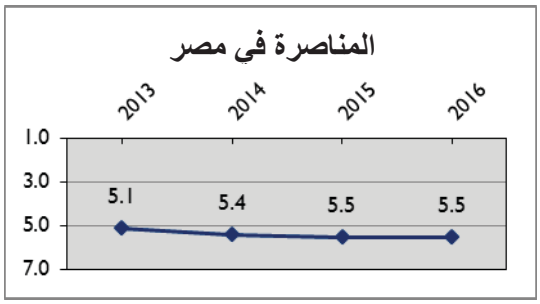

ظلت مناصرة منظمات المجتمع المدني معاقة لكنها على الرغم من ذلك كانت نشطة في عام 2016. في حين أن الضغط الممارس من جانب الحكومة أدى إلى تآكل قدرة منظمات المجتمع المدني على قيادة حملات مناصرة، خاصة تلك الحملات المرتبطة بالحقوق، فإن المنظمات ظلت تتكلم بصراحة حول القضايا ذات الاهتمام العام.

بشكل عام، تشترك الحكومة فقط في الحوار مع المنظمات غير الحكومية المسجلة بموجب قانون 84. ومع ذلك، فإنه حتى في هذه الحالات، تميل المشاركة إلى التركيز على تنفيذ البرنامج وليس على مناقشة السياسات. في استثناءات نادرة، يقوم المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، ووزارة البيئة في إشراك المنظمات غير الحكومية لإرشاد توجهات سياساتهم. في المقابل، لم يكن لدى منظمات المجتمع المدني فرصة للتشاور حول صياغة قانون المنظمات غير الحكومية الذي تم تمريره من جانب البرلمان باستثناء جلسة استماع واحدة تضمنت عدد محدود من المنظمات غير الحكومية والاتحادات الإقليمية.

ركّزت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي لا تخضع للقانون 84 على القضايا الحقوقية التي تميل إلى امتلاك مهارات وقدرات مناصرة أقوى، وشكّلت حملات وائتلافات مبنية على هذه القضايا في عام 2016. كانت المنظمات المهتمة بالحقوق جنبًا إلى جنب مع عدد من الأحزاب السياسية عالية الصوت بشكل دائم فيما يخص مسودة قانون المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، حيث ظلوا يصدرون البيانات التي تشجب مشروع المسودة، ويطالبون الرئيس برفضها. قامت هيئة كير بتنفيذ حملة مع المنظمات غير الحكومية الشعبية لرفع الوعي بشأن التحرش الجنسي. وقاد عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان حملة ضد اتفاقية لإعادة ترسيم الحدود تم توقيعها في أبريل من عام 2016 تم على أثرها نقل جزيرتين مصريتين سابقتين إلى سيطرة المملكة العربية السعودية. كانت حملة الجزيرتين مثالًا إيجابيًا على استراتيجية الضغط الفعّال ورغبة الجماعات الحقوقية في أن تكون مسموعة على الرغم من تضييق الدولة.

تقديم الخدمات: 4.9

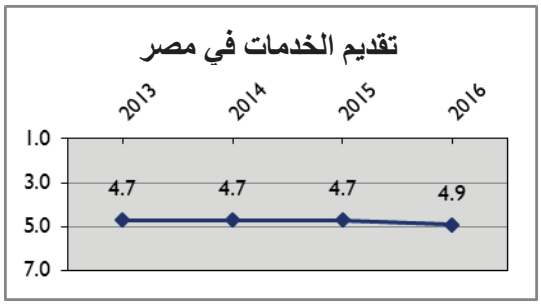

تراجع تقديم الخدمات لدى منظمات المجتمع المدني في عام 2016، ويرجع هذا بشكل كبير إلى التراجع في التمويل الأجنبي والمحلي. طبقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قدّمت 3,206 منظمة غير حكومية الخدمات إلى حواليّ 1,634,322 شخص في جميع أنحاء مصر في عام 2016 – وهو أقل من متلقي الخدمات في عام 2014 بنسبة 25%.

تاريخيًا، لعبت منظمات المجتمع المدني في مصر دورًا حاسمًا في تقديم الخدمات على طول البلاد، وهذا الاتجاه استمر في عام 2016. لولا جهود منظمات المجتمع المدني، لواجهت مصر حالات عجز كبيرة في تقديم الخدمات لا سيما في المناطق النائية. من بين متلقي الخدمات الذين رصدهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تلقى نصف الأشخاص تقريبًا خدمات للمواطنين الأيتام والمسنين، وضم الباقي بشكل كبير خدمات تتعلق بتنظيم الأسرة، والأمومة والطفولة. علاوة على ذلك، تلقى 107,206 شخص التدريب المهني. تقدم منظمات المجتمع المدني أيضًا خدمات في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك التعليم ومحو أمية الكبار، والخدمات الطبية، والبيئية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والجمعيات التعاونية، والمساعدة الزراعية، والدعم القانوني. على سبيل المثال، قدّمت الجمعية الشرعية الخدمات الطبية لعدد 421 من ضحايا الحروق وقدّمت العلاج لعدد 5,369 من مرضى السرطان، وقدّمت جمعية حواء المستقبل غير الحكومية استشارات ما قبل الزواج لعدد 150 شخص مركزةً على العنف ضد المرأة.

على الرغم من ذلك، تأثر تقديم الخدمات بتدهور البيئة العامة لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى رفض الحكومة لطلبات التمويل الأجنبي. قلّصت الكثير من المنظمات من أنشطتها أو أغلقت بعض أفرعها. على سبيل المثال، قامت جمعية الشروق للتنمية وتعزيز الحقوق التي تقدم المساعدة للفقراء بالتعاون مع بنك الطعام ومؤسسة مصر الخير – قامت بتعليق أعمالها في عام 2016 نظرًا لنقص التمويل وكذلك للعقبات الإدارية التي تلقيها وزارة الشئون الاجتماعية في طريق تنفيذ مشاريعها. قامت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بتقليل أنشطتها في عام 2016 مشيرةً إلى أن موافقة الحكومة على مشاريع تقديم الخدمات لديها يتم منعه غالبًا.

لا تزال منظمات المجتمع المدني تعتمد بشكل أساسي على المعرفة المجتمعية لتحديد احتياجات وأولويات المجتمعات التي تخدمها. لا تمتلك الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني القدرة على تنفيذ تقييم دقيق للاحتياجات أو مسوحات قبل تقديم الخدمات إلا إذا كانت جزءًا من مشروع ممول من جانب المانحين. تستهدف خدمات منظمات المجتمع المدني بشكل عام متلقين للخدمات أبعد من عضوية منظمات المجتمع المدني وغالبًا ما تضم الجمهور بشكل عام. تقدم معظم منظمات المجتمع المدني خدماتها مجانًا أو بمقابل رمزي لأنها تلبي حاجة الفقراء بشكل أساسي وهي على وعي بالقيود المالية لمستفيديها. يتم توزيع المنشورات وغيرها من التحليلات الخبيرة مجانًا كذلك.

هناك اعتراف رسمي بما في ذلك اعتراف من الرئيس بالدور الرئيسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية. تتشارك الحكومة أحيانًا مع منظمات غير حكومية لتقديم خدمات اجتماعية معينة. على سبيل المثال، حقي – وهو برنامج يركّز على مكافحة العنف ضد المرأة – يتم إدارته بواسطة شراكة بين وزارة العدل المصرية والمجلس البريطاني ويتم تنفيذه بواسطة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت) وهي منظمة غير حكومية. لا تعترف الحكومة بعمل منظمات المجتمع المدني غير المسجلة بموجب قانون 84.

البنية التحتية: 4.2

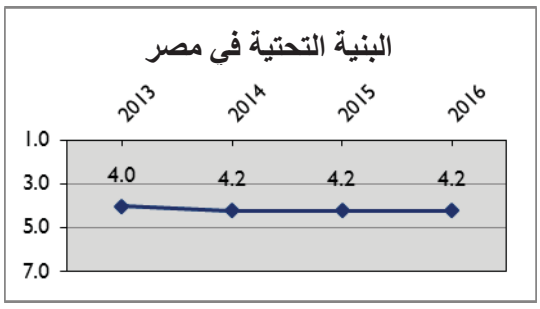

ظلت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مستقرة نسبيًا في عام 2016. ظل عدد من المنظمات يقدم الدعم في مجال بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الخاضعة للقانون 84. يقوم كلٌ من الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، والمركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية، وجمعية التطوير والتنمية، والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية بتقديم التدريب على بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في مجالات الحكم الداخلي، والمراقبة والتقييم، والإدارة المالية، والتشبيك. هناك منظمات غير حكومية أخرى، ليست بالضرورة مصنفة على أنها منظمات وسيطة أو مراكز موارد، تقدم أيضًا التدريب للمنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، تعقد الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجمعية التنمية وحقوق الإنسان، وشبكة تثقيف الأقران تدريبات عرضية للمنظمات غير الحكومية. يقدم الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية والاتحادات الأقليمية للمنظمات

غير الحكومية تدريبات على بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية كذلك، لكن الدعم الضئيل الذي يتلقونه من وزارة الشئون الاجتماعية تحد نطاق وجودة تدريبهم. لم يتم إجراء تقييمات مستقلة لتحديد مدى هذه الخدمات أو جودتها أو إلى أي حد تلبي احتياجات المنظمات غير الحكومية.

في حين أن بعض المنظمات غير الحكومية مثل كير، ومنظمة بلان الدولية، ومنظمة إنقاذ الأطفال تقدم تدريب على بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني، فإن مثل هذه التدريبات لم تكن شائعة بشكل كبير في عام 2016 مقارنةً بالسنوات الأخيرة قبل ذلك. كانت مجهودات بناء القدرات مقيدة بشكل أكبر في نطاقها، وعادة ما كان يتم دمجها في مشروعات تركز على قضايا أخرى. لا تزال منظمات المجتمع المدني بإمكانها الوصول إلى بناء كتيبات التدريب الخاصة ببناء القدرات عن طريق الإنترنت، لكن من غير الواضح أن منظمات المجتمع المدني تستخدم هذه الكتيبات بشكل موسع.

لقد أنشأت بعض كيانات القطاع الخاصة الربحية مؤسسات تدعم منظمات المجتمع المدني عن طريق بناء القدرات وشراكات التمويل، إما بتقديم المنح أوالتشارك مع المنظمات لتنفيذ الأنشطة. من بين المنظمات الرائدة في مجال تقديم المنح مؤسسة سويرس للتنمية الاجتماعية، وفودافون مصر لتنمية المجتمع، ومؤسسة البنك التجاري الدولي، ومؤسسة أورانج. تدعم هذه المؤسسات بشكل أساسي المنظمات غير الحكومية التي تركز على التنمية، وبعضها يقوم بعمل منح فرعية للأموال إلى منظمات غير حكومية أخرى لتنفيذ أنشطة كبيرة أو على مستوى الدولة.

مثّل عام 2016 صورة مختلطة من الائتلافات، فبعض الائتلافات مثل المنتدى المصري لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة كان متأثرًا بشكل سلبي بتضييق الحكومة على جماعات حقوق الإنسان. أُجبر أعضاء هذا الائتلاف على التركيز على آثار تضييق الحكومة أو التحقيقات في منظماتها مما أدى بدوره إلى إضعاف الائتلاف. هناك ائتلافات أخرى، مثل الائتلاف المصري لحقوق الأطفال المؤلف من أربعة وستين منظمة غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وظل الائتلاف نشطًا ودعا الحكومة والبرلمان للضغط في صالح أجندة حقوق الأطفال. نشأت العديد من الائتلافات الجديدة والشبكات في عام 2016. قامت منظمة حواء المستقبل غير الحكومية بإنشاء شبكة مكونة من عشرين منظمة غير حكومية في أربعة محافظات في صعيد مصر لمكافحة العنف ضد المرأة. شكّلت ستة وعشرون منظمة مجتمع مدني ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني من أجل الاستعراض الدوري الشامل في عام 2016 لمراقبة وفاء مصر بالتوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. على الجانب الآخر، فإن مستوى الأنشطة بين اتحادات منظمات المجتمع المدني تراجعت أثناء عام 2016 حيث أصبحت عملية الحصول على موافقات للتمويل الأجنبي أكثر صعوبة. لا يوجد هناك منظمة واحدة شاملة يقوم المجتمع المدني عن طريقها بتعزيز مصالحه.

ظلت الشراكات متعددة القطاعات بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من القطاعات هي الاستثناء وليس القاعدة. كما ذُكر من قبل، تتشارك بعض الكيانات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تنفيذ البرامج. على سبيل المثال، تتشارك وزارة البيئة مع أربعة وستين منظمة مجتمع مدني لتنفيذ استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة. للمرة الأولى، تشاركت وزارة المالية في عام 2016 مع منظمات غير حكومية اقتصادية وأخرى معنية بالحقوق الاجتماعية في مبادرة – ميزانية المواطن – التي ركّزت على تثقيف الجمهور حول قضايا متعلقة بالميزانية الوطنية. يتشارك القطاع الخاص أحيانًا مع المجتمع المدني كذلك، على سبيل المثال من خلال الدعم الخيري من مؤسسات الشركات كما تم وصفه من قبل.

الصورة العامة: 5.9

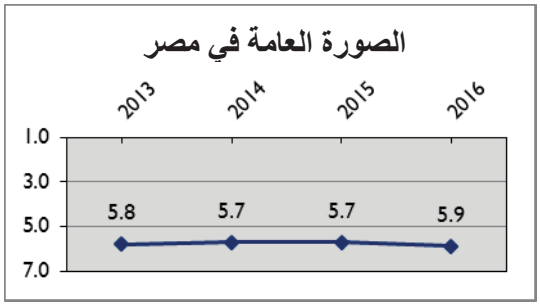

تدهورت الصورة العامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2016. يُعزى هذا التراجع الحاد بشكل أساسي إلى زيادة التغطية الإعلامية السلبية لجماعات حقوق الإنسان والجهود التي تبذلها وسائل الإعلام لنزع شرعيتها، وكذلك التضييق الحكومي على منظمات معينة. إن عمل منظمات المجتمع المدني المشتركة في رفع الوعي السياسي وحقوق الإنسان لا تتلقى بشكل عام تغطية إعلامية إيجابية نظرًا لأن وسائل البث الرئيسية واقعة تحت سيطرة مجموعات قريبة من الحكومة وتميل إلى ترديد المنظور السيء للحكومة عن هذه المنظمات. في كثير من الحالات، تركّز هجمات الإعلام على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني. تعزز وسائل الإعلام تصورًا شائعًا بأن مجموعات حقوق الإنسان التي تحصل على تمويل أجنبي هي التي حرضت على ثورة 2011، وترسم هذه المنظمات على أنها تعمل من منطلق مصالح شخصية وتأثيرات أجنبية. في تناقض صارخ، فإن المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تعمل في مجال تقديم الخدمات وخاصة تلك المتوائمة مع الحكومة، مثل مصر الخير والأورمان تحظى بتغطية إعلامية موسعة تكون إيجابية على نحو كبير.

كما هو بارز بشكل متكرر في الإعلام، فإن الهجمات المستمرة للحكومة على منظمات حقوق الإنسان – بما في ذلك قرارات منع السفر، وتجميد الممتلكات، ومداهمات مكاتب منظمات المجتمع المدني – ساعدت في تغذية تصور سلبي من جانب الجمهور حول دور هذه المنظمات. ومع ذلك، فإنه حتى في غياب المسوحات التي تقيس تصور الجمهور حول قطاع المجتمع المدني، يستنتج الخبراء أن التقارير السلبية حول جماعات حقوق الإنسان لا يؤثر بالضرورة على تصور المنظمات غير المشتركة في العمل الحقوقي، فالمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الهامة مثلًا لا تزال المجتمعات التي تخدمها هذه المنظمات تنظر إليها بشكل إيجابي. من غير الواضح إذا ما كان الجمهور لديه رؤية واضحة حول دور منظمات المجتمع المدني فيما وراء تقديم الخدمات مع ذلك.

بشكل عام، فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على جهود العلاقات العامة هي قدرة ضعيفة، فقد أصبح الفيسبوك وتويتر الأداتين الإعلاميتين الرائدتين المتاحتين للمنظمات غير الحكومية المتوسطة والصغيرة للإعلان عن عملها. هناك موقع أخبار المنظمات غير الحكومية، وهو موقع إليكتروني إخباري تم إنشاؤه من جانب إعلاميين من ذوي التوجه التنموي، وهو إحدى المنافذ القليلة جدًا المكرسة لتغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني.

لا تمتلك منظمات المجتمع المدني بشكل عام مدونات لقواعد السلوك لمنظماتها، وليس هناك مدونة لقواعد السلوك تغطي القطاع بأكمله. وأما منظمات المجتمع المدني الكبيرة التي اعتادت أن تنشر تقارير نشاط مفصلة وميزانيات في المستقبل فهي الآن أقل رغبة في القيام بذلك، ولا يوجد إلا القليل من المنظمات هي التي تشارك ميزانياتها عن طريق الإنترنت. يمكن أن يكون هذا مرتبطًا بالخوف من التغطية الإعلامية السلبية في حالة المنظمات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا.

العراق

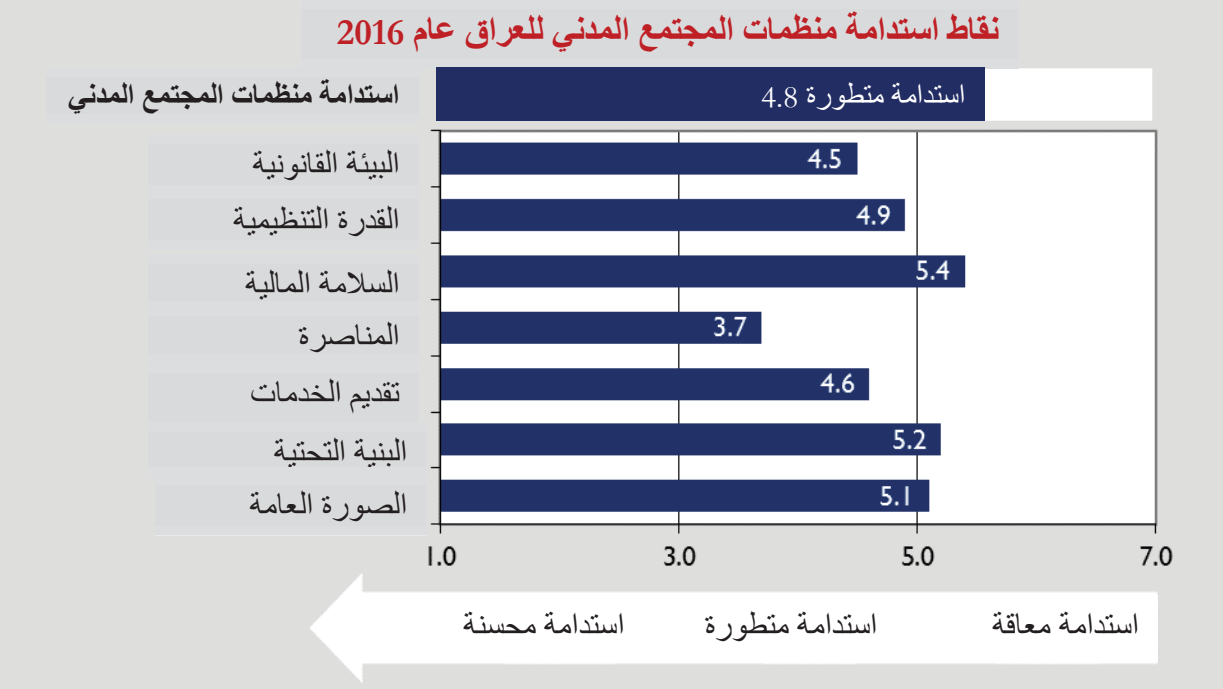

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.8

حقائق البلد

العاصمة: بغداد

نوع الحكم: ديمقراطي برلماني

السكان: 39,192,111 نسمة

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 17,200 دولار

مؤشر التنمية البشرية: 121

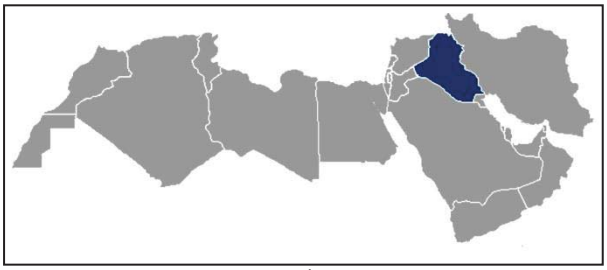

ظلت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في العراق مستقرة في عام 2016 على الرغم من الصراع المتواصل عبر البلاد. على مدار العام، كافحت القوات الحكومية لتحرير مناطق من البلاد كان تنظيم الدولة قد استولى عليها. ظل الكثير من الناس مشردين نتيجة للعنف مع وجود عدد من النازحين داخليًا وصل 3.4 مليون نسمة في مارس. استضافت العراق أيضًا حوالي ربع مليون نسمة من اللاجئين السوريين أثناء العام. استجابت منظمات المجتمع المدني إلى هذه الظروف عن طريق مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من الخدمات الأكثر حاجة التي غالبًا ما كان يتم دعمها من جانب مانحين أجانب أو بالتعاون مع وكالات دولية.

واصلت منظمات المجتمع المدني العمل في ظل بيئة قانونية ممكِّنة نسبيًا في كلٍ من العراق الفدرالية وإقليم كوردستان العراق على الرغم من وجود مشاكل في التطبيق سببت زيادة الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني أثناء العام. في أواخر عام 2016، قامت مديرية المنظمات غير الحكومية في العراق – وهي هيئة فدرالية حكومية مسئولة عن إدارة تسجيل منظمات المجتمع المدني وتلقي التقارير السنوية لمنظمات المجتمع المدني – قامت بتعيين مدير عام جديد أعرب عن دعمه لتعاون أكبر مع منظمات المجتمع المدني وعقد عدد من الاجتماعات التشاورية مع منظمات مختلفة.

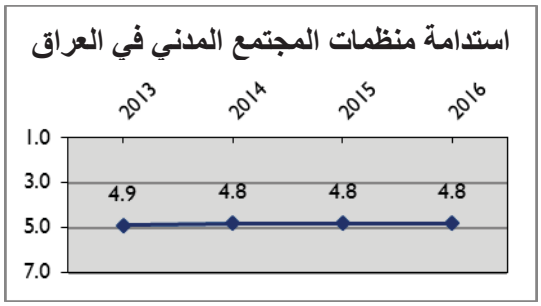

ظلت منظمات المجتمع المدني تقوم بدور المناصر القوي، وشاركت المنظمات بشكل واسع في مظاهرات واحتجاجات وكذلك جهود ضغط مبنية على قضايا معينة. ضغطت منظمات المجتمع المدني بشكل ناجح على البرلمان لعدم التصويت على مشروع قانون حرية التعبيرة الذي لم يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، على سبيل المثال، وشجّع على دعم غيره من مسودات القوانين الخاصة بقضايا حقوق الإنسان. نمى العمل التطوعي بشكل أوسع حيث اشترك متطوعون شباب مع منظمات المجتمع المدني على مشاريع تتراوح من الآداب والرياضة إلى الدعم الخيري.

في أواخر عام 2016، أفادت المديرية الفدرالية للمنظمات غير الحكومية بأنه كان هناك 2,844 منظمة حكومية مسجلة – وهي زيادة عما كانت عليه في عام 2015 حيث كان عدد المنظمات وقتها 2,591 منظمة. وأشارت مديرية المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق بوجود عدد إجمالي مقداره 2,850 منظمة غير حكومية مسجلة في عام 2016 وهي زيادة عما كانت عليه في عام 2015 حيث كان عدد المنظمات وقتها 2,564 منظمة.

4.5: البيئة القانونية

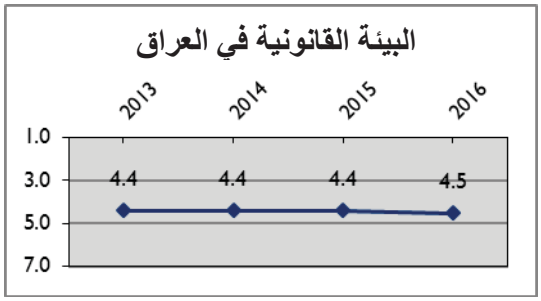

أصبحت البيئة القانونية أكثر تقييدًا إلى حدٍ ما لمنظمات المجتمع المدني في العراق وإقليم كوردستان في عام 2016. في حين أن القوانين واللوائح التي تحكم منظمات المجتمع المدني ظلت بدون تغيير وتيسر عملية التسجيل، فإن ثمة وجوه أخرى للقانون وممارسات التنفيذ ظلت تشكّل صعوبات لبعض منظمات المجتمع المدني.

يحكم منظمات المجتمع المدني في العراق القانون المختص بالمنظمات غير الحكومية (قانون 1 لعام 2011). لا يوجد أي قانون يفرض على المنظمات التسجيل، مما يسمح بوجود المنظمات غير الرسمية، إلا إنه من الناحية العملية يعتبر التسجيل ضروريًا للمنظمات التي ترغب في تنفيذ أنشطة خارج نطاق الأعمال الخيرية والمبادرات الإغاثية ذات النطاق الصغير، ولتلقي تمويل المانحين.

في أواخر عام 2016، بعد تعيين مدير عام جديد لمديرية المنظمات غير الحكومية في العراق، بدأ مسؤلو التسجيل بشكل غير رسمي يطلبون معلومات أقل ويقللون من الخطوات الإدارية اللازمة للمنظمات الجديدة للتسجيل، مما يجعل العملية بشكل عامة أقل إرهاقًا. على سبيل المثال، لم يعد المتقدمون للتسجيل يحتاجون إلى تقديم أسماء وأعمار أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى هيئة المسائلة والعدالة (هيئة حكومية مكلفة بفحص الأشخاص للتأكد من انتمائهم لحزب البعث الذي أنشأه صدام حسين) للتحقق والمصادقة. ومع ذلك، فإنه عندما ترفض مديرية المنظمات غير الحكومية طلب تسجيل، فقد تقدم أسبابًا مختلفة للرفض في كل مرة يتم فيها تقديم الطلب، وبذلك يتطلب الأمر العديد من مرات التسليم. واجهت كلٌ من منظمة بنت الرافدين ومركز المرآه لمراقبة وتطوير الإداء الإعلامي – واجهتا هذا التحدي في عام 2016 أثناء محاولة التسجيل. طبقًا لمنظمات المجتمع المدني، وقعت هذه المشكلة بتكرار أكبر في عام 2016.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني الراغبة في العمل في العراق الفدرالية وإقليم كوردستان العراق أن تسجل مع مديريات المنظمات غير الحكومية في كلٍ من بغداد وكردستان. تميل ممارسات التسجيل إلى عدم الاتساق على الرغم من ذلك. في كركوك، على سبيل المثال، تجد بعض منظمات المجتمع المدني مسجلة في بغداد والبعض الآخر مسجل في كركوك، بينما هناك منظمات أخرى غير مسجلة على الإطلاق. يمثل تسجيل شبكات منظمات المجتمع المدني أيضًا تحديًا. يجب على كل أعضاء الشبكة من المنظمات لكي يسجلوا أن يكونوا مسجلين بشكل فردي أولًا ثم يجب على الشبكة أن تلبي متطلبات إضافية مثل أن يكون لها مقر مادي (الذي يمكن أن يكون مكتب أحد أعضاءها) وحساب مصرفي منفصل.

يجب على منظمات المجتمع المدني غالبًا أن تمر بعملية تسجيل إضافي قبل أن يكون بإمكانها العمل مع أحد وزارات الحكومة لتنفيذ أنشطة مشتركة أو تدريب موظفين حكوميين – وهو متطلب غير متضمن لا في قانون المنظمات غير الحكومية في العراق ولا في إقليم كوردستان العراق. على سبيل المثال، عندما سعت جميعة الأمل العراقية إلى العمل مع وزارة التعليم في مشروع لتدريب الموظفين على التمييز وغيرها من القضايا الحقوقية، طُلب من المنظمة التسجيل بشكل منفصل لدى الوزارة. تمتلك كل وزارة عملية التسجيل الخاصة بها، مما يخلق ارتباك إضافي للمنظمات. في عام 2016، أصبح من الشائع بشكل أكبر للوزارات أن تفرض عملية التسجيل الإضافية هذه.

ثمة جوانب أخرى للتنفيذ العملي للقانون لا تزال تخلق تحديات لمنظمات المجتمع المدني كذلك. يجب على أي منظمة أن تعيد التسجيل، على سبيل المثال، من أجل تغيير اسمها. يتدخل أيضًا مسئولون من مديرية المنظمات غير الحكومية في بغداد أو كوردستان في قضايا ثانوية مثل

تفاصيل ختم المنظمة، أو شكل الخطابات الرسمية الصادرة من المنظمة. على سبيل المثال، عندما سلمت منظمة السلام والحرية في كردستان خطابًا رسميًا إلى مديرية المنظمات غير الحكومية، رفض المسئولون الخطاب وأصروا على أن يتم صياغته باللغة الكردية في جانب وبالعربية في الجانب الآخر.

إن التضييق الرسمي على منظمات المجتمع المدني هو أمر شائع وقد ازداد في عام 2016، خاصة للمنظمات العاملة في قضايا حقوقية مثل حرية التعبير أو مكافحة الفساد. في عام 2016، علّقت السلطات في الأنبار عمل منظمة نواعير التي تعمل في مجال حقوق المرأة والأطفال والحقوق الثقافية، لكنها لم تقدم أي تبرير لقرارها. مع تدهور الموقف الأمني في العراق، مارس الجهاز الأمني سيطرة متزايدة على أنشطة منظمات المجتمع المدني، وهذا يفرض مثلًا على بعض منظمات المجتمع المدني أن تقدم تصاريح أمنية التي يكون لزامًا تجديدها كل عام. في عام 2016، داهم مسئولون مؤسسة نبع الحياة في محافظة الأنبار؛ لأن المؤسسة لم تحصل على تصريح أمني بتنفيذ أنشطتها. إن نقص المعرفة بين مسئولي الحكومة المحلية حول القانون الذي يحكم منظمات المجتمع المدني يؤدي أيضًا إلى تضييق في بعض القضايا. على الرغم من أن قانون منظمات المجتمع المدني ينص على أن المنظمات المسجلة يجوز لها ممارسة أنشطتها بحرية بدون إلزامها بإجراء عمليات إضافية أو الحصول على موافقات، فإن المسئولين في محافظتيّ ميسان والقادسية تلقيتا تهديدات بإغلاق مكاتبهما بما في ذلك مكتب منظمة أوان للوعي وتنمية القدرات، وهي مجموعة معنية بحقوق المرأة.

في كردستان، تم إغلاق ست منظمات مجتمع مدني على الأقل في عام 2016. طبقًا لخبراء، تم تسجيل بعض المنظمات، لكنها أغلقت لأسباب سياسية. كانت إحدى هذه المنظمات هي منظمة يزدا التي تدعم الأقلية العرقية الدينية لليزيديين وغيرها من الجماعات الضعيفة.

يتم إعفاء منظمات المجتمع المدني المسجلة في كردستان من الضرائب والرسوم المفروضة على الأرباح والممتلكات والأموال. في المقابل، فإن منظمات المجتمع المدني العراقية المسجلة بموجب القانون 12 لعام 2010 يتم إعفاؤها فقط من الضرائب والرسوم الجمركية إذا حصلت على حالة "مِرفق عام" وهي حالة يمنحها مجلس الوزراء لمنظمات المجتمع المدني المنشأة "لتحقيق النفع العام." لا يتلقى المانحون الفرديون ولا المؤسسيون مزايا ضريبية نظير تبرعاتهم لمنظمات المجتمع المدني.

يجوز لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب الدخل في مقابل الخدمات التي تقدمها للحكومة. بمقدور منظمات المجتمع المدني أيضًا أن تحصّل رسومًا على الخدمات التي تقدمها للجمهور، لكن القليل منهم يفعل هذا. من بين هذه المنظمات القليلة التي تفعل ذلك المرتقى الذي يجمع الأموال نظير التدريبات التي يقدمها، وجمعية الأمل العراقية التي تكسب عائد نظير خدماتها الطبية. تؤجر بعض منظمات المجتمع المدني أيضًا أماكنها بما في ذلك منظمة الفردوس في البصرة، كما تحصل المنظمات التي تقدم الخدمات القانونية أيضًا رسومًا نظير خدماتها.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بالوصول إلى فيلق من المحامين المدربين على قانون منظمات المجتمع المدني. تشارك منظمات المجتمع المدني أيضًا المعرفة القانونية بين بعضها البعض.

4.9 :القدرة التنظيمية

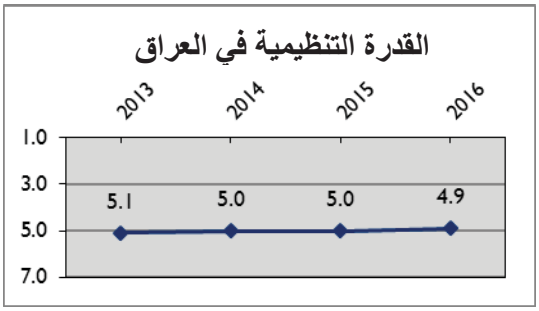

تحسنت القدرة التنظيمية عبر قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2016، هناك نسبة أكبر الآن من منظمات المجتمع المدني لديها سياسات مالية وسياسات موارد بشرية، وتشترك في تخطيط استراتيجي، وتلتزم بمدونات سلوك. توجد هذه العناصر بشكل أكثر شيوعًا بين المنظمات الأقدم التي لديها قاعدة شعبية كبيرة وشراكات موسعة والتي تتلقى التمويل من المانحين الرئيسيين. أما المنظمات الأصغر، وخاصة تلك المشكلة لأغراض سياسية أو دينية وتلك التي تعتمد بشكل كبير على الصدقات، فإنها لم تتطور إلى نفس درجة المنظمات الأكبر.

إن الجهود المتواصلة لمنظمات المجتمع المدني أثناء العام لتقديم الإغاثة والدعم إلى النازحين داخليًا ساعدها على تطوير القواعد الشعبية المحلية. رأت المجتمعات بشكل متزايد أن عمل منظمات المجتمع المدني ضروري لمعالجة أزمة النازحين داخليًا، وكذلك احتياجات أولائك المتأثرين بتنظيم الدولة.

لا تزال أغلبية منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الهياكل الإدارية جيدة التطوير التي ترسم تقسيم المسئوليات بين الموظفين. فقط القليل من المنظمات الراسخة مثل المسلة، والمركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني، وجمعية الأمل العراقية هي التي لديها أوصاف وظيفية واضحة وهياكل إدارية.

ومع ذلك فإنه طبقًا لخبراء، بدأ المزيد من منظمات المجتمع المدني في تطوير وتحسين أنظمتهم الإدارية الداخلية، بما في ذلك تحديث سياسات الأفراد وتضارب المصالح، وكذلك أنظمتهم للإدارة المالية في عام 2016 بشكل أكثر مما كان عليه الحال في السنوات الماضية. إن الرغبة في عدم فقدان موظفين بانضماهم إلى المنظمات الحكومية أو الدولية، وكذلك الوعي المتنامي لدى الموظفين والإصرار على حقوقهم في العمل ساعد على تشجيع المنظمات في وضع أنظمة إدارة داخلية، كما حفّز التنافس بين منظمات المجتمع المدني للحصول على منح أجنبية للتطوير التنظيمي؛ إذ أن المانحين الدوليين يفضلون الإدارة المالية المتطورة عند تقييم عروض منظمات المجتمع المدني، حتى إنه في عام 2016 استخدم بعض المانحين الدوليين مدققين أجانب لتقييم المستفيدين المحتملين من المنح.

في حين أن معظم منظمات المجتمع المدني في العراق لا تزال تفتقر إلى الخطط الاستراتيجية والرسائل طويلة الأمد، فإن هناك عدد متنامي – ولا سيما منظمات المجتمع المدني الكبيرة العاملة مع المانحين الدوليين – اشتركت في التخطيط الاستراتيجي في عام 2016. استخدمت مثل هذه المنظمات تقييمات احتياجات لتطوير البرامج مع الاستجابات المستهدفة أو التخطيط الاستراتيجي المستخدم لصياغة العروض. نتيجة لذلك، بدأ بعض منظمات المجتمع المدني في عرض مشاريع جديدة تجاوزت مجرد المساعدة الخيرية قصيرة الأمد للنازحين وركّزت على التنمية بدلًا من ذلك، بما في ذلك البرامج التي تعالج أمور مثل المصالحة الوطنية وبناء السلام التي سيكون لها تأثير مستدام وطويل الأمد.

واصلت منظمات المجتمع المدني الكفاح للحفاظ على الموظفين المؤهلين الذين يعملون بدوام كامل في عام 2016؛ إذ أن المنظمات غير الحكومية الدولية تكون قادرة بشكل عام على دفع رواتب أعلى من المنظمات المحلية. واجهت المنظمات منعدمة الخبرة في أنشطة الإغاثة بشكل عام صعوبات أكبر في الحصول على المنح وبالتالي بدأت في فقدان الموظفين نظرًا لندرة المشاريع والتمويل. على الجانب الآخر، بالنسبة لتلك المنظمات الموجودة في كردستان العاملة في القضايا الإنسانية، فإن إتاحة المشاريع الخاصة التي ركّزت على المساعدة الإنسانية لعدد ضخم من النازحين داخليًا ساعد على تمويل الرواتب وزيادة مستويات الموظفين. شهدت المنظمات الموجودة في كردستان أيضًا زيادة في المتطوعين لا سيما بين الشباب.

أصبحت عمليات منظمات المجتمع المدني أكثر تقدمًا إلى حدٍ ما من الناحية الفنية في عام 2016 كذلك. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني في العراق وصولًا إلى المعدات المكتبية المتطورة مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والوصول إلى الإنترنت، وقد استفادت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد من هذه الأدوات للترويج لمنظماتها وأنشطتها. استخدم عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني الفيسبوك للمشاركة مع قواعدهم الشعبية والإعلان عن أنشطتهم مثلًا. هناك عدد متنامي أيضًا من منظمات المجتمع المدني الآن يمتلك قنوات يوتيوب خاصة بمنظماتهم وحسابات تويتر لأغراض مشابهة. تستخدم منظمات المجتمع المدني أيضًا التقنية لمراقبة مشاركة الموظفين في الأنشطة حتى باستخدام أجهزة بصمة الأصابع لتسجيل الحضور والغياب بشكل فعّال لأغراض حفظ السجلات.

5.4 السلامة المالية:

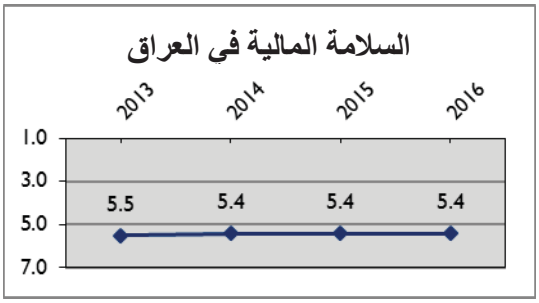

ظلت السلامة المالية للقطاع بشكل عام غير متغيرة في عام 2016. زادت المنح المحلية بشكل طفيف لكنها ظلت هامشية في حين لم يتغير الدعم المقدم من المانحين الأجانب بشكل كبير، وظل الدعم المقدم من الحكومة متواضعًا.

لا تزال معظم منظمات المجتمع المدني تعتمد بشكل أساسي على المنح أو العقود المقدمة من مانحين أجانب لتمويل برامجها. ظل التمويل الأجنبي والدولي لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام كما هو في عام 2016، إلا إنه كان هناك زيادة في الدعم المالي للخدمات المقدمة إلى النازحين داخليًا وتراجع في التمويل للقضايا الأخرى. ومع ذلك، تنفّذ الكثير من المنظمات الدولية العاملة في العراق مشاريع بشكل منفصل بدون شراكة حقيقية مع المنظمات المحلية، وقد نمى هذا الاتجاه بشكل أكثر لفتًا للنظر في عام 2016، لا سيما مع المشاريع التي تدور حول دعم النازحين داخليًا. تعتبر منظمات المجتمع المدني المحلية الآن بشكل كبير مقاولين، مما يعني أنهم يتلقون التمويل على أساس كل مشروع على حده. يميل المانحون الكبار إلى العمل في شراكات مع هيئات الحكومة العراقية والكردية لتنفيذ المشاريع بدلًا من تنفيذها عبر منظمات المجتمع المدني. تميل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، على سبيل المثال، إلى التعاون والتشارك مع المجالس الحكومية في تنفيذ برامجها. عاد التمويل المقدم من المانحين في عام 2016 بالنفع بشكل أساسي على برامج الاستجابة السريعة الخيرية والخاصة بالإغاثة في حين أن المنظمات التي تعمل في قضايا أخرى بما في ذلك القضايا الحقوقية وقضايا المرأة تلقت منحًا أقل.

زاد الدعم المحلي للمنظمات إلى حدٍ ما في عام 2016. اعترافًا منهم بالتقدير العام لمنظمات المجتمع المدني، قام المانحون المحليون، بما في ذلك الشركات العراقية، بتقديم منح إلى منظمات المجتمع المدني وجماعات الشباب لتحسين صورتهم. اكتسبت جماعات الشباب على وجه الخصوص الثقة من المانحين المحليين. تلقت هذه الجماعات الشابة التي تنفّذ أنشطة خيرية وأخرى مدنية لكنها عادة ما تختار عدم التسجيل – تتلقى عدد متزايد من التبرعات من الأفراد والشركات. في عام 2016، على سبيل المثال، دعم المانحون الرئيسيون من القطاع الخاص

مثل شركات الاتصالات (زين وآسيا تل) جهود المتطوعين الشباب في مقابل تلك الجهود المبذولة من جانب منظمات المجتمع المدني. بوجه عام، يعتبر تقديم المساعدات المحلية أكثر محدودية في بعض المناطق الجغرافية، بما في ذلك إقليم كردستان ومحافظة البصرة. تجمع الكثير من منظمات المجتمع المدني أيضًا رسوم العضوية، إلا أن هذه الرسوم لا تساهم بشكل كبير في عوائد المنظمات.

لقد حاولت بعض المنظمات تضمين أنشطة مدرة للدخل في خططها الاستراتيجية كوسائل للدعم المالي المستدام، لكن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما تتجنب المشاريع المدرة للدخل مخافة أن تقوض من صورتها كمنظمات غير هادفة للربح. علاوةً على ذلك، تتطلب الكثير من هذه الأنشطة تمويل أولي لبدء التشغيل وهو شيء لا يهتم المانحون بدعمه.

في كلٍ من العراق وإقليم كردستان، يبقى الدعم الحكومي لمنظمات المجتمع المدني متواضعًا عند مقارنته بالدعم المقدم من المانحين الأجانب. وفي المناسبات النادرة جدًا التي تصدر فيها الحكومة منحًا لمنظمات المجتمع المدني، تمررها الحكومة من مؤسسة حكومية غالبًا ما تكون ذات روابط سياسية مع منظمات المجتمع المدني.

وضعت بعض المنظمات المزيد من أنظمة الإدارة المالية في عام 2016 بما في ذلك تبنى أنظمة المحاسبة الإليكترونية. تنشر القليل من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعية بغداد للمرأة، والمسلة، وجمعية الأمل العراقية تقارير مالية بشكل منتظم مقرونة بتقارير سردية. تحتفظ هذه المنظمات أيضًا بمدققين ماليين وتحافظ على جهود دائمة للحصول على منح جديدة للمشاريع.

المناصرة: 3.7

تحسنت مناصرة منظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2016. واصل المجتمع المدني الضغط والمناصرة لصالح قضايا حقوقية على الرغم من الضغط الواقع عليه من الإعلام والجمهور لدعم الحكومة على كل الأصعدة، لا سيما في الصراع الدائر لدحر تنظيم الدولة وغيرها من التهديدات الأمنية.

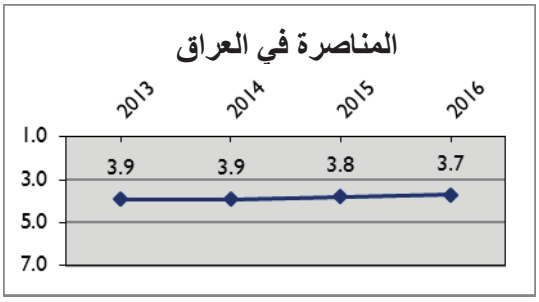

كانت جهود المناصرة القانونية لمنظمات المجتمع المدني جلية على وجه الخصوص. نظرًا لحملات رفع الوعي العام المقدمة من جانب المجتمع المدني وضغط مسئولي الحكومة، على سبيل المثال، نظرت الحكومة في عدد من مشاريع القوانين التي لم تكن قد ضمنتها من قبل في الأجندة التشريعية. هناك منظمات مثل شبكة المرأة العراقية، وسلام الرافدين، وجمعية نساء بغداد، والمدى، وجمعية الأمل العراقية، ومسارات ساعدت في الضغط على الحكومة للنظر في مشروع قانون محكافحة التمييز، وهو مشروع قانون يكافح خطاب الكراهية، ومشروع قانون لمكافحة العنف المنزلي من بين مشاريع قوانين أخرى. عَمِلت منظمات المجتمع المدني أيضًا على ضمان أن يكون محتوى مشاريع القوانين هذه متماشيًا مع مشروع حقوق الإنسان وأفضل الممارسات. عقب جهود منظمات المجتمع المدني، حظي مشروع قانون مكافحة التمييز قراءة أولى في البرلمان، وتلاه مشروع قانون العنف المنزلي تمهيدًا للتصويت عليهما في البرلمان.

أطلقت منظمات المجتمع المدني حملات مناصرة حول التشريع المقيد كذلك. على سبيل المثال، نظرت الحكومة في مشروع قانون عن حرية التعبير الذي، بدلًا من أن يوسّع من سبل حماية الحقوق الأساسية، كان بالإمكان أن يضع قيودًا جديدة بما في ذلك قيود جديدة على الاجتماعات العامة والتظاهرات. قاتلت منظمات المجتمع المدني بنجاح لوقف هذه المسودة مستخدمة تكتيكات مناصرة تضمنت المظاهرات والاعتصمات.

في عام 2016، قام ائتلاف 1325، وهو شبكة من منظمات المجتمع المدني العراقية التي تعمل على تحسين تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام، والأمن – قام بزيادة تعاونه مع الحكومات المحلية وحتى المؤسسات الدولية. كان من ثمرات مناصرة أعضاء الائتلاف بما في ذلك منظمة تمكين المرأة أن وضعت الوزارات الحكومية خطط عمل مخصصة لكل قطاع لتنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية حول القرار رقم 1325.

امتدت مبادرات المناصرة والضغط من جانب منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى تزويد الأفراد والصحفيين بالمعلومات العامة والبيانات. على سبيل المثال، بعد أن نفّذ تنظيم الدولة هجوم انتحاري كبير في يوليو أدى إلى قتل أكثر من 320 شخص في مقاطعة ذات أغلبية شيعية في الكرادة، ساعدت منظمات المجتمع المدني على إطلاع الجمهور على حالة الموتى والمفقودين، وشاركت معلومات مع مرتكبي الجرائم من أجل تهدئة التوترات الطائفية. زادت منظمات المجتمع المدني أيضًا من استخدام الإعلام الاجتماعي في حملات المناصرة، بما في ذلك دعم جهودها لرفع الوعي العام حول مسودة القانون الخاص بالعنف المنزلي. لم تحظى معظم هذه الحملات بالدعم المالي بل اعتمدت بدلًا من ذلك على العمل التطوعي.

تتمتع منظمات المجتمع المدني في بغداد بشكل عام بحرية أكبر إلى حدٍ ما في المناصرة ولديها وصول إلى صنّاع القرار أكبر من نظرائها في كردستان. في حين أن منظمات المجتمع المدني في كردستان واصلت الاحتفاظ بعلاقة إيجابية مثمرة مع الحكومة، فإن المنظمات في عام 2016 تمتعت بوصول مباشر أقل نسبيًا إلى صنّاع القرار الكرديين. علاوةً على ذلك، بدأت مديرية المنظمات غير الحكومية في كردستان تنفيذ ممارسات أكثر تقييدًا في عام 2016 وهي ممارسات تحد من أنشطة المناصرة لمنظمات المجتمع المدني خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية مثل حرية التعبير أو القضايا السياسية الحساسة مثل التحرير الكردي أو حل البرلمان. نتيجة لذلك، كانت الحملات في كردستان أقل في العدد وأضعف في درجة النجاح. من بين الحملات القليلة التي أطلقت في عام 2016 كانت حملة الشفافية والمسائلة وحملة إصلاح الكهرباء وكلاهما كان في السليمانية. قاومت السلطات الكردية والأحزاب السياسية أيضًا تطور شبكات وائتلافات قوية لمنظمات المجتمع المدني على عكس نظرائها داخل العراق.

أحرزت منظمات المجتمع المدني في العراق الفدرالية كذلك نجاحًا أكبر في المناصرة من أجل عمل تحسينات على البيئة القانونية التي تحكم القطاع عقب تعيين المدير الجديد لمديرية المنظمات غير الحكومية. أجرى المدير الجديد عند توليه المنصب عددًا من الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة التحديات التي يواجهونها، واتخذ إجراءات فيما بعد لمعالجة هذه التحديات بما في ذلك تسهيل جوانب تسجيل منظمات المجتمع المدني.

تقديم الخدمات: 4.6

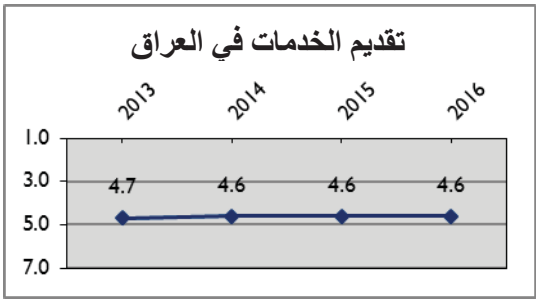

ظل تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني غير متغير بشكل عام في عام 2016، وظل يركّز على تقديم خدمات الإغاثة والدعم للنازحين داخليًا. زاد المانحون الدوليون من تمويلهم لمنظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات استجابةً للعدد المتنامي من النازحين داخليًا.

تشترك منظمات المجتمع المدني في أنشطة تقديم الخدمات. علاوةً على المساعدة الإنسانية الرئيسية، تقدم منظمات المجتمع المدني الدعم النفسي، والرعاية الصحية، والتدريب على إدرار الدخل، والتدريب على منع العنف المنزلي.

إن سلع وخدمات منظمات المجتمع المدني تكون بوجه عامة مستجيبة للاحتياجات والأولويات المحلية، لكنها تكون أيضًا مملاه من أولولويات المانحين. في عام 2016، كان تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة إلى النازحين داخليًا من بين أهم الأولويات للنازحين داخليًا وكذلك لمجتمعاتهم المستضيفة لهم، ولمنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات لهم لسد احتياجاتهم. عالجت هذه الخدمات فجوة كان من الطبيعي أن تملأها الحكومة لولا أنها كانت تركّز على محاربة تنظيم الدولة وإعادة بناء المناطق المحررة.

استهدف تقديم الخدمات في عام 2016 غالبًا السكان المحتاجين، ليس فقط المحتاجين للمساعدة الإنسانية وفقط، ولكن المحتاجين إلى المناصرة والدعم كذلك. قدّمت منظمات المجتمع المدني الخدمات إلى الجماعات النسائية، على سبيل المثال، وكذلك خدمات المصالحة والدعم للشباب. عقدت منظمات المجتمع المدني كذلك دورات تدريبية لبناء القدرات للمدافعين عن حقوق الإنسان، مثل الدورة التدريبية التي عُقدت للصحفيين حول الأمن الرقمي ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. قام عدد قليل من منظمات المجتمع المدني بتدريب مسئولي الحكومة أيضًا بما في ذلك تدريب أعضاء البرلمان على صياغة قانون لمحاربة العنف المنزلي. قامت جماعات الشباب المتطوعين، التي كان بعض منها مسجلًا بشكل رسمي كمنظمات مجتمع مدني، بتقديم الكثير من الخدمات في عام 2016. تضمنت هذه الخدمات بناء المنازل، وطلاء المدارس والأرصفة، وإدارة حملات جمع التبرعات للمدارس.

تقدّم منظمات المجتمع المدني بشكل عام خدمات مجانية، معتمدةً في ذلك على ميزانيات المشاريع لاسترداد تكاليف تقديم الخدمات.

في عام 2016، اعترفت الحكومة بشكل متزايد بدور منظمات المجتمع المدني في مساعدة النازحين داخليًا. على سبيل المثال، أعرب كلٌ من رئيس الوزراء ووزير الهجرة والمهجرين العراقي عن شكرهم للمجتمع المدني على مساعدته في خدمات المعونة والإغاثة. ومع ذلك، لا يزال دعم الحكومة مقصورًا على تعبيرات الشكر العامة والتقدير بدلًا من الدعم المالي والمادي. نادرًا ما تقوم الحكومة بتقديم المنح أو العقود إلى منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات.

البنية التحتية: 5.2

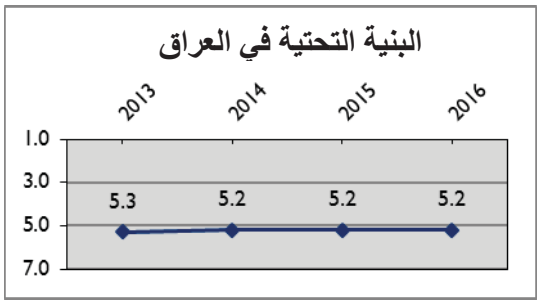

ظلت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني بدون تغيير بشكل كبير في عام 2016، إلا أنه كان هناك بعض التقدم في تشكيل ائتلافات منظمات المجتمع المدني وشبكاتها، وقامت بعض المنظمات الوطنية الممولة من المانحين بتقديم منح صغيرة إلى المنظمت المحلية لأول مرة.

يقوم عددٌ من المنظمات بدور مراكز الموارد والدعم لقطاع منظمات المجتمع المدني، فمؤسسة جامعة النور وجمعية الأمل العراقية، على سبيل المثال، تقدمان دعم بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني المحلية عبر ورش عمل تدريبية، ومشاركة مصادر المعرفة، والاستشارات.

لا يوجد إلا القليل من المنظمات المحلية التي لها القدرة على عمل المنح. تأتي المنح المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي من مانحين أجانب. ومع ذلك، فإنه في عام 2016، قامت المنظمات الدولية بتمويل المنظمات الوطنية لتقديم المنح الصغيرة إلى المنظمات المحلية لأول مرة. على سبيل المثال، تلقت جمعية الأمل العراقية تمويلات من أوكسفام قامت بإعادة منحها إلى منظمات محلية لتنفيذ أنشطة عن السلام والمصالحة وحقوق المرأة. ومع ذلك، فإن الكثير من المنظمات المحلية تفتقر إلى أنظمة التدقيق والمحاسبة المتطورة التي يطلبها منهم المانحون لتلقي المنح لأغراض تقديم المنح.

تشكلت ائتلافات جديدة في عام 2016 مثل شبكة منظمات نينوى، والائتلاف المدني لإعادة إعمار سنجار، وائتلاف الدفاع عن الأقليات في داهوك. تحالفت المنظمات التي تمثل مجالات مختلفة أيضًا مع بعضها في شكل ائتلافات مثل شبكة نشطون لإبطال الفساد. في الوقت نفسه، كافحت الائتلافات المنشأة للبقاء نظرًا للعجز في التمويل. لا تدوم معظم الائتلافات والتحالفات إلا عام أو عامين؛ نظرًا لأنه لا الائتلاف ولا أعضاؤه لديهم الموارد المالية الكافية. أصبحت شبكة العيادات القانونية، وعين على الميزانية، وشبكة المنتدى المدني كلها غير نشطة في عام 2016 نظرًا للافتقار إلى التمويل.

تتلقى منظمات المجتمع المدني الدعم من جانب مدربين محليين أكفاء، وفي عام 2016، زاد عدد المدربين العراقيين. هناك منظمات معينة، بما في ذلك المشاركة والنماء، تستخدم خبراء محليين ودوليين لتعليم الكثير من المدربين المحليين. تغطي هذه الفعاليات الخاصة بمدربين المدربين مواضيع تتراوح من حقوق الأقليات وقضايا النوع الاجتماعي إلى التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني والأمن الرقمي. تميل منظمات المجتمع المدني إلى تفضيل المدربين المحليين؛ إذ أنهم أكثر إطلاعًا على الثقافة العراقية. نشرت جمعية الأمل العراقية منهج تدريبي موسع على حقوق الإنسان لمدربيّ منظمات المجتمع المدني في عام 2016 حيث وفرت لهم بذلك موردًا لم يكن متاحًا لهم من قبل. غطت تدريبات منظمات المجتمع المدني كلًا من المواضيع الأساسية والمتقدمة، بما في ذلك المناصرة وتوثيق حقوق الإنسان، ولبت بشكل عام احتياجات واهتمامات منظمات المجتمع المدني.

زاد التعاون بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في عام 2016، لكنه مال إلى الاقتصار على المبادرات التعاونية قصيرة الأمد أو حتى مبادرات المرة الواحدة، مثل المساعدة في تدريب الموظفين. انخفضت الشراكات الأكبر والمشاريع والأنشطة ذات التنفيذ المشترك في عام 2016. لا تزال منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الشراكة القوية أو المستدامة مع القطاع الخاصة ووسائل الإعلام كذلك.

الصورة العامة: 5.1

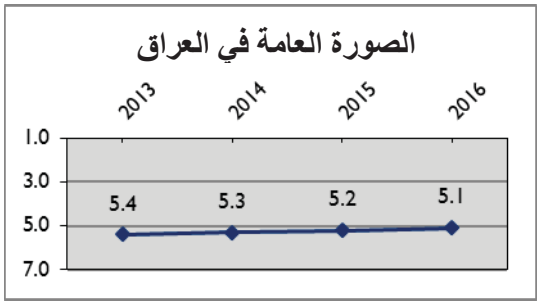

تحسنت صورة منظمات المجتمع المدني إلى حدٍ ما في عام 2016، ولا سيما بين وسائل الإعلام والجمهور. قدّمت وسائل الإعلام تغطية أكثر إيجابية وتوسعًا لعمل منظمات المجتمع المدني في المساعدة الإنسانية ودعم النازحين داخليًا. قدّمت وسائل الإعلام الاجتماعي، بما في ذلك برامج الإعلام المجتمعي الخاصة مثل "يلا" أيضًا تغطية إيجابية لمنظمات المجتمع المدني وحسّنت من صورتها مرة أخرى فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية المقدمة للنازحين داخليًا.

نجحت بعض منظمات المجتمع المدني في الحصول على إعلانات وتغطية مجانية من وسائل الإعلام من أجل الإعلان عن أنشطتها ورفع الوعي حول

قضاياها الاجتماعية. حصلت المؤسسة العراقية، على سبيل المثال، على وقت بث مجاني من قناة التلفزيون الوطني العراقي وقناة هنا بغداد، وكذلك حصلت على مساحة في جريدة كربلاء اليوم. غطّت المحطات الإذاعية مشاريع منظمات المجتمع المدني كذلك، مثل شاشة الراصد وخطة العمل الوطنية 1325. كانت هناك أيضًا تقارير وتغطية خاصة لمنظمات المجتمع المدني ومشاريعها على القنوات الفضائية. انطلاقًا من وعيها بتأثير الإعلام، قامت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل معهد آكاد، باستخدام مسئولين إعلاميين في عام 2016. ساعدت الزيادة في التغطية الإعلامية الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني وأنشطتها في تحسين صورة القطاع بين الجماهير وكذلك في نظر الحكومة.

في عام 2016، كانت هناك مؤشرات عن استحسان وقبول عام أكبر لمنظمات المجتمع المدني. نظر الجمهور بشكل إيجابي إلى تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات الضرورية – وعلى وجه الخصوص دعمهم للنازحين داخليًا – ولا سيما مقارنة بالزيادة الملحوظة في المنظمات التي تعلن عن أنشطتها على الفيسبوك، على سبيل المثال، وأعداد المتابعين لصفحات الإعلام الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك الزيادة في أعداد التوقيعات على العرائض الإليكترونية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. نجحت معظم المنظمات في الحفاظ على استقلاليتها ولم تقوم مثلًا بموائمة نفسها مع الأحزاب السياسية أو الاشتراك في الأنشطة الحزبية الأخرى التي ساعدت أيضًا في تحسين الصورة العامة للقطاع.

تعترف الحكومة بتأثير منظمات المجتمع المدني في المجال العام. تعتمد بعض الوزارات الحكومية على الشهادات المقدمة من منظمات المجتمع المدني مثل إتمام الورش التدريبية المقدمة من منظمات المجتمع المدني كأساس لترقية الموظفين الحكوميين.

على الجانب الآخر، لا يزال القطاع الخاص يفتقد إلى الصورة الإيجابية عن المجتمع المدني ومن النادر لكيانات القطاع الخاص أن تدعم منظمات المجتمع المدني. يمكن أن تدعم شركة كبيرة أو شركتين الفعاليات واسعة النطاق لمنظمات المجتمع المدني، لكن هذا الدعم لا يمثّل منهج موحد ينتهجه القطاع.

تحظى منظمات المجتمع المدني أيضًا بنظرة جيدة على المستوى الدولي. أدرج الممثلون الدبلوماسيون من المملكة المتحدة والسويد وهولندا جميعًا اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني كجزء من أجندات برامجهم، وكانت هذه الاجتماعات تُعقد أحيانًا حتى قبل الاجتماعات المقرر عقدها مع المسئولين الحكوميين من أجل مناقشة آراء منظمات المجتمع المدني ووجهات نظرهم.

إن منظمات المجتمع المدني مطالبة قانونًا لتسليم تقارير سنوية وشهرية إلى مديرية المنظمات غير الحكومية، لكن القليل جدًا من هذه المنظمات هو الذي ينشر هذه التقارير أو يتيحهم للجمهور. لقد أدى الوضع الأمني المتقلب حتى بالمنظمات الكبيرة إلى تجنب الظهور العام خوفًا من أن تصبح هدفًا للجماعات الإجرامية والمسلحة.

الأردن

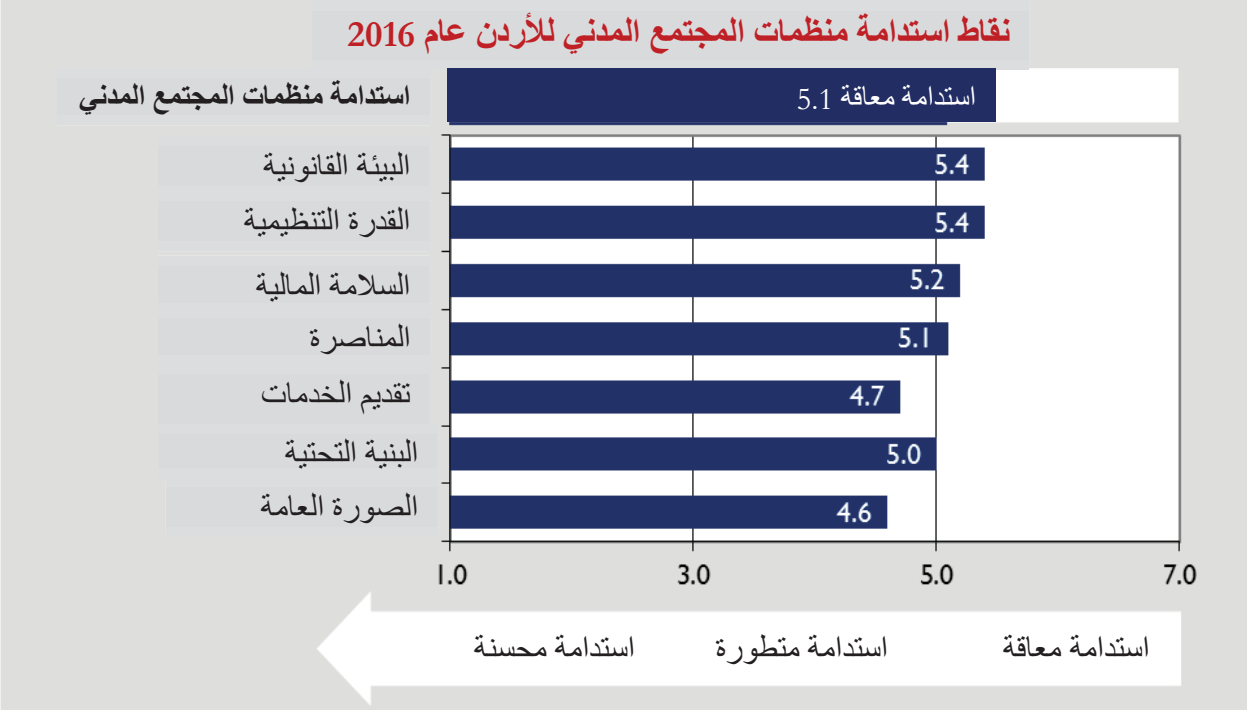

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.1

حقائق البلد

العاصمة: عمان

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 10,248,069نسمة

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 12,300 دولار

مؤشر التنمية البشرية:86

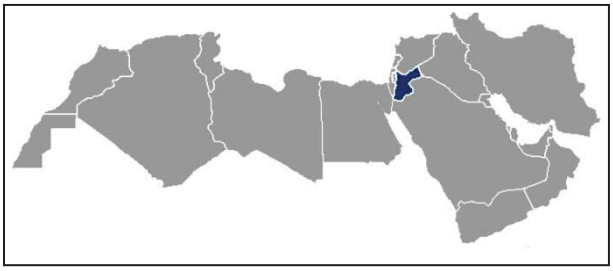

ظل الصراع الدائر في سوريا المجاورة يفرز تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة للأردن. مع حلول شهر ديسمبر من عام 2016، قدر مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين أنه كان هناك حواليّ 660,000 لاجيء سوري مسجل في البلاد، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأشخاص غير المسجلين الفارين من الصراع. ظلت مخاوف الأمن الوطني سائدة أثناء العام ونفّذت الحكومة تدابير إضافية لمكافحة الإرهاب أثر بعضها بشكل سلبي على وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل وأثر على حرية التعبير.

واجهت الأردن صعوبات في عام 2016، حيث تباطأ النمو الاقتصادي حتى وصل 2.4 بالمائة، وهو أبطأ من العامين الماضيين. كان هذا يرجع جزئيًا إلى عدم الاستقرار الإقليمي والتداعيات الناجمة عن الأزمة السورية، بما في ذلك إغلاق الطرق التجارية مع العراق وسوريا. انعكس النمو البطيء أيضًا على تدهور مؤشرات سوق العمل. ظلت البطالة مرتفعة بواقع حوالي 13 بالمائة من تعداد السكان. زادت الظروف الاقتصادية الصعبة من حاجة الجمهور للخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني بينما قيّدت في الوقت نفسه من المصادر المحلية للدخل.

في مارس من عام 2016، أطلقت الأردن الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، وهي مبادرة إصلاح مدتها عشر سنوات لحماية وتحسين حقوق الإنسان، بما في ذلك تغييرات شاملة على الإطار القانوني وتنفيذه. في ظل الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، تضمن الأردن وسائل حماية أكبر للمتهمين الجنائيين، مثلًا، حيث تنقل المحاكمات التي تنطوي على تعذيب ومعاملة سيئة من محاكم الشرطة إلى المحاكم المدنية. تتضمن الخطة أيضًا التزامات جديدة بحقوق منظمات المجتمع المدني والمشاركة العامة. ومع ذلك، فإنه أثناء الشهر نفسه، عرض المسئولون الحكوميون تعديلات كاسحة على قانون الجمعيات المعمول به في البلاد التي لو نُفذت لأعاقت قدرة منظمات المجتمع المدني على التشكل والعمل.

تم عقد الانتخابات العامة الثامنة عشر لمجلس النواب في البرلمان في 20 سبتمبر، 2016، وأُعتبرت هذه الانتخابات حرة وعادلة، وحظيت منظمات المجتمع المدني مثل راصد بفرصة مراقبة أماكن الاقتراع. فازت مرشحات بعشرين مقعد من أصل 130 في الانتخابات، مقارنةً بثمانية عشر مقعد من أصل 150 في البرلمان السابق.

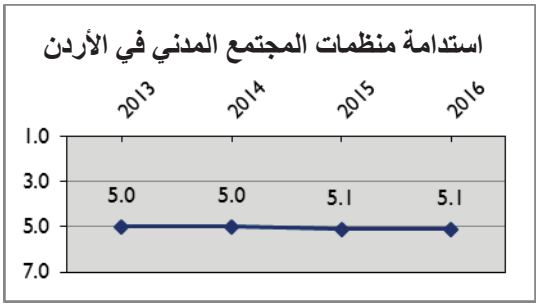

تُسجّل معظم منظمات المجتمع المدني في الأردن بوصفها جمعيات بموجب قانون الجمعيات (قانون 51 لعام 2008)، وهذه المنظمات هي محل تركيز هذا التقرير. في نهاية عام 2016، كان هناك 5,294 جمعية مسجل لدى وزارة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك كلًا من المنظمات التي تعمل على المستوى الوطني والواقع مقرها في عمان، والمنظمات المجتمعية التي تسجل لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون 73 لعام 2010 المختص بالشركات. لا يتضمن التقرير أيضًا الفئة الخاصة من المنظمات الملكية غير الحكومية التي يوجد منها عشر منظمات في الأردن.

البيئة القانونية: 5.4

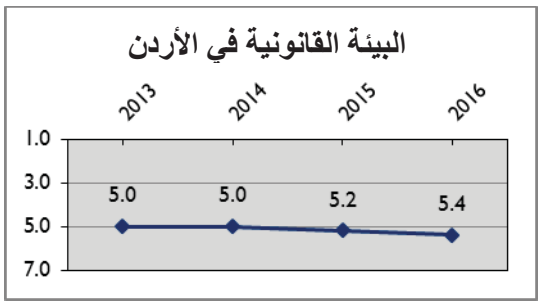

تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني بشكل خطير في عام 2016، حيث رفضت الحكومة طلبات التسجيل المقدمة من بعض المنظمات، وحلّت منظمات أكثر من الأعوام الماضية، وفرضت إجراءات مكافحة الإرهاب التي قيّدت الأنشطة المشروعة لمنظمات المجتمع المدني. اقترحت الحكومة أيضًا تعديلات مقيدة على قانون منظمات المجتمع المدني التي لو مُررت لجعلت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني أكثر تحديًا بشكل كبير.

لا يزال القانون 51 لعام 2008 وتعديلاته هو الذي يحكم تسجيل وعمل المنظمات المحلية والأجنبية في الأردن. يفرض القانون 51 عددًا من التحديات على منظمات المجتمع المدني بما في ذلك اللغة الغامضة التي تسمح للحكومة بحرية التصرف في تفسير القانون وتطبيقه. في ظل القانون 51، يُفرض على المنظمات التسجيل، ويجوز لمجلس التسجيل – وهو الجهة المسئولة عن تسجيل الجمعيات بموجب القانون – يجوز له أن يرفض طلبات التسجيل بدون تقديم تبرير أو تزويد المتقدمين بفرصة لمعالجة أوجه القصور في طلباتهم. قام عدد إجمالي قدره 600 جمعية بعمل تسجيلات جديدة في عام 2016، لكنه هناك عدد من المجموعات التي تقدمت للتسجيل ورُفضت طلباتها. كانت اللجنة الوطنية لدعم القدس واحدة من المنظمات القليلة التي رُفض تسجيلها من جانب مجلس التسجيل في عام 2016، ولم تتلقى المنظمة أي تفسير على الرفض. هناك منظمة مجتمع مدني أخرى طموحة تسعى للمناصرة من أجل حقوق الأطفال لأمهات أردنيات وآباء غير أردنيين (الذين يتلقون معاملة متفاوتة بموجب القانون) حاولت التسجيل لدى مجلس التسجيل في عام 2016 وتم رفض تسجيلها بشكل مماثل. في عام 2015، أصدرت الحكومة تعليمات لرفض تسجيل أي منظمة تعمل مع اللاجئين السوريين، وظل هذا التوجيه فعّالًا في عام 2016، وبرر المسئولون هذا الأمر على أنه ضروري من أجل السماح بالتنسيق الأفضل بين المنظمات التي تعمل بالفعل على أزمة اللاجئين، مثل الجمعية الخيرية الهاشمية. واجهت بعض المنظمات أيضًا تدقيق إضافي وفُرض عليها الحصول على موافقة أمنية منفصلة من وزارة الداخلية من أجل التسجيل – وهي خطوة غير معتادة ولا غير مطلوبة بموجب القانون 51. كان هذا هو الحال مع الجمعية الأردنية لحقوق المواطنين وكذلك منظمة المجتمع المدني الطموحة المعنية بحقوق الأطفال والمذكورة سابقًا. يقول الخبراء أن وزارة الداخلية الممثلة بالفعل في مجلس التسجيل، تصير أكثر تدخلًا في عملية التسجيل عندما تعتبر أهداف المنظمة "حساسة" مثل تلك الأهداف التي تقع في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يجب أن يكون رفض طلب التسجيل مبنيًا على توصية الوزارة المشرفة وكذلك يجب أن يكون حل المنظمات بناءً على توصية الوزارة ذاتها. بموجب القانون 51، فإن المنظمات التي يُرفض تسجيلها لها الحق في الاستئناف ضد القرار أمام محكمة عليا. في ديسمبر من عام 2016، وافقت المحكمة الإدارية العليا التي تعمل في اختصاص الاستئناف – وافقت على طلبات استئناف لثلاث منظمات من أصل ثلاثة وستين كان تسجيلهم قد رُفض في السنوات السابقة. أشارت المحكمة إلى أن موافقتها على هذه القضايا كانت متعلقةً بشكليات في عملية التسجيل وليس في فحوى الطلبات.

بموجب القانون 51، يجب على المنظمات أيضًا التقدم بطلب والحصول على موافقة الحكومة قبل أن يكون بإمكانهم تلقي تمويل أجنبي. هناك توجيه إداري جديد تم إدخاله في عام 2015 زاد من تعقيد هذه العملية عن طريق مطالبة منظمات المجتمع المدني بتسليم نموذج طلب موسع إلى الحكومة يوفر بيانات عن مصدر الأموال الأجنبية والاستخدام المقصود منها، وقد تم تنفيذ التوجيه خلال عام 2016 ونتج عنه صعوبات كبيرة لمنظمات المجتمع المدني. في حين أن القانون 51 ينص على أن عدم استجابة الحكومة لطلبات التسجيل لمدة ثلاثين يومًا ينشأ عنه

موافقة تلقائية، فإن التوجيه الإداري ينص على أن فترة الثلاثين يومًا لا تبدأ إلا بعد أن تكون وحدة من ممثلي الوزارة قد راجعت أولًا الطلب وأحالته إلى مجلس الوزراء. وبناءً عليه، فإن العملية التي كانت قبل ذلك تستغرق ثلاثين يومًا لمنظمات المجتمع المدني في الحصول على موافقة على التمويل الحرج يمتد الآن في الغالب إلى عدة أشهر. يفرض التوجيه أيضًا أن يكون استخدام التمويل لأنشطة تدعم الأهداف والأولويات الوطنية للأردن.

من أجل تجنب القيود المفروضة بواسطة القانون 51، تسجّل بعض منظمات المجتمع المدني على أنها شركات غير هادفة للربح لدى قسم الرقابة على الشركات في وزارة التجارة والصناعة، بدلًا من التسجيل لدى مجلس التسجيل. لا يُفرض على المنظمات الملكية غير الحكومية أيضًا الامتثال لقانون الجمعيات، لكنها تعمل بموجب قوانين خاصة مبنية على الأوامر الملكية والمصادقة البرلمانية. هناك الكثير من المنظمات الملكية غير الحكومية، بما في ذلك مؤسسة الملك حسين، ومؤسسة نهر الأردن، والصندوق الأردني الهاشمي تتلقى التمويل من الحكومة. يسمح القانون للمنظمات الملكية غير الحكومية بإهمال البيروقراطية الحكومية والقيود التي تقيّد منظمات المجتمع المدني الأخرى بما في ذلك بعض القيود المفروضة على الرسائل والأنشطة المباحة. على سبيل المثال، يُسمح للمنظمات الملكية غير الحكومية بالعمل مع اللاجئين السوريين والمهاجرين في حين أن منظمات المجتمع المدني الأخرى غير مسموح لها القيام بهذا.

في مارس من عام 2016، نشرت الحكومة مشروع تعديلات على القانون 51. تفرض التعديلات المقترحة الموضوعة من جانب المكتب التشريعي قيودًا جديدة، وقد عبرت الكثير من منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها بخصوص هذه التعديلات. إن هذه التعديلات لو مررت ونُفذت، لزاد القانون المعدل من سلطة الحكومة التي تخولها رفض وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الدولي بدون أي مبرر. هناك ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني يُسمى الهيئة التنسيقية لمنظمات المجتمع المدني نشرت تحليلًا قانونيًا لتعديلات القانون وأعلنت معارضتها له.

ارتفع الحل الإداري لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016. حلّت الحكومة منظمات أكثر بكثير مما كان عليه الحال في الأعوام الماضية: 393 في عام 2016، مقارنة بـ 189 في عام 2015 و108 في عام 2014. ادعت الحكومة أن هناك منظمات تم حلها نظرًا لأنها أوقفت عملها لمدة عام، أو انتهكت القانون بشكل متكرر، أو طلبت الحل.

واجهت منظمات المجتمع المدني عقبات إدارية أخرى أثناء العام كذلك. على سبيل المثال، منع المسئولون مركز فونيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية من عقد ورشة عمل عامة حول نتائج اقتراعات الرأي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأردنيين وثقتهم في الاقتصاد. ادعت منظمات المجتمع المدني أن رفض المسئولين السماح لورشة العمل بأنها خرق لقانون الاجتماعات العامة التي لا تتطلب من منظمات المجتمع المدني إلا إشعار مسبق عن نيتهم عقد اجتماع عام، وليس الحصول على موافقة رسمية. بوجه عام، يعتبر اشتراك المنظمات في الأنشطة أو إلقاء بيانات عامة مثيرة للجدل أو منتقدة للحكومة من الأشياء التي تجعل هذه المنظمات تواجه تحديات أكبر من تلك المنظمات التي تركز على القضايا غير الجدلية. نتيجة لذلك، تميل منظمات المجتمع المدني إلى إصدار بيانات انتقادية من خلال ائتلافات مثل "همام" من أجل تخفيف الضغط عن المنظمات الفردية الأعضاء في الائتلاف.

بدأت الحكومة أيضًا مناقشة إجراءات قانونية إضافية لمواجهة الإرهاب يمكن أن يؤدي بعضها إلى التأثير سلبًا على حق منظمات المجتمع المدني في حرية التعبير. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة خطتها لصياغة قانون لمكافحة خطاب الكراهية بما في ذلك رسائل الإعلام الاجتماعي. انتقد المجتمع المدني الأردني والنشطاء السياسيون القانون على نحو كثيف مدعيين أن هذا سوف يحد من حرية التعبير والخطاب، لا سيما في الإعلام الاجتماعي. واصلت الحكومة أيضًا إنفاذ قانون الجرائم الإليكترونية الأردني الذي تم تعديله في عام 2015. يسمح التعديل الجدلي على الفقرة 11 باعتقال الصحفيين والمواطنين بسبب تعبيرهم عن طريق الإنترنت الذي يعتبر تشهيري أو افترائي أو مهينًا.

في الوقت نفسه، أصدرت الحكومة الخطة الوطنية الثالثة للأردن التي تغطي السنوات من 2016-2018 والتي قدمت التزامات جديدة لحقوق المجتمع المدني ومشاركته. تتضمن الالتزامات وصول أكبر إلى المعلومات، وتقوية الإطار للحقوق الإعلامية، وتعزيز أوجه مشاركة المواطنين. على سبيل المثال، أعربت الحكومة عن رغبتها في دمج مشاركة الموطنين في عملية اللامركزية للبلاد، مما يسمح للمواطنين بتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم ودمج هذا الملاحظات في عملية صنع القرار. التزمت الحكومة أيضًا بإطلاق آلية شكاوى وإجراءات تتبع للاستجابة للشكاوى المقدمة من منظمات المجتمع المدني حول قضايا مثل رفض طلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني أو قرارات حل هذه المنظمات، ولإحالتها إلى القضاء عند الضرورة. لم تكن هناك أي تقارير تقدم حول حالة هذه الالتزامات متاحة مع نهاية عام 2016.

لم يكن هناك تغييرات في قانون الضرائب التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني في عام 2016. تستفيد منظمات المجتمع المدني من إعفاء ضريبي على المنح وغيرها من مصادر الدخل إذا كانت أنشطتها مؤهلة "كمنفعة عامة" تفيد مجموعة واضحة من المستفيدين. تتلقى الجمعيات الخيرية التي تعمل مع الأيتام وذوي الإعاقات، على سبيل المثال، إعفاءات ضريبية بعد الحصول على موافقة رسمية من الوزارة المختصة. تكافح بعض منظمات المجتمع المدني، رغم ذلك، للحصول على إعفاء نظرًا لتفسيرات مختلفة عما يمثله مفهوم "المنفعة العامة".

لا يمنع القانون 51 ولا غيره من القوانين منظمات المجتمع المدني من كسب الدخل عن طريق تقديم السلع والخدمات. يُسمح لمنظمات المجتمع

المدني التنافس للحصول على العقود العامة، وهناك وزارات معينة تتعاقد مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات معينة. تواجه منظمات المجتمع المدني منافسة قوية من القطاع الخاص على مثل هذه العقود رغم ذلك.

يفتقر الأردن إلى العدد الكافي من المحامين الأكفاء الذين يعملون مع القطاع غير الربحي. علاوةً على ذلك، لا يقدم هؤلاء المحامون بوجه عام إلا المشورة القانونية مدفوعة الأجر، ولا يوجد هناك خيارات المصلحة العامة لمنظمات المجتمع المدني التي تلتمس المشورة القانونية. لا يزال متطلب نقابة المحامين الأردنية لعام 2014 بوجود عضو قانوني واحد على الأقل في كل منظمات المجتمع المدني ساريًا.

5.4 :القدرة التنظيمية

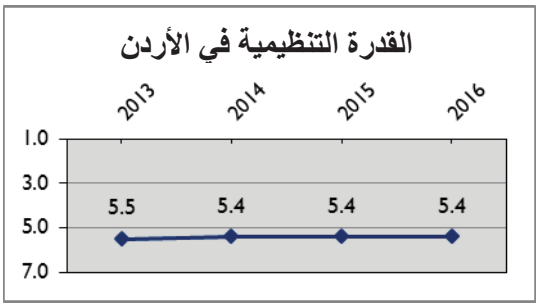

ظلت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بوجه عام مستقرة في عام 2016. تمتلك المنظمات الراسخة والأكبر – وهي الأقل عددًا أيضًا – تمتلك بوجه عام خطط استراتيجية أقوى وهياكل تنظيمية محددة بشكل أفضل، ويمكنها أن تقدم لموظفيها استقرار وظيفي أكبر مقارنةً بالقطاع ككل.

لقد حددت معظم المنظمات بوضوح قواعدها الشعبية وتسعى لاستخدام منهج تشاركي في تصميم المشاريع وتنفيذها. لقد حسّن الاستخدام الأوسع للإعلام الاجتماعي من قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل مع القواعد الشعبية. غالبًا ما تعلن منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها على صفحاتها على الفيسبوك من أجل الاشتراك مع قواعدها الشعبية وكسب ثقتها.

يشترك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد في دعم رسائلها، وبدلًا من ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تظل متفاعلة مع أولويات المانحين. ومع ذلك، فإنه في عام 2016، وضعت ثلاثة وستين منظمة مجتمعية خطط استراتيجية خمسية من خلال برنامج التعزيز الداخلي من أجل التغيير المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تهتم منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل متزايد بتقييم تأثير مشاريعها لا سيما وأن تقييم المشاريع قد أصبح متطلب أكثر شيوعًا للمانحين.

تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى القدرة المؤسسية والهياكل الإدارية اللازمة لقياس تأثير عملها وضمان التنفيذ الفعّال للبرنامج ونموه. تميل المنظمات الكبيرة والمتوسطة، بما في ذلك المنظمات الملكية غير الحكومية إلى امتلاك هياكل إدارية داخلية أكثر تحديدًا. عادةً ما تحافظ منظمات المجتمع المدني هذه على تقسيم واضح للمسئوليات بين مجالس الإدارات والموظفين. تشترك مجالس إداراتهم في إدارة منظمات المجتمع المدني وهي منفتحة بشكل عام وشفافة في عملها. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمراقبة حماية حقوق الموظفين، فليس كل المنظمات قدمت لموظفيها تأمين اجتماعي في عام 2016، على سبيل المثال.

تكافح منظمات المجتمع المدني الأردنية، ولا سيما تلك التي تركز على قضايا حقوق الإنسان، للاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة، حيث إن المنظمات الأكبر – بما في ذلك الوكالات المانحة – يكون لديها القدرة على تقديم رواتب أعلى لهم. قامت الكثير من منظمات المجتمع المدني بتسريح موظفيها في عام 2016 نظرًا لوجود قيود على التمويل، واعتمدت على موظفين متطوعين بدلًا منهم. في عام 2016، حسّنت المنظمات من قدراتها على توظيف المتطوعين، إلا أن المتطوعين قد بدأوا البحث عن تعويض عن تكاليف انتقالهم.

تستخدم المنظمات الكبيرة والمتوسطة خدمات احترافية مثل المحاسبين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات. تمتلك هذه المنظمات بوجه عام أيضًا أنظمة موارد بشرية معمول بها لتوظيف الموظفين وإدارتهم. تمتلك منظمات المجتمع المدني الأكبر أيضًا وصولًا أكبر إلى تقنية المكاتب الحديثة، بما في ذلك الإنترنت، والبريد الإليكتروني، وآخر إصدارات البرامج. أما المنظمات غير الحكومية الأصغر، ولا سيما المنظمات المجتمعية الشعبية فإنها تميل إلى امتلاك وصول أكثر محدودية للمعدات باهظة الثمن نظرًا للقيود المالية.

5.2 :السلامة المالية

لا تزال معظم منظمات المجتمع المدني تمتلك موارد متنوعة للتمويل لكنها تعتمد بشكل أساسي على التمويل من مانحين أجانب. لقد زاد تلقي منظمات المجتمع المدني للتمويل الأجنبي إلى حدٍ ما في عام 2016 مع قيام المانحين الدوليين بنقل دعمهم إلى تنفيذ قانون اللامركزية الأردني، والانتخابات المحلية، وعناصر خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. كان التمويل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، على سبيل المثال، يهدف جزئيًا إلى دعم تنفيذ قانون اللامركزية الأردنية.

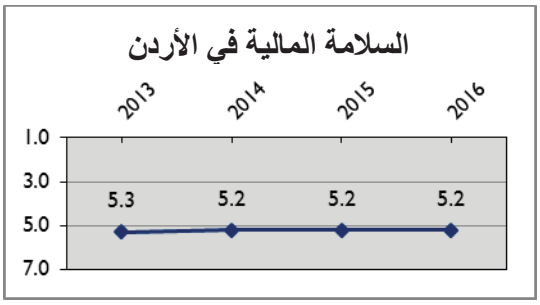

في الوقت نفسه، واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات جديدة في الحصول على التمويلات من المانحين الأجانب. طبقًا لقانون 51، يجب على منظمات المجتمع المدني التقدم للحصول على موافقة من مجلس الوزراء والحصول عليها قبل أن تستطيع تلقي التمويل من خارج الأردن. هناك نموذج طلب موسع لهذه العملية تم تقديمه في عام 2015 ثبت انطوائه على إشكاليات في عام 2016؛ إذ أن المسئولين الذين راجعوا الطلبات أصدروا قرارات تعسفية ورفضوا الطلبات بدون إبداء مبرر. طبقًا لوزارة التنمية الاجتماعية، هناك 323 منظمة مجتمع مدني قدمت طلبات للحصول على موافقات لتلقي التمويلات الأجنبية في عام 2016، وتم رفض تسعة وثلاثين طلب. لم تبدي الوزارة أي مبررات على حالات الرفض ولم تحدد أنشطة أو أهداف منظمات المجتمع المدني التي رُفضت طلباتها. على الرغم من ذلك، طبقًا لمنظمات المجتمع المدني المحلية، فإن المنظمات التي تتعامل مع "القضايا الحساسة" مثل حقوق الإنسان قد تأخرت طلباتها بشكل روتيني ومتواصل أو رُفضت بالكلية بدون مبرر. بموجب القانون، ليس هناك فرصة للاستئناف على رفض طلبات التمويل أمام المحاكم.

بوجه عام، تعتمد منظمات المجتمع المدني الأصغر فقط على الدعم المحلي من خلال المنح والدعم المقدم من المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، تتلقى المنظمات التي تدعم الأيتام جزء كبير من تمويلها من مصادر محلية. يُفرض على منظمات المجتمع المدني بموجب القانون الحصول على رخصة قبل أن يتسنى لها جمع التبرعات من الجمهور حيث يمكنها التقدم للحصول على مجموع رخصتين في العام لتنظيم فعاليات جمع التبرعات. ومع ذلك، فإن قدرتها على جذب تمويل كبير بهذه الطريقة لا يزال محدودًا.

ضَعُف الدعم المقدم من القطاع الخاص إلى منظمات المجتمع المدني إلى حدٍ ما في عام 2016 مقارنة بالعام السابق. في أحد الأمثلة النادرة للدعم، تقدم مجموعة صيدليات فارمسي ون لمنظمات المجتمع المدني تسهيلات مجانية لإقامة أنشطتها. تقدم شركة مايكروسوفت أيضًا اشتراكات مخفضة على البرامج لما هو مؤهل من الشركات غير الهادفة للربح والجمعيات الخيرية.

تقدم الحكومة بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني من خلال وزارة التنمية الاجتماعية. يتطلب الحصول على المنح أن تكون المنظمة قد أكملت عام من العمل على الأقل بعد التسجيل، ويستند الحصول على المنحة إلى تقييم الأداء السابق للمنظمة وتنفيذها للمشاريع. لا توجد هناك أرقام رسمية عن كمية التمويل الحكومي المقدم لمنظمات المجتمعي المدني رغم ذلك. تسعى الوكالات الحكومية أيضًا إلى الحصول على خدمات من منظمات المجتمع المدني، لا سيما للدعم المقدم للأيتام والمسنين. تمتلك منظمات مجتمع مدني معينة القدرة على التقدم على العطاءات الحكومية المتعلقة بقضايا اللاجئين السوريين. تتلقى المنظمات الملكية غير الحكومية التي لا تخضع لقيود القانون 51 تمويل حكومي أكبر من منظمات المجتمع المدني الأخرى بشكل عام.

يجب على منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب القانون 51 أن تسلم تقارير سنوية حول الأنشطة وتقارير مالية للوزارة المختصة. تلتزم منظمات المجتمع المدني بهذا المطلب. يجب على المنظمة أن تُشرِك مدقق خارجي لميزانيتها السنوية التي تتخطى 3,000 دينار أردني (حوالي 4200 دولار).

المناصرة: 5.1

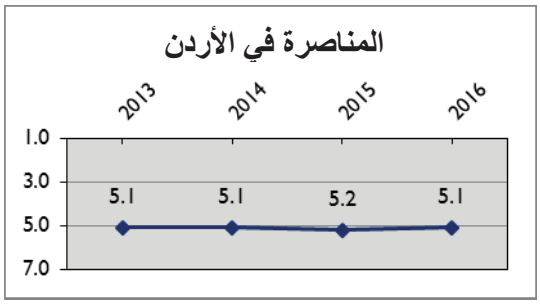

تحسنت منظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2016 على الرغم من القيود القانونية على أنواع معينة من المناصرة. يحظر القانون على منظمات المجتمع المدني الاشتراك في أنشطة سياسية، ونتيجة لذلك، لا يوجد إلا القليل من جهود الضغط المنظمة أو حملات رفع الوعي بآليات الضغط بين منظمات المجتمع المدني. كان هناك قصور ملحوظ في هذه الجهود، على سبيل المثال، حول آلية التطبيق الجديدة للمنح الأجنبية.

بعيدًا عن موضوع الضغط، ثابرت منظمات المجتمع المدني في جهود المناصرة في عام 2016 رغم ذلك وتحسّن الاتصال بين منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية على المستوى الفدرالي والمحلي. زاد التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان أثناء العام بسبب الجهود الفعّالة المبذولة من جانب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان الذي تم إنشاؤه في عام 2014. عُقدت اجتماعات شبه منتظمة بين القطاعين للتشاور وحتى تنسيق الأنشطة. كان تبني الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان في الأردن لعام 2016 نتاجًا له أهمية خاصة لهذه العلاقة التعاونية. ساهم عددٌ من منظمات المجتمع المدني في تشكيل استراتيجية مدتها عشر سنوات وكُلف بتنفيذ عناصر محددة في هذه الاستراتيجية. على سبيل المثال، اشتركت منظمات المجتمع المدني في تحسين نظام التسجيل والمتابعة لشكاوى المواطنين حول انتهاكات حقوق الإنسان وإحالتهم إلى القضاء إن لزم الأمر.

أطلقت منظمات المجتمع المدني بعض حملات المناصرة الفعّالة في عام 2016. على سبيل المثال، أطلقت منظمة جهود حملة تدعو فيها إلى إزالة الفقرة 308 من القانون الجنائي والتي تنص على أن الشخص المتهم بالاغتصاب يمكنها الإفلات من العقاب عن طريق الزواج من ضحيته. هدفت الحملة إلى رفع الوعي العام بهذه الفقرة وحث الجمهور على المناصرة من أجل إبطالها. حثت الحملة أيضًا رفض مشروع تعديلات القانون الجنائي التي تسمح للمغتصبين المتهمين بالحصول على العفو بناءً على تقديم دليل إضافي، لكن بدون تقديم الحمايات المناسبة للضحايا. في حين أن الفقرة 308 ظلت سارية عند نهاية عام 2016، إلا أن تعديلات القانون الجنائي المقترحة تم رفضها وصرح المسئولون الحكوميون علانية بنيتهم إلغاء الفقرة 308 في آخر الأمر.

في أوائل عام 2016، قام مركز الدفاع عن حرية الصحفيين، وهي منظمة مجتمع مدني تركّز على الحريات الإعلامية في الأدرن – قام بإطلاق حملة لإبطال الفقرة 11 من قانون الجرائم الإلليكترونية. تسمح الفقرة 11 باعتقال أي واحد متهم بالقذف في منتدى على الإنترنت، وهي فقرة تتجاهل مادة في قانون الصحافة والنشر الأردني الذي يحظر اعتقال الصحفيين. قالت حملة مركز الدفاع عن حرية الصحفيين في حملتها التي تحمل عنوان الكلام ليس جريمة أن الفقرة 11 قوضت من حرية التعبير بشكل غير دستوري؛ إذ أن دستور الأردن يضمن حرية التعبير. كجزء من الحملة، أطلق المركز أيضًا تقريره عن عام 2016 تحت عنوان "خلف القضبان" حول الصحفيين المعتقلين بموجب قانون الجرائم الإليكترونية وقوانين مكافحة الإرهاب. تضمنت حملات أخرى أثناء العام 61 يوم من النشاط ضد العنف المبني على النوع، وحملة غاز العدو احتلال، وحملة هي في البرلمان لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان.

زادت المنظمات الملكية غير الحكومية من تعاونها مع المجالس البلدية والبرلمان في عام 2016. على سبيل المثال، دخلت مؤسسة الملك حسين في مذكرة تفاهم مع البرلمان تنص على التعاون وتبادل المعرفة، ولا سيما حول اعتبارات النوع الاجتماعي في البر لمان.

تقديم الخدمات: 4.7

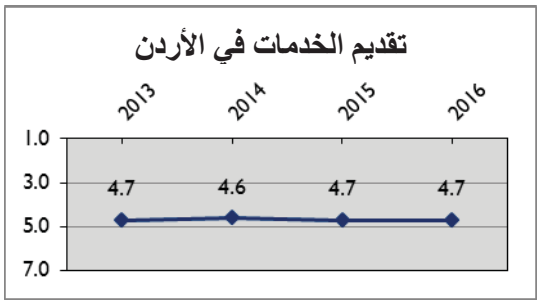

لم يتغير تقديم الخدمات بشكل كبير في عام 2016. تقدم منظمات المجتمع المدني في الأردن، بما في ذلك المنظمات الملكية غير الحكومية، مدى واسع من الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه والطاقة والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية التدريب على الوظائف للشباب. وقد تم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات في مؤتمر لندن 2016 الذي تعهدت فيه البلاد معالجة تحديات الأردن من خلال الدعم الذي سيتضمن مشاريع التنمية. مع زيادة التمويل الدولي لهذه الخدمات، ولا سيما التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، زاد تقديم القطاع للخدمات وتنوع تقديمه لهذه الخدمات. واصلت منظمات المجتمع المدني العمل مع الحكومة لتنفيذ عناصر خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية وكذلك الخطة الوطنية الثالثة للأعوام من 2016-2018.

في عام 2016، سعت بعض منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة. على سبيل المثال، أنشأت منظمات المجتمع المدني شبكة لتقديم خدمات الدعم للأيتام. تتضمن هذه الشبكة قرية الأطفال إس أو إس، وجمعية سكينة، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، ومركز العدالة للدعم القانوني، وجمعية سعيد، ومجموعة ميزان، ومركز المعلومات والأبحاث – مؤسسة الملك حسين. إن هذه الشبكة موجودة لزيادة الوصول من جانب المنظمات الأعضاء وهدفها تحسين جودة الخدمات وزيادة سهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين. يشارك ممثلون من وزارة التنمية الاجتماعية أيضًا في اجتماعات الشبكة.

تستجيب منظمات المجتمع المدني الواقعة خارج المدن غالبًا بشكل أفضل لاحتياجات مجتمعاتها نظرًا لما تتمتع به من معرفة مباشرة بالأوضاع والديناميات المحلية. في عام 2016، جهّزت منظمات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية تقييمات احتياجات لإطلاع اللاجئين السوريين وضحايا العنف المنزلي حول الخدمات التي يقدمونها. لا تقوم منظمات المجتمع المدني دائمًا بالتنسيق في الخدمات التي تقدمها، مع ذلك، مما يؤدي إلى شيءٍ من الازدواجية في الجهود.

بشكل عام، تعتمد منظمات المجتمع المدني على التمويل المحلي والأجنبي لتغطية نفقاتها، بدلًا من استرداد الرسوم من خلال تقديم السلع والخدمات. رغم ذلك، تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بتحصيل الرسوم بما في ذلك خدمات مثل التدريب والخدمات الصحية والمشورة القانونية، إلا أن هذه الرسوم تكون رمزية بشكل عام ولا تغطي تكاليف تقديم الخدمات. على سبيل المثال، ركّزت إحدى المنظمات على طلبات سبل العيش للنساء في حدود 10 دينار (حواليّ 14 دولار) تُحصّل من المتدربين لحضور دورات في خياطة الملابس التقليدية.

تعترف الوكالات الحكومية بقدرات منظمات المجتمع المدني كمقدمين للخدمات، إلا أنها نادرًا ما تدخل في شراكات مع منظمات المجتمع

المدني. تسعى وزارة التنمية الاجتماعية للحصول على خدمات من منظمات المجتمع المدني مثل صندوق الأمان، وسكينة، ومؤسسة الأميرة تغريد، لا سيما لمراكز إعادة التأهيل المجتمعي وبيوت الإيواء. تعتمد وزارة التخطيط أيضًا على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسة نور الحسين، ومؤسسة نهر الأردن، وجهود من أجل تنفيذ مشاريع التخفيف من الفقر.

البنية التحتية: 5.0

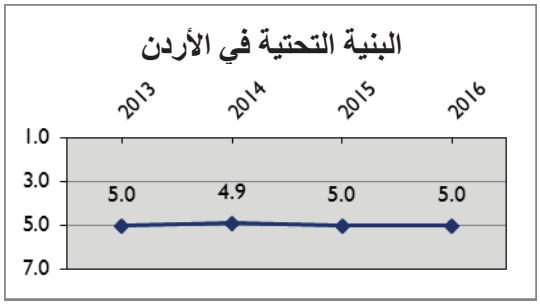

ظلت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مستقرة في عام 2016. أحرزت منظمات المجتمع المدني بعض التقدم في مشاركتها مع الحكومة، لكن الشراكات الأخرى عبر القطاعات كانت نادرة. لم يتغير الدعم المقدم من منظمات الدعم الوسيط، ومقدمي المنح المحليين، ولم يتغير المدربين بشكل كبير عما كانوا عليه في العام الماضي.

تقوم بعض المنظمات بدور منظمات الدعم الوسيط وتقدم الدعم الفني وتقييم التدريب والدعم الاستشاري لمنظمات المجتمع المدني. تقدم مؤسسة عبد الحميد شومان ومجموعة نقول، على سبيل المثال، الدعم الفني والمالي والتقييمي والاستشاري لمنظمات المجتمع المدني. هناك العديد من المنظمات الملكية غير الحكومية بما في ذلك مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة الملك حسين، ومؤسسة نور الحسين، وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية تقوم بدور منظمات الدعم الوسيط كذلك. تمتلك هذه المنظمات مواردها الذاتية، إلا أنها تتشارك أحيانًا مع منظمات المجتمع المدني الدولية والمانحين. تعتبر خدمات منظمات الدعم الوسيط متاحة لمنظمات المجتمع المدني عبر البلاد.

هناك القليل من منظمات تقديم المنح المحلية، لكن تمويلها ينبع بشكل عام من الحكومة أو المانحين الدوليين. كثيرًا ما تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية منح فرعية للمنظمات المجتمعية، وأبرز ما يكون هذا من خلال برنامج جيوب الفقر. يتم تمويل ذلك البرنامج من جانب وزارة التخطيط ويتضمن مشاريع لبناء القدرات للمنظمات المجتمعية والمواطنين في المناطق المستهدفة، وإنشاء مشاريع مدرة للدخل، وتدوير محافظ القروض، ودعم البنية التحتية ومشاريع الخدمات الأساسية. قام برنامج دعم المبادرات المدنية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي تم الاتفاق عليه في عام 2016 – قام بوضع أداة لتقييم قدرة تقديم المنح لمؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين، ونتائج التقييم والذي لم يتم إتاحته للجمهور رغم ذلك.

لا يوجد منظمة عامة أو شبكة تمكّن من تبادل المعلومات والحوار بين قطاع منظمات المجتمع المدني بأكمله. رغم ذلك، توجد شبكات إقليمية وأخرى مبنية على قضايا معينة. يقوم منتدى منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، بدور الجهة المنسقة لما يزيد عن إثنى عشر مؤسسة للموائمة بين جهودها في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالإصلاحات. هناك شبكة برلمانية إقليمية تُسمى شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة، رائدات، تناصر من أجل المساواة بين الجنسين والمشاركة العادلة للمرأة في صنع السياسات في المنطقة العربية. تتضمن شبكة البرلمانيات العربيات الحالية والسابقة وتهدف إلى إصلاح القوانين التي تدور حول الانتخابات التشريعية والأحزاب السياسية، وتدعم هذه الشبكة شبكة أخرى تحمل اسم قفزة للنساء للأمام، وهي برنامج إقليمي مشترك من جانب برامج المرأة في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. واصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا في شراكة مع مركز الحياة جهودها في عام 2016 لدعم شبكة منظمات المجتمع المدني الأردنية في جهودها الرامية للاشتراك مع الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للأعوام من 2016-2018.

لا يمتلك الأردن مؤسسات دائمة تقدم التدريب بشكل منتظم لمنظمات المجتمع المدني وأعضاءها وموظفيها. تقدم برامج المانحين الأجانب، مثل برنامج دعم المبادرات المدنية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تقدم دورات تدريبية عرَضية لمنظمات المجتمع المدني على قضايا مثل الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، والمراقبة والتقييم، والإدارة المالية. عادة ما يتم أداء هذه التدريبات من جانب أردنيين، وتكون متاحة بوجه عام لمنظمات المجتمع المدني في كل المحافظات وتركّز على مواضيع مختارة طبقًا لتقييمات الاحتياجات.

على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني تعي أهمية الشراكة عبر القطاعات، فإنه لا يوجد إلا القليل من هذه الشراكات على أرض الواقع ولم يتغير هذا في عام 2016. تضمنت الاستثناءات البارزة من هذه القاعدة خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وهي آلية شراكة استراتيجية بين الحكومة والمانحين ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بهدف وضع استجابة متكاملة لآثار الأزمة السورية على الأردن. شكّلت منظمات المجتمع المدني أيضًا شراكة مع المفوضية المستقلة للانتخابات قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2016 هدفت إلى تحديد وانتخاب امرأة في كل مقاطعة انتخابية. ومع ذلك، لم تتوج هذه الجهود بالنجاح.

الصورة العامة: 4.6

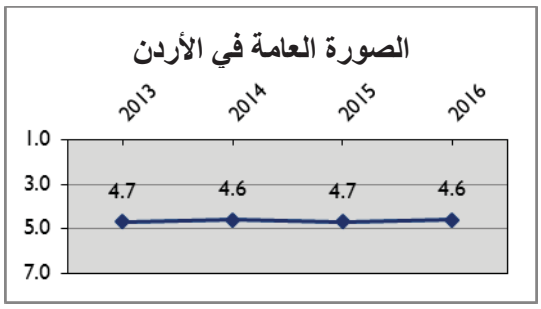

تحسنت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016 بشكل كبير نظرًا للعلاقات الأكثر إيجابية مع الحكومة والقطاع الخاص.

تتفاوت التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني. تميل وسائل الإعلام المحلية إلى تقديم تغطية إيجابية أقل شمولًا وأقل إيجابية لقضايا المجتمع المدني في حين أن التغطية من جانب وسائل الإعلام الخاصة الأكثر عددًا مثل تلفزيون رؤية وجريدة الغد تتسم بشكل عام بمزيد من الشمولية والإيجابية. تقدم الغد تغطية موسعة وتحليل لنموذج التقديم الجديد المخصص لمنظمات المجتمع المدني للحصول على تمويل أجنبي، على سبيل المثال، وكذلك التعديلات الحكومية المقترحة على قانون منظمات المجتمع المدني. هناك محطة إذاعية تُسمى راديو البلد تركّز على قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك قضايا منظمات المجتمع المدني لكنها تعاني من العجز في التمويل. تتسم تغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني غالبًا بالإيجابية والشمولية عندما تتناول التغطية إحدى المنظمات الملكية غير الحكومية أو مجموعة أخرى ذات ولاء للحكومة. يمكن أن تستفيد منظمات المجتمع المدني من تغطية إعلامية أكثر تخصصًا من جانب صحفيين يتمتعون بفهم أفضل ويتفاعلون بشكل أكثر مع المجتمع المدني.

يفتقر الجمهور بشكل عام إلى الوعي بالدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني أو نطاق الأنشطة والخدمات التي تقدمها. نظرًا للتغطية الإعلامية السلبية، فإن الجمهور ينتابه الشك على وجه الخصوص من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويل أجنبي. تتميز المجتمعات الريفية، خاصة تلك التي تتلقى خدمات منظمات المجتمع المدني، بدراية أكبربمنظمات المجتمع المدني والعمل الذي تقوم به.

توقعت الحكومة الأردنية تصور أكثر إيجابية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016 لتعلن على الملأ دور هذه المنظمات في تقديم الخدمات الاجتماعية ولتعرب عن دعمها للمبادرات التي أطلقتها هذه المنظمات. قبل الانتخابات، تعهدت الحكومة بدعم جهود الناشطين لضمان تمثيل أكبر للمرأة في البرلمان، على سبيل المثال، كما اعترف وزير الشئون السياسية البرلمانية علنًا بأهمية منظمات المجتمع المدني والحاجة لزيادة دمجها في صنع السياسات. تحسن الاتصال بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المشتركة في العمل المرتبط بحقوق الإنسان في عام 2016 كذلك. بوجه عام، تدعم الحكومة توسع المجتمع المدني في حين تسعى لجعله متماشيًا مع سياسات الحكومة.

تنظر الشركات نظرة إيجابية بشكل عام لمنظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات الملكية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأكبر. في كثير من الحالات، تطور الشركات من علاقاتها مع المنظمات الملكية غير الحكومية من أجل تكوين علاقات مع الحكومة الأردنية. على سبيل المثال، يسعى ممثلو الشركات بشكل متكرر للمشاركة كأعضاء في مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني.

تعتبر الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية باهظة بشكل يعجز معظم منظمات المجتمع المدني عنها. تقوم منظمات المجتمع المدني بدلًا من ذلك غالبًا بالترويج لعملها في الصحافة المطبوعة والإليكترونية بما في ذلك عن طريق وسائل الإعلام الاجتماعي. تنشر معظم منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية، لكن حتى الآن، لم تكن هناك جهود مبذولة لصياغة مدونة لقواعد السلوك للحكم الذاتي لعمل منظمات المجتمع المدني.

لبنان

استدامة منظمات المجتمع المدني: 3.9

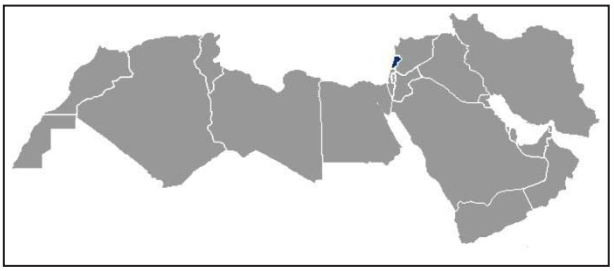

حقائق البلد

العاصمة: بيروت

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 6,229,794 نسمة

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القيمة الشرائية): 18,500 دولار

مؤشر التنمية البشرية: 76

وصل لبنان إلى نقاط تحول سياسية جديدة في عام 2016 في حين كانت في الوقت نفسه تواجه تحديات أمنية متواصلة نظرًا للصراع الدائر في سوريا. بعد أكثر من عامين بدون رئيس، تم انتخاب مايكل عون رئيسًا في أكتوبر من عام 2016. عَقِب انتخابه ترشيح سعد الحريري رئيسًا للوزراء وتشكيل مجلس وزراء جديد. وجرت الانتخابات المحلية في وقت مبكر من هذا العام حصدت فيها الحركات السياسية المشكلة بواسطة جهات فاعلة في المجتمع المدني حواليّ ثلث الأصوات.

مع استمرار الصراع في سوريا المجاورة، ظل عدد اللاجئين الذين يسكنون في لبنان فوق المليون نسمة في نهاية العام، وتفاوتت تقديرات العدد الدقيق بشكل واسع على حسب مصدر التقدير؛ لأن الكثير من اللاجئين لم يكونوا مسجلين ولا محسوبين في السجلات الرسمية من جانب الحكومة ووكالات الأمم المتحدة. كافحت المؤسسات العامة وبنياتها التحتية لتقديم الخدمات الأساسية للمقيمين ولتلبية احتياجات اللاجئين. واصلت منظمات المجتمع المدني تركيز جهودها على مشاريع الإغاثة والدعم لمعالجة أزمة اللاجئين.

تدهورت حرية التعبير في لبنان في عام 2016. طبقًا لتقرير أصدرته مؤسسة مهارات، تم إلقاء القبض على عدد أكبر من النشطاء على خلفية تصريحات انتقادية على منصات الإعلام الاجتماعي، وتم إصدار المزيد من القضايا الجنائية ضد الصحفيين، وتم حظر عدد أكبر من الأفلام مقارنة بالعام السابق. أثرت هذه الاتجاهات على تعبير منظمات المجتمع المدني، وأصبحت الرقابة الداخلية أكثر شيوعًا. على الرغم من ذلك، فإن النشاط المدني الذي زاد في عام 2015 وتمثل في أوضح صوره في حملة طلعت ريحتكم لإزالة القمامة، ظل موجودًا بشكل كبير.

بوجه عام، ظلت استدامة منظمات المجتمع المدني في عام 2016 غير متغيرة عما كانت عليه في عام 2015. تدهورت البيئة القانونية إلى حدٍ ما حيث كافحت منظمات مجتمع مدني جديدة للتسجيل وواجهت المنظمات القائمة حوادث متصاعدة للتضييق. لا تزال منظمات المجتمع المدني تعتمد بكثافة في بقائها على المانحين الأجانب الذي واصل الكثير منهم وضع الدعم الإنساني والإغاثة على رأس أولولوياته. أظهرت

الأبعاد الأخرى للاستدامة مثل تقديم الخدمات والمناصرة تحسنًا طفيفًا رغم ذلك. تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات وموارد موثوقة، وفي عام 2016 أنشأت شراكات أقوى مع الإعلام. كانت جهودها للتأثير على السياسة العامة فعّالة أيضًا أثناء العام.

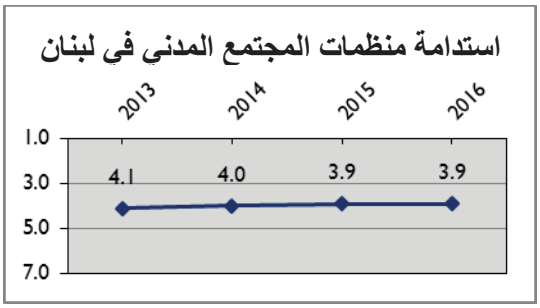

لا توجد هناك بيانات موثوقة من عام 2016 وبعدها عن قطاع منظمات المجتمع المدني أو المجالات التي عَمِلت فيها منظمات المجتمع المدني. رغم ذلك، طبقًا لوزارة الداخلية والبلديات (وزارة الداخلية)، كان هناك 8,311 منظمات مجتمع مدني مسجلة في لبنان في نهاية عام 2015.

البيئة القانونية: 4.0

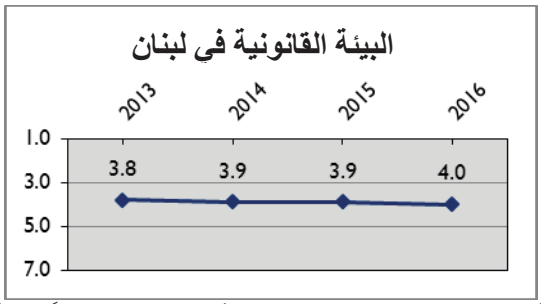

ظلت القوانين واللوائح التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني كما هي في عام 2016، لكن البيئة القانونية تدهورت نظرًا لتنفيذ الحكومة للإطار القانوني. واجهت المنظمات تحديات إضافية متعلقة بالتسجيل وكذلك واجهت حوادث زائدة من التضييق الرسمي.

يحكم منظمات المجتمع المدني قانون قديم من أيام العصر العثماني وهو القانون الخاص بالمنظمات وهذا القانون يوفر طبقًا للدستور حمايات واسعة لحرية تكوين الجمعيات. ينص قانون المنظمات على عملية بسيطة نسبيًا لإنشاء منظمة مجتمع مدني بشكل قانوني: ما على المنظمة جديدة التشكيل إلا أن تخطر وزارة الداخلية بإنشائها لتأخذ شكل قانوني بدلًا من أن تخضع لعملية ترخيص. عند تلقي الإخطار، يكون لزامًا على الوزارة إصدار إيصال لمؤسسي منظمة المجتمع المدني. يعطي هذا الإيصال الشكل الرسمي لمنظمة المجتمع المدني مما يسمح لمنظمة المجتمع المدني أن تثبت وجودها القانوني وتتخذ خطوات هامة مثل فتح حساب مصرفي.

ومع ذلك، فإن التعاميم الإدارية التي تبنتها وزارة الداخلية تنص على أن الوزارة المختصة ومديرية الأمن العام يجب أن تراجع ملف منظمة المجتمع المدني قبل قبول الإخطار وإصدار الإيصال. طبقًا لمنظمات المجتمع المدني، تم رفض إصدار إيصالات الإخطار في عام 2016 بعدد أكبر مما كان عليه في السنوات الماضية، وإن لم تكن هناك بيانات رسمية متاحة عن ذلك. هناك منظمة ثقافية في الشمال، على سبيل المثال، قد كافحت لمدة تزيد عن العام للحصول على إيصال إخطار ولم تنجح. أفادت منظمات المجتمع المدني أيضًا بأن مسئولي الأمن والمخابرات لعبوا دورًا متزايدًا في تعطيل عملية الإخطار. على سبيل المثال، عندما قام مؤسسي المنظمة البيئية في زحلة مع وزارة الداخلية بعد رفض إيصال الإخطار الخاص بمنظمتهم، أُخبروا أن مديرية الأمن العام رفضوا ترخيصها وتم إيقاف العملية. في عام 2016، كانت الجماعات السلفية، والمثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسيًا، والجماعات التي تركّز على قضايا مثل الحقوق الإنجابية للمرأة – كانت أكثر عرضة للتحقيقات وأقل احتمالًا لقبول إخطاراتهم. في كثير من هذه الحالات، لم تقدم الحكومة تفسيرًا لرفضها.

إن المنظمات الأجنبية الوحيدة المسموح لها بالتسجيل في لبنان هي المكاتب المحلية للمنظمات القائمة المسجلة بالخارج. علاوةً على ذلك، فإن المنظمات الأجنبية العاملة في أكثر من بلد يجب تسجيلها بموجب مرسوم حكومي ونادرًا ما يصدر هذا المرسوم. لقد أعاق هذا المتطلب عمل بعض المنظمات المحلية التي تسعى للعمل في لبنان لدعم اللاجئين السوريين، على سبيل المثال، كما يثقل كاهل عدد متزايد من المنظمات الأجنبية التي تسعى للتسجيل في لبنان بسبب البيئات القانونية المقيدة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بدلًا من ذلك، يمكن للمنظمات الأجنبية أن تسجل كشركات مدنية. تشترك الشركات المدنية في أنشطة غير تجارية، لكنها لا تهدف للربح، ويتم الإشراف على تسجيلها من جانب أحد القضاه. من الناحية العملية، تعتبر عملية التسجيل كشركة مدنية أسهل للمنظمات الأمريكية والكندية والأوروبية من المنظمات العربية. تواجه المنظمات الفلسطينية صعوبات خاصة في التسجيل للعمل في لبنان.

فيما عدا التسجيل، ظل الإطار القانوني الذي يحكم أنشطة منظمات المجتمع المدني والشئون الداخلية ممكّنًا نسبيًا. بموجب القانون، يجوز للدولة التدخل إذا سعت أحد منظمات المجتمع المدني لتغيير رسالتها، على سبيل المثال، فما على المؤسسين إلا أن يخطروا وزارة الداخلية بالتغيير. يحمي القانون أيضًا منظمات المجتمع المدني من الحل التعسفي من جانب الحكومة. يجوز حل منظمة المجتمع المدني فقط إذا انتهت مدة عملها طبقًا لنظامها الداخلي بموجب قرار يصدر من مجلس إدارتها، أو بموجب حكم قضائي طبقًا للقانون الجنائي، أو بموجب مرسوم إذا كان الغرض منها غير قانوني أو إذا كان أعضاؤها متهمين بجرائم ضد الأمن الوطني. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تسلم إعلانات سنوية إلى وزارة الداخلية ووزارة المالية. تتطلب كل وزارة تقارير بصيغ مختلفة، ولا تكون المعلومات حول متطلبات إعداد التقارير

وصيغتها سهلة المنال، مما يمثل إرباكًا لمنظمات المجتمع المدني. نادرًا ما تفتش وزارة المالية على منظمات المجتمع المدني، وعندما تفعل ذلك، فإنها تفتش فقط على المنظمات الموجودة في بيروت وليس تلك الموجودة في الأقاليم.

على الرغم من ذلك، رفع قادة منظمات المجتمع المدني وناشطون تقارير عن حوادث أكثر للتضيق الحكومي في عام 2016 مما كان عليه الحال في العام الماضي. بدا أن بعض هذه الحوادث كان استجابة للمشاركات التي تُرسل على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال النشاط. على سبيل المثال، تم إلقاء القبض على المدير التنفيذي للمؤسسة اللبنانية للديمقراطية وحقوق الإنسان في مايو بعد ما رفعت وزارة الداخلية قضية تشهير ضده على خلفية مشاركة على الفيسبوك ينتقد فيها الوزير. في يناير، أفادت إحدى الناشطات البارزات ومديرة جمعية أشكال ألوان، وهي منظمة مجتمع مدني تركّز على الفنون الجميلة – أفادت بأنه تم تعليق طلب تجديد جواز سفرها من جانب الأمن العام بناءً على "مذكرة إخضاع". تعتبر مثل هذه المذكرات بمثابة عقوبات إدارية بدون أساس قانوني أو قضائي تسمح للأمن العام بإعاقة عملية تجديد جوازات السفر، وقد تم استخدام هذه المذكرات في عام 2016 لإرهاب الناشطين الراغبين في السفر خارج البلاد والتضييق عليهم. كان هناك حوادث أخرى عديدة تم فيها استجواب الناشطين بشكل غير قانوني أثناء تجديد جوازات سفرهم.

على الرغم من هذه الحوادث، إلا أن منظمات المجتمع المدني وأعضاءها يُسمح لهم بشكل عام بالعمل بحرية ولا تتعرض لتضييقات الدولة. في بعض الحالات، ولا سيما عندما تتضمن النشاطات مناقشات عامة بمشاركة مسئولين ووزراء، يمكن أن يطلب ضباط الأمن من المنظمين معلومات حول طبيعة الحدث دون التدخل أو الحضور في الحدث.

لم يتيغر النظام الضريبي لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016، لكن الكثير من منظمات المجتمع المدني لا يزال مرتبكًا من قوانين الضرائب ويفتقر إلى المعرفة حول كيفية الاستفادة من المزايا الضريبية. تُعفى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية والجامعات، من الضرائب على الدخل من المنح والعوائد، لكنها تجد عملية طلب الإعفاءات غير واضحة. بطريقة مماثلة، تُعفى منظمات المجتمع المدني من ضريبة القيمة المضافة وتتمتع بالحق في الاسترداد الكامل لهذه الضرائب، ولكن من النادر جدًا أن تكون قادرة على الحصول عليها نظرًا للافتقار إلى المعرفة حول عملية الاسترداد. يعتبر الأفراد والشركات مؤهلين للاستقطاعات الضريبية على التبرعات التي يقدمونها للمنظمات غير الهادفة للربح طبقًا للقوانين المالية.

تستطيع منظمات المجتمع المدني در الدخل عن طريق تقديم الخدمات طالما يتم توجيه أي أرباح باتجاه تحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني ولا يتم توزيعها على أعضاء ا لمنظمات. تتضمن منظمات المجتمع المدني فقرات مناسبة في لوائحها الداخلية وسياساتها وفي معظم الحالات تستثمر أي أرباح مكتسبة في تطوير المنظمة. ومع ذلك، فإن هذا لا يضمن ألا تواجه منظمات المجتمع المدني أي تدقيق رسمي إذا اكتسبت الأرباح من تقديم الخدمات، لا سيما إذا كانوا يعملون في قضايا مثيرة للجدل.

يعتبر الدعم القانوني، لا سيما من المحامين الذين على دراية بقوانين منظمات المجتمع المدني، أكثر إتاحةً في بيروت عن غيرها من المناطق.

4.0 :القدرة التنظيمية

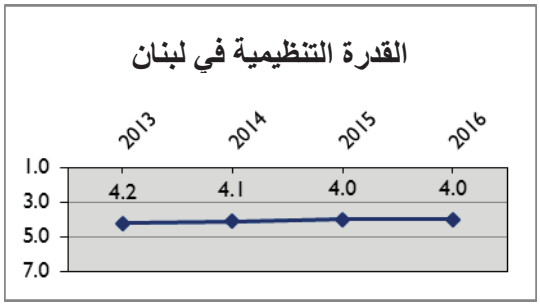

في عام 2016، ظلت القدرة التنظيمية ثابتة عبر القطاع. وسّعت منظمات المجتمع المدني من قواعدها الشعبية المحلية عن طريق الاستجابة لاحتياجات المجتمعات خاصة في شمال لبنان وسهل البقاع. مع تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، والخوف من التطرف المتصاعد – خاصة في المناطق الفقيرة – والتوتر المتنامي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، واصلت منظمات المجتمع المدني الاشتراك في العمل الإنساني الذي يقوي من روابطها مع قواعد شعبية أكبر. استخدمت الكثير من مبادرات منظمات المجتمع المدني المدعومة من جانب وكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – استخدمت منهجيات ضَمِنت بها أن تكون الأنشطة مفصلة على حسب احتياجات القواعد الشعبية المحلية. علاوةً على ذلك، فإن الحركات المدنية التي كانت متنامية منذ حملة طلعت ريحتكم عام 2015 والحركات الجديدة المتشكلة قبل انتخابات البلدية في مايو 2016 نجحت في الوصول إلى قواعد شعبية أعرض عبر البلاد.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني رسائل محددة بشكل واضح وخطط استراتيجية. ومع ذلك، فإنها لا تحدّث استراتيجياتها بشكل منتظم للتماشى مع الظروف الموجودة على الأرض. تضع بعض المنظمات بيانات رسائل مرنة لكي تكون قادرة على تغيير أنشطتها لتلائم فرص التمويل الحالية مثل أزمة اللاجئين السوريين.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني سياسات داخلية لكنها لا تنفذ دائمًا ما هو مكتوب في هذه السياسات. على سبيل المثال، قد يكون لدى

إحدى المنظمات سياسات معمول بها لمنع الاحتيال، لكن هذه السياسات توجد فقط لتظهر للمانحين والمراجعين الخارجيين ولا تُطبق من الناحية العملية. القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي لديها مجالس إدارات نشطة تشترك في الحوكمة التنظيمية.

يراقب المانحون الدوليون عمل منظمات المجتمع المدني ويتخذون خطوات لضمان الشفافية التي تساعد على بناء القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، يمكن أن يطلب المانحون الدوليون وثائق إضافية وتقارير، كما أنهم يجرون زيارات رقابية منتظمة. غالبًا ما يطلب المانحون وثائق لضمان الشفافية ويقدمون ملاحظات وتوصيات طبقًا لها لمساعدة منظمات المجتمع المدني على تحسين إجراءاتها المالية حتى يتسنى لهم تلبية المعايير الدولية.

إن غالبية منظمات المجتمع المدني في لبنان هي منظمات صغيرة – والغالبية العظمى منها يضم عشرة موظفين أو أقل، طبقًا لتقرير صادر عن شركة ما وراء الإصلاح والتنمية – وتوجه تحديات كبيرة في الحفاظ على موظفين دائمين يعملون بأجر. بدلًا من ذلك، تتعاقد هذه المنظمات عادةً مع موظفين على أساس كل مشروع على حده. تواجه منظمات المجتمع المدني أيضًا صعوبات في دفع التأمين الاجتماعي لموظفيها، وهو ما لا يمكن تغطيته في الميزانيات المعتمدة من المانحين. علاوة على ذلك، لا يغطي الكثير من المانحين الإيجار أو التكاليف الإدارية، الأمر الذي يعوق استدامة منظمات المجتمع المدني. علاوةً على ذلك، تعتبر بعض الشراكات بين المنظمات المحلية والدولية غير متكافئة. على سبيل المثال، لا تقوم كل المنظمات الدولية، التي تدخل في شراكات تشارك التكاليف الإدارية بشكل متساو مع شركائها المحليين.

بشكل عام، تمتلك منظمات المجتمع المدني الكبيرة فقط القدرة على استخدام المحامين المحترفين والمراجعين، وحتى هذه المنظمات تجد صعوبة في تحديد الخبراء الذين يفهمون طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني بشكل كاف.

طبقًا لمنظمات المجتمع المدني، فقد زاد العمل التطوعي على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة. يصدق هذا على وجه الخصوص بين الشباب الذين يتمتعون بوعي أكبر بالعمل التطوعي ومزاياه، وتقوم منظمات المجتمع المدني بدورها بالوصول بشكل متزايد إلى الشباب لإشراكهم كمتطوعين. لقد ساعد المرسوم رقم 2012/8924 الذي صدر في عام 2012 وهو يعدل عدد الساعات التي يقضيها المتطوع لأداء الخدمة الاجتماعية لكل الطلاب – ساعد في تطوير مفهوم العمل التطوعي في الأنشطة البيئية والاجتماعية والصحية والتعليمية. لقد كانت وزارتا التعليم والتعليم العالي تعملان على تنفيذ المرسوم في كل المدارس العامة والخاصة في المرحلة الثانوية. لقد استفادت الكثير من منظمات المجتمع المدني من هذا المرسوم عن طريق تعيين توظيف المتطوعين في المدارس والمشاركة في معارض منظمات المجتمع المدني في الجامعات.

لا تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بالتحديثات المتكررة للمعدات الفنية وهناك نقص في المعرفة فيما يخص حماية البيانات والبرامج المفتوحة والمجانية. لا يوجد إلا القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي تحتفظ ببيانات حساسة على خوادم محمية. تستخدم معظم منظمات المجتمع المدني البرامج المقرصنة ووصلات الإنترنت العامة أو المشتركة مع ضيوف غير معروفين نظرًا للافتقار إلى المعرفة والوعي بالأمن الرقمي.

4.8: السلامة المالية

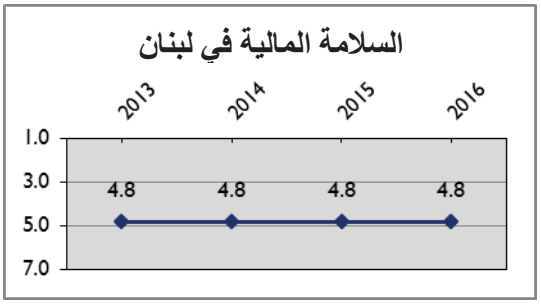

لا تزال السلامة المالية تمثل تحديًا ملحًا لمنظمات المجتمع المدني في لبنان. تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على المانحين الأجانب الذين حولوا دعمهم باتجاه الإغاثة والدعم وبناء السلام والتماسك الاجتماعي وبعيدًا عن العمل المتعلق بالحقوق والتعليم المدني. تواجه المنظمات التي تعمل في مجالات أخرى صعوبات متزايدة في تأمين التمويل. يتضمن المانحون الأجانب الذين يدعمون منظمات المجتمع المدني اللبانية وكالات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبعض السفارات الأجنبية.

هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني تتلقى التمويل من الدولة، لكن لا يوجد هناك سياسات واضحة أو بيانات رسمية عن كيفية توزيع الوزارات والبلديات للأموال على منظمات المجتمع المدني وبأي مبالغ. لا تشترك الحكومة في أي مراقبة مالية ولا يوجد هناك آليات لضمان الشفافية والاستخدام الملائم للأموال العامة. على سبيل المثال، المدارس المخصصة للأطفال الفقراء – التي يغلب عليها أن تكون مملوكة من جانب منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات دينية – تتلقى مبلغ إجمالي قدره 50 مليون دولار في العام من الحكومة، ولكن ليس هناك معلومات حول كيفية إنفاق المال، وقد طرحت الحكومة نفسها أسئلة في عام 2016 حول وجود فساد محتمل في المدارس. تتلقى الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تدير دور أيتام دعمًا ماليًا من الحكومة.

تشتكي معظم منظمات المجتمع المدني من أنها ليس لديها موارد بشرية كافية متخصصة في جمع التبرعات أو وقت تخصصه لأنشطة جمع

التبرعات. علاوةً على ذلك، لا يستثمر المانحون في الأنشطة التي يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني على إدرار الدخل، وبالتالي تقوية استقلاليتها.

لا يزال العمل الخيري المحلي يمثل مصدر متواضع لدعم منظمات المجتمع المدني مقارنة بالتمويل المقدم من المانحين. تسمح الفقرة 7 من المرسوم رقم 59/144 للمانحين الأفراد والمؤسسات لاستقطاع التبرعات من عوائدهم الكلية، لكن منظمات المجتمع المدني ليس عندها دراية بهذا القانون وبذلك لا تعزز هذه الحوافز عند جمع التبرعات. هناك بعض المبادرات لتشجيع المسئولية الاجتماعية للشركات. على سبيل المثال، تعقد المسئولية الاجتماعية للشركات في لبنان مؤتمرًا سنويًا لتقييم تأثير البرامج الاجتماعية على النجاح المؤسسي، وقد تم عقد المؤتمر السادس في أكتوبر من عام 2016. هناك ثقافة من المسئولية الاجتماعية تزداد يومًا بعد يوم، لا سيما بين البنوك. في عام 2016، دعم القطاع المصرفي مبادرات تركّز على المساعدات الخيرية، والبيئة، والمشاريع، والقضايا الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد أرقام حول المقدار التقريبي للدعم الذي يتم المساهمة به. شاركت البنوك بشكل فردي مع منظمات المجتمع المدني لدعم أنشطة مثل حملات مكافحة المخدرات، وأمان الطرق، وسرطان الأطفال. على الرغم من ذلك، لم ينتج عن الثقافة المتغيرة حول المسئولية الاجتماعية للشركات في زيادة كبيرة في الدعم الخاص المقدم لمنظمات المجتمع المدني.

يتم تقديم بعض الدعم أيضًا من جانب أفراد عبر التبرع الديني من خلال تبرعات المسيحيين وكذلك الزكاة وهي تبرع خيري يفرضه الإسلام. يذهب دعم الزكاة في أغلبه إلى المؤسسات الدينية التابعة لدار الإفتاء، وفضل الله، والمجلس الشيعي الإسلامي الأعلى. تجمع القليل من المنظمات رسوم سنوية على العضوية. بالنسبة لتلك المنظمات التي تقوم بذلك، لا تساهم هذه الرسوم بشكل كبير في عوائد منظمات المجتمع المدني.

طبقًا للخبراء، تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني الأكبر الراسخة أنظمة إدارية مالية سليمة وتخضع لتدقيقات خارجية. يطلب المانحون الأجانب أنظمة إدارة مالية متقدمة نسبيًا وتدقيقات كشروط للمنظمات لتتلقى التمويلات. وبذلك فإن المنظمات التي تتلقى التمويل الأجنبي تميل إلى امتلاك أنظمة متطورة معمول بها بالفعل. تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل منتظم تقاريرها المالية مع المانحين، ومع ذلك، فهي نادرًا ما تتيح هذه التقارير للجمهور.

المناصرة: 3.6

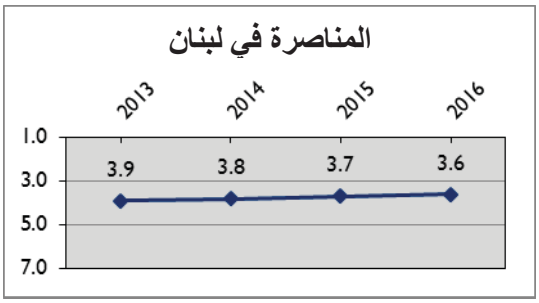

اتسم عام 2016 بعدد ملحوظ من حملات المناصرة التي بادرت بها منظمات المجتمع المدني والحركات المدنية بما في ذلك الائتلافات. لقد زاد وصول منظمات المجتمع المدني إلى صانعي القرار في السنوات القليلة الماضية، لكنه لا يزال يتفاوت على حسب مدى إثارة عمل المنظمات للجدل. يميل صنّاع القرار إلى تجنب منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا مثل حقوق المرأة والحقوق الجنسية أو غيرها من القضايا التي يمكن أن تتعارض مع المعتقدات الدينية. علاوةً على ذلك، تتردد الكثير من الجماعات في العمل مع البرلمان الحالي نظرًا للجدل حول شرعية البرلمان بعدما تجاوز مدته بدلًا من اللجوء للانتخابات.

لا يزال المجتمع المدني له تأثير محدود على السياسات العامة في لبنان، كما اتضح ذلك من المظاهرات العامة الحاشدة – حملة طلعت ريحتكم – استجابة لأزمة القمامة في صيف عام 2015 عندما تراكمت أكوام القمامة على الطرق. جلبت الحملة اهتمامًا واسعًا لهذه القضية واقترحت خطة جديدة شاملة لإدارة القمامة استجابة لمطالب المجتمع المدني، ومع ذلك لم تنفذ الحكومة الخطة في عام 2016. في المقابل، جعلت حملة طلعت ريحتكم الحكومة أقل استعدادًا للتنازل عما كانت عليه في عام 2015.

قبل انتخابات البلدية مباشرة، أطلق الاتحاد اللبناني للمعاقين بدنيًا حملة حقي، وهي حملة وطنية للنهوض بالحقوق السياسية للمعاقين. يواجه 15 بالمائة من المواطنين اللبنانيين صعوبات في ممارسة حقوقهم في التصويت رغم أن القانون الذي تم تبنيه في عام 2002 يطالب بالوصول المتكافيء لأماكن الاقتراع للمعاقين. على الرغم من أن تنفيذ المراسيم تم إصداره في عام 2009، إلا أن الاتحاد اللبناني للمعاقين بدنيًا أجرى ترسيم لمراكز الاقتراع في عام 2016 ووجد أنه لا يوجد مركز واحد يمكن الوصول إليه من جانب المعاقين. وضعت الحملة العمل التحضيري للتغيير عن طريق رفع الوعي والتوثيق للانتهاكات الواقعة لحقوق المعاقين في ممارسة حقوقهم السياسية كمصوتين ومرشحين، ولو أنه لم يتم إحراز تغيير للسياسة في عام 2016.

للمرة الأولى في لبنان، تم تنظيم مظاهرة كبيرة ضد سلطة دينية، وهي المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى، مطالبة بإجراء تغييرات على القوانين التي تحكم حضانة الأطفال وقوانين الأحوال المدنية الحالية التي تفرق ضد المرأة. بدأت هذه الحركة بعد إلقاء القبض على فاطمة حمزه، التي تعمل مدرسة في إحدى المدارس، على خلفية رفضها تسليم ابنها إلى زوجها المنفصلة عنه. طبقًا لقوانين المجلس، ينبغي إعطاء حضانة الأولاد لآبائهم بمجرد أن يصل الأولاد سن الثانية (ويجب نقل البنات في سن السابعة). شاركت الكثير من منظمات المجتمع المدني – لاسيما تلك العاملة في مجال حقوق المرأة – في المظاهرة ودعت أعضائها وداعميها إلى القيام بنفس الشيء. تم إطلاق سراح السيدة حمزة في نهاية المطاف من السجن نظرًا للضغط الذي أحدثته الحمله، لكنها لا تزال تحارب من أجل حضانة ابنها.

كانت هناك حملة نشطة أخرى في عام 2016، وهي حملة الشواطيء لكل الناس، التي تضمنت الكثير من المظاهرات والمسيرات الداعية إلى حماية الشوائط العامة. تشكلت الحملة من ائتلاف من منظمات المجتمع المدني تضمن بيروت مدينتي، وبدنا نحسب، وطلعت ريحتكم، والأرز، وانتفاضة المرأة، والأجندة القانونية، والاتحاد اللبناني للمعاقين بدنيًا، والحملة المدنية لحماية دالية، والكثير من المنظمات البيئية الأخرى. سلطت الحملة الضوء على الانتهاكات التي تؤثر على الشواطيء العامة. على سبيل المثال، دعت الحملة بلدية بيروت وكل المؤسسات العامة المعنية إلى إبطال رخصة البناء التي تصدر لبناء منتجع على آخر شاطيء عام في العاصمة، رملة البيدا. حثت حملة مدنية لحماية شاطيء المينا على حماية إحدى الشواطيء العامة في الشمال من التملك غير القانوني.

دعت حملة تعرية 522 التي قادتها منظمة عباد غير الحكومية إلى إبطال الفقرة 522 من القانون الجنائي التي تحمي المتهمين بالاغتصاب إذا تزوجوا ضحاياهم. دعى العديد من أعضاء البرلمان إلى إلغاء الفقرة، وتم تبنى مشروع إبطال الفقرة من جانب إحدى اللجان البرلمانية، إلا أنه لم يتم تبنيه من جانب الجمعية العامة حتى نهاية عام 2016.

لم تناصر منظمات المجتمع المدني لصالح أي قوانين أو لوائح يمكن أن تحسن من بيئة عملها في عام 2016.

تقديم الخدمات: 3.4

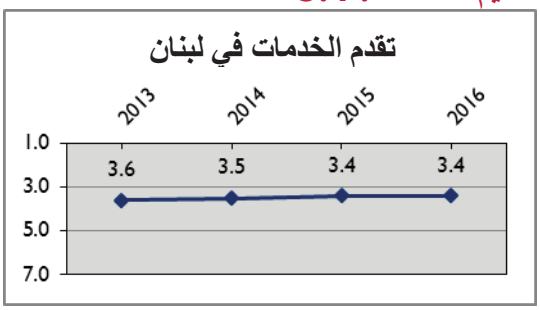

واصلت منظمات المجتمع المدني لعب دور رئيسي في الاستجابة لاحتياجات الدوائر الشعبية المحلية وتقديم الخدمات لها في عام 2016. تعتبر الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني متنوعة تمامًا. على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإغاثة والمياه، فإن منظمات المجتمع المدني تشترك أيضًا إلى حدٍ ما في مجالات أخرى لتقديم الخدمات، بما في ذلك البيئة والحوكمة والتمكين والتماسك الاجتماعي وبناء السلام. استجابت منظمات المجتمع المدني إلى احتياجات اللاجئين السوريين بشكل أسرع مما قامت به الحكومة اللبنانية التي استغرقت عامين لتبني خطة استجابة للاجئين. تهدف الكثير من برامج منظمات المجتمع المدني إلى دعم جهود البلديات للاستجابة لاحتياجات اللاجئين. يتضمن هذا الدعم التمكين لتعزيز قدارتها التشغيلية والمالية وكذلك برامج بناء القدرات حول التوسط والتوصل لمساعدة البلديات في إدارة التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين.

ظلت الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني مستجيبة بشكل عام للاحتياجات المجتمعية. يخصص الكثير من المانحين أموال لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تقييمات احتياجات قبل إطلاق أنشطة تقديم الخدمات التي تزيد من الاستجابة للخدمات. علاوةً على ذلك، قامت الكثير من منظمات المجتمع المدني بدمج شيء من المرونة في تنفيذ مشاريعها التي تقيّم احتياجات المجتمعات على مدار المشروع وتحول منهجها من أجل البقاء في حالة الاستجابة لا سيما في أوقات الكوارث.

تقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني بإعداد أبحاث ودراسات من أجل الإخبار عن أنشطتها والاستجابة لاحتياجات قواعدها الشعبية. بوجه عام، يفتقر لبنان إلى الدراسات والأبحاث والبيانات ويلعب المجتمع المدني دورًا رئيسًا في ملء هذه الفجوة. يتم إتاحة معظم منشورات منظمات المجتمع المدني على الإنترنت للجمهور، والإعلام، والوسط الأكاديمي، والحكومة. ومع ذلك، في حين أن هناك ثروة من المعرفة تأتي من عمل منظمات المجتمع المدني، فإن المعلومات ليست متاحة بشكل مركزي أو ملائم.

بوجه عام، تعتبر معظم الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني مجانية مع تغطية المانحين للنفقات.

تعترف الحكومة والبلديات بقيمة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة من منظمات المجتمع المدني. تسعى البلديات واتحاد البلديات إلى دعم منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات.

البنية التحتية: 3.8

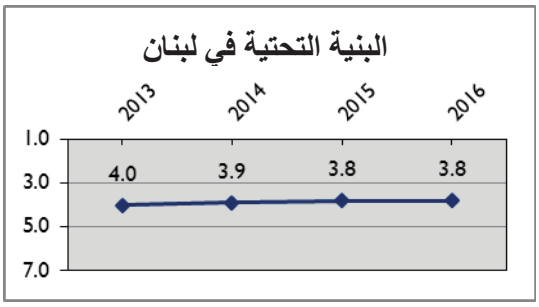

بوجه عام، ظلت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني مستقرة في عام 2016 على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر وعيًا بأهمية جهود التنسيق وبناء الائتلافات. من المطلوب بذل المزيد من الجهود لزيادة وصول منظمات المجتمع المدني إلى خدمات التدريب والاستشارة.

لا يزال بعض المانحين يستثمرون في منظمات الدعم الوسيط لتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، واصلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمها مشروع بلدي لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار في عام 2016. يقدم هذا البرنامج المساعدة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في كتابة العروض ووضع الميزانيات والرقابة والتقييم من بين مجالات أخرى. تتضمن منظمات الدعم الوسيط الأخرى ومراكز الموارد لمنظمات المجتمع المدني (BRD) وشركة تنمية المعرفة (KDC)، إلا أن هذه المنظمات تحصل رسومًا على خدماتها.

ليس هناك منظمة عامة في لبنان تسهّل مشاركة المعلومات بين منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإنه في عام 2016، تم إنشاء العديد من الائتلافات الناجحة مثل البرلمان لجميع البلاد للمناصرة من أجل قانون انتخابي جديد، والشواطيء لكل الناس لحماية الشواطيء العامة، وائتلاف منظمات المجتمع المدني النسائية لحماية قوانين حضانة الأطفال.

تفتقر منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى قاعدة بيانات موثوقة أو نظام تصديق تستطيع المنظمات عن طريقه تحديد مدربين مناسبين. يوجد المدربون المؤهلون بشكل رئيسي في بيروت وهم يتقاضون رسومًا عالية، لا سيما عند تقديم التدريب خارج العاصمة. علاوةً على ذلك، من النادر أن تجد مدربين في مجالات متخصصة مثل الأمن الرقمي. لا تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني موارد كافية للاشتراك في التدريب وزيادة كفائتها. علاوةً على ذلك، فإن بعض منظمات المجتمع المدني لديها دراية غير كافية بمزايا المشاركة في التدريب والدعم الفني. تخصص بعض منظمات المجتمع المدني وقتًا وموارداً للتدريب، لكنها تبذل جهودًا أقل في أنشطة المتابعة.

تسعى الحكومة بشكل متزايد على المستويين الوطني والمحلي إلى العمل بشكل مشترك مع المجتمع المدني. على سبيل المثال، تعتمد الكثير من البلديات في الشمال على دعم منظمات المجتمع المدني للاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية بما في ذلك اللاجئين السوريين. تتزايد الشراكة أيضًا بين المجتمع المدني وأعضاء البرلمان عندما يتعلق الأمر بصياغة القوانين حيث تسعى منظمات المجتمع المدني لبناء شراكات مع أعضاء البرلمان الرئيسيين من أجل التأثير على وضع التشريعات. على نحو عكسي، تدعو اللجان البرلمانية أحيانًا منظمات المجتمع المدني للاستفادة من خبرتهم عند مناقشة القوانين التي تقع داخل مجال عمل منظمات المجتمع المدني. تتشارك منظمات المجتمع المدني مع الإعلام، وكذلك مع الصحفيين الذين يبحثون عن منظمات المجتمع المدني كمصادر موثوقة للمعلومات. هناك أجزاء من قطاع الأعمال التي بدأت في دعم المبادرات الاجتماعية تتشارك أيضًا مع منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا ذات صلة.

الصورة العامة: 3.9

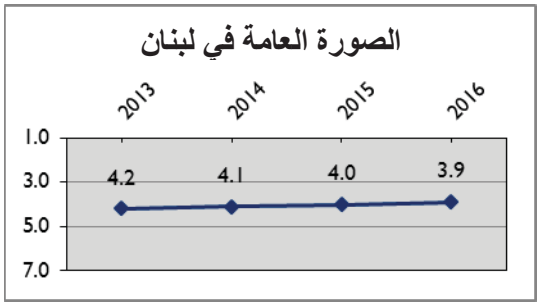

ساعد الظهور المتزايد للمجتمع المدني وعلاقته الأدفأ مع الحكومة في تحسين الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016. قدمت وسائل الإعلام تغطية كبيرة لحملات المناصرة التي أطلقها المجتمع المدني في عام 2016، بما في ذلك حملة إلغاء الفقرة 522 وحملة تغيير قوانين حضانة الأطفال. شكّلت هاتان الحملتان اتجاهًا عامًا في الإعلام الاجتماعي مما شجع الإعلام التقليدي هو الآخر على تغطية هذه الجهود.

تتفهم منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد كيفية عمل وسائل الإعلام بما في ذلك أن القضية الجيدة والفعالية أو النشاط ليست كافية لكسب التغطية. تجد بعض منظمات المجتمع المدني صعوبة في جذب الاهتمام الإعلامي إلا إذا دعت أحد الوزراء إلى إحدى فعالياتها. في المقابل، تجذب الفعاليات الكبيرة مثل المظاهرات انتباه الإعلام بسهولة. تتميز منظمات المجتمع المدني التي لديها أقسام إعلامية أو متخصصي تواصل بنجاح أكبر في العمل مع وسائل الإعلام. تستخدم منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل متزايد الإعلام الاجتماعي لنقل رسائلها التي يتم التقاطها أحيانًا من جانب وسائل الإعلام الرئيسية بما أنها تحيل بشكل متزايد إلى الإعلام الاجتماعي كأحد المصادر. على سبيل المثال، يقدم تلفزيون إل بي سي اللبناني جزءًا خاصًا من نشرته الإخبارية بناءً على الاتجاهات السائدة والتفاعلات الحادثة في الاعلام الاجتماعي، وتُسمى أخبار من عندك.

تشير كلٌ من منظمات المجتمع المدني والصحفيون إلى أن منظمات المجتمع المدني تعتبر بشكل متزايد مصدرًا موثوقًا للمعلومات من وجهة نظر الإعلام لا سيما عندما تحتاج إلى روايات مبنية على أدلة أو بيانات طبقًا لمجال تخصص إحدى المنظمات. ترسم وسائل الإعلام في بيروت تصور عن منظمات المجتمع المدني أكثر إيجابية من وسائل الإعلام في الأقاليم وهو أمر يرتبط بشكل متكرر بعمل منظمات المجتمع المدني تبعًا لأجندات أجنبية.

طبقًا للخبراء، يقدر الشعب اللبناني أيضًا تأثير منظمات المجتمع المدني ويبحث عن منظمات المجتمع المدني للاستفادة من خدماتها، ودعمها، ومواردها التي تقدمها. على سبيل المثال، عندما تتعرض امرأة إلى عنف منزلي، فإن أحد أول الاستجابات العامة هو الاتصال بكاتا أو عباد وهما منظمتا مجتمع مدني بارزتان تعملان في مجال العنف المنزلي في لبنان.

لقد أظهرت الحكومة بشكل معلن تصور إيجابي بشكل متزايد عن المجتمع المدني على الرغم من القضايا المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني التي تواجه مشاكل في التسجيل أو التضييق الرسمي الموصوف في الفقرات السابقة. تضمن بيان صادر في تشكيل مجلس الوزراء اللبناني الجديد في أواخر 2016 بيان صريح عن دعم المجلس للمجتمع المدني كشريك مصيري في النظام الديمقراطي، وتتعهد الحكومة دعم المزيد من شراكات المجتمع المدني. يظهر قطاع الأعمال بشكل مماثل ثقته في منظمات المجتمع المدني ويسعى إلى عمل شراكة مع منظمات المجتمع المدني في برامجه للمسئولية الاجتماعية.

لم تتبنى منظمات المجتمع المدني مدونات لقواعد السلوك، إلا أن الكثير منها يتضمن معايير شفافية في سياساتها الداخلية. لا يوجد إلا القليل من منظمات المجتمع المدني الرائدة هي التي تنشر تقارير سنوية، وهذه التقارير تناقش بشكل عام أنشطة برنامجية وليس ميزانيات تنظيمية.

المغرب

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.6

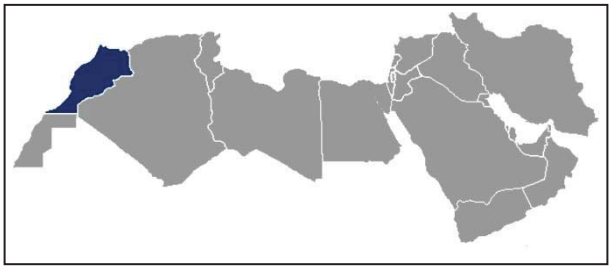

حقائق البلد

العاصمة: الرباط

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 33,986,655 نسمة

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 8,200 دولار

مؤشر التنمية البشرية: 123

وقعت أحداث كبرى من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عام 2016. على المستوى الاقتصادي، ظل إجمالي الناتج المحلي للمغرب راكدًا عند 1.5 بالمائة وهي نسبة متسقة مع الاتجاهات الحالية. أصيب القطاع الزراعي بأكثر السنوات جفافًا في الحقبة الماضية مما نتج عنه عجز في قطاع الحبوب. في الساحة السياسية، عقدت المغرب انتخاباتها البرلمانية الثانية في ظل دستور عام 2011. كانت المحصلة التي نتجت عن ذلك فوز 12 حزب سياسي بالانتخابات، مما جعل من الصعب تشكيل حكومة أغلبية. كانت المغرب بدون حكومة لمدة ستة شهور ولم تتشكل الحكومة إلا بعد أن تدخل الملك لاستبدال رئيس وزراء الحزب الفائز وهو إجراء أثار الجدل. شهد العام حوار متواصل بين الهيئات الحكومية التي تشرف على أنشطة المجتمع المدني ولا سيما وزارة الداخلية وجماعات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. تبنى البرلمان قوانين تحكم رفع المذكرات والعرائض بحيث يستطيع الأفراد المشاركة في عملية صنع القرار.

على الرغم من الوعي الأكبر بالإطار الخاص باللامركزية وقانون السلطات المحلية والإقليمية والجهوية المتقدمة، يعاني تنفيذ هذه التغيرات من تأخيرات إدارية ومقاومة عامة للامركزية، ولنقل السلطة من الوزارات الوطنية إلى المستويات دون الوطنية.

اعتمدت الحركات الاجتمعية لا سيما تلك الموجودة في منطقة الريف على الاستياء من الوضع الاقتصادي ودعت الحكومة لمعالجة المشاكل القديمة مثل البنية المتردية للتعليم والبطالة والفقر وخدمات الرعاية الصحية المتردية. كانت قضية محسن فكري، وهو صياد مات عندما حاول استرداد أسماك محظورة مشتبه بها من مطحنة النفايات يوم 28 أكتوبر في الحسيمة وهي مدينة تقع على الساحل الشمالي. أشعل موت

هذا الصياد مظاهرات حاشدة. بدأت المظاهرات في نفس الوقت تقريبًا عبر البلاد للاحتجاج على الفساد وسوء استخدام السلطة وأحوال المعيشة في هذا المجتمع المعزول. على تويتيرأظهرت هاشتاجات مثل اسحقه وكلنا محسن فكري الدعم لهذه الحركة. تجاوزت هذه الاحتجاجات، مثل المجتمع المدني في منطقة الريف، الانضمام إلى الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية لتستفيد من عاطفة عامة من الاستياء. تولدت هذه الحركة الاحتجاجية عن هذ االحديث واستمرت حتى نهاية عام 2016 مع دعوات لتحسين أحوال المعيشة والفرص الاقتصادية الأفضل.

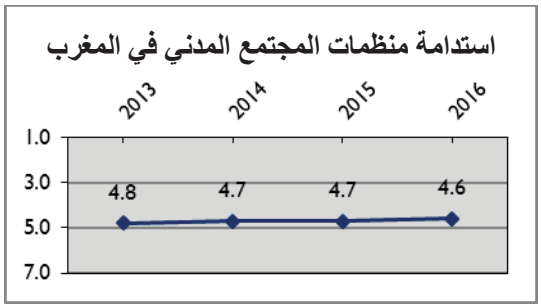

في أكتوبر، عقدت الحكومة حوار في مراكش مع كل من منظمات المجتمع المدني المغربية والدولية للإعداد لمفاوضات مؤتمر الدول الأعضاء 22. في نوفمبر، استضاف المغرب واحدًا من أكبر التجمعات الدولية للسياسيين والمجتمع المدني، وهي المؤتمر 22 للدول الأعضاء في مؤتمر المناخ في مراكش. حضر المؤتمر أكثر من 500 منظمة مجتمع مدني دولية ومغربية وأجرت 680 نشاط. في كل يوم، كانت منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم تعرض مشاريعها، وتعرّف بمجتمعاتها، وتناقش قضاياها البيئية الرئيسية. تم صياغة نداء مراكش الصادر عن المجتمع المدني الأفريقي للدول الأعضاء – أفريقيا 2016 وتوزيعه على نطاق واسع في 14 نوفمبر 2016. يهدف هذا النداء إلى تذكير المجتمع الدولي بأن أفريقيا، مستضيفة المؤتمر 22 للدول الأعضاء، هي أشد من يعاني من تبعات ظاهرة الاحتباس الحراري.

تفيد وزارة الداخلية بأن هناك 130,000 منظمات مجتمع مدني مسجلة في المغرب. تعمل حواليّ 80 بالمائة من منظمات المجتمع المدني في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان والتعليم والأبحاث. أما منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والمشاركة الاجتماعية فلا تمثل إلا أقل من اثنين بالمائة من كل منظمات المجتمع المدني. تعمل حواليّ 90 بالمائة من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بواقع حوالي أربعة بالمائة فقط تعمل على المستوى الوطني. هناك حواليّ 250 منظمة من هذه المنظمات معترف بها من جانب الدولة على أنها مرافق عامة. يتكتل ثمانية وأربعون بالمائة من منظمات المجتمع المدني في أربعة مناطق فقط مع وجود نسبة الـ 52 بالمئة المتبقية موزعة عبر ثماني مناطق. تعتبر المناطق الأربعة التي تضم التركيز الأعلى لمنظمات المجتمع المدني هي المناطق التي تشهد تطورًا داخل مراكز النمو الاقتصادي.

البيئة القانونية: 4.6

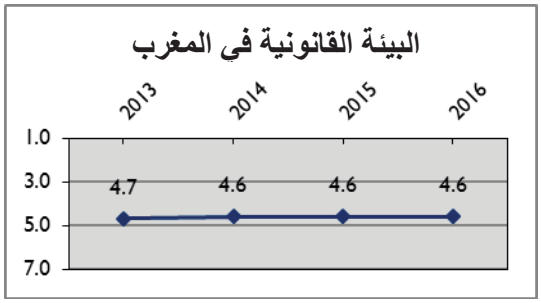

لا يزال الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني مصاغ بشكل رديء على الرغم من أن الدستور يعترف بدور المجتمع المدني وينص على قدرته على المشاركة في التنمية ومراقبة السياسات العامة. في عام 2016، لم يتم إجراء إلا تغييرات طفيفة في القوانين التي غيّرت من البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تؤثر على حرية الاجتماع العام أو حرية التعبير أو حرية المشاركة أو الأنشطة.

يحكم منظمات المجتمع المدني ظهير الحريات العامة وهو مرسوم ملكي صدر في عام 1958. يتضمن التشريع المستقى من هذا المرسوم حريات تكوين الجمعيات والاجتماع. ومع ذلك، فإن إنشاء أو تعديل اللوائح الداخلية لجمعية ما يمكن أن يواجه عقبات مثل عدم تسليم الإيصال الشرطي (كما هو مطلوب من جانب القانون)، أو طلب مستندات إضافية، أو عدم تسليم الإيصال النهائي.

على الرغم من الشخصية التحررية للقانون، لا تزال هناك قيود تعيق منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية في قضايا متعلقة بحقوق الإنسان. لهذا السبب، فإن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنتقدة لسجلات تعقب حقوق الإنسان الخاصة بالحكومة تم التضييق عليها من جانب السلطات مما منعها من تنظيم المسيرات العامة والاجتماعات الداخلية. حدث التضييق في معظمه عن طريق التعليمات الشفهية غير الرسمية أو استخدام قوات الأمن لمنع الوصول إلى المقرات العامة أو استخدامها. واجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مثل هذه التضييقات أثناء تنظيم مؤتمرها في أبريل من عام 2016.

ظلت القيود كما هي للأنشطة التي يتم إجراؤها من جانب منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمعهد الدولي للعمل اللاعنفي. منذ عام 2015، كانت الحكومة المغربية ومنظمة هيومن رايتس ووتش على خلاف فيما يخص رؤاهم المختلفة حول حقوق الإنسان.

في حين أن القانون ودستور 2016 يضمن حرية تكوين الجمعيات، ظل المسئولون يرفضون حق الكثير من الجمعيات في الحصول على التسجيل القانوني ولا تزال مشاركتهم الحرة عرضة للتقييد التعسفي من جانب السلطات العامة.

واصلت السلطات المغربية إعاقتها للتسجيل القانوني للعديد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك أفرع من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي لم تسجّل نظرًا لأن المسئولين المحليين رفضوا قبول طلب تسجيلها أو إصدار إيصال لهم بعد أن سلمت هذه الأفرع طلبات التسجيل.

يتعرض حق الحرية في التظاهر السلمي أيضًا إلى تحديات، فقد فرقت قوات الأمن بالقوة في بعض الأحيان تظاهرات للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وطلاب الجامعة العاطلين عن العمل والمتدربين في مدارس المدرسين.

في يوليو من عام 2015، تم تبني ثلاثة قوانين نقلت سلطات إلى المستويات المحلية والقروية والإقليمية. هذه القوانين هي القانون الأساسي 14-113 المتعلق بالبلديات، والقانون الأساسي 14-112 المتعلق بالمقاطعات والمحافظات، والقانون الأساسي 14-111 المتعلق بالأقاليم. كان التأثير المجمل لهذه القوانين على منظمات المجتمع المدني هو أنها ترسخ حق منظمات المجتمع المدني والمواطنين في تسليم العرائض إلى المجالس المنتخبة وتقديم التعليقات العملية على السياسات والإجراءات والعمليات. تفرض هذه القوانين على المجالس أن تقوم بإنشاء آلية للحوار والتشاور لتسهيل مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في السياسات العامة والحوكمة. تنشئ هذه القوانين هيئة استشارية داخل كل مجلس تتضمن أعضاء من منظمات المجتمع المدني لدراسة القضايا المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي، وعلى المجالس المحلية أن تنشئ هيئة استشارية للشباب وأخرى للشئون الاقتصادية. تمنح هذه القوانين المجالس السلطة في توقيع اتفاقيات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ المشاريع.

تبنى مجلس النواب قانونين أساسيين (رقم 14-44 و14-64) اللذان ينظمان الحق في تقديم المذكرات التشريعية والعرائض للسلطات العامة. على الرغم من ذلك، لم تلبي هذه القوانين مطالب وتوقعات الجمعيات؛ لأنها لا تمنح الحق في تقديم العرائض على المستوى الوطني، ولا الحق في تقديم المذكرات في الأمور التشريعية، ولا يتمتع بهذه الحقوق على المستوى المحلي إلا الأعضاء الفرديين مثلهم مثل كل المواطنين.

ومع ذلك، فإنه على المستوى الإقليمي، يتم منح الحق في تقديم العرائض إلى الجمعيات من أجل دعوة مجلس ذي سلطة محلية (بلدي، أو قروي، أو إقليمي) لتضمين بند أجندة في اجتماعاتهم المخططة للنقاش واتخاذ القرار.

كأحد التبعات للربيع العربي والحقوق المدنية الجديدة التي وضعها الدستور، شجّع ظهور ديناميات جديدة للمجتمع المدني منذ عام 2011 رغبة بين منظمات المجتمع المدني لقوانين ولوائح جديدة لجلب عمل المجتمع المدني تحت إشراف القضاء المستقل بدلًا من اللوائح الحالية التي تفرضها الهيئات التنفيذية للحكومة. إن قانون المجتمع المدني الحالي غامض، مما يسمح بوجود تفسيرات عديدة – خاصة في المناطق القروية التي يكون الوصول فيها إلى المعلومات الدقيقة أكثر محدودية مما عليه الأمر في المدن.

في عام 2016، ناقشت الهيئة التشريعية مشروع قانون عن الحق في الوصول إلى المعلومات، لكنه لم يدخل حيز الدراسة الرسمية حتى الآن. يمكن أن يسمح مشروع القانون هذا بتعزيز آليات الديمقراطية التشاركية ودعم دور المجتمع المدني في مراقبة عمل الحكومة.

لا يمنح القانون أي إعفاءات ضريبية للجمعيات. لا يزال النظام الضريبي في المغرب بدون تغيير في عام 2016 ويحتوي على فقرات محددة للجمعيات. تخضع الجمعيات لنفس الضرائب التي تخضع لها شركات القطاع الخاص. تخض الجمعيات إلى ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم التسجيل والأختام. ثمة استثناء وحيد ينطبق على حالة "المنفعة العامة"، التي يتم منحها بشكل طبيعي إلى المرافق العامة. هناك حواليّ 250 مرفق عام في المغرب. تسمح هذه الحالة لهذه المرافق بتلقي المساعدات الخيرية بشكل مشروع والإعفاء من دفع ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، فإن المعايير والإجراءات الموجودة للحصول على هذه الحالة مبهمة.

لا يزال الوصول إلى الخدمات القانونية يمثل تحديًا كبيرًا للكثير من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. لا تمتلك الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني إلا المعرفة القانونية الأساسية. هناك بعض المراكز الموجودة في الأحياء، مثل المركز المغربي للدراسات القانونية والقضائية والمرصد الوطني لحقوق الأطفال تقدم خدمات شبه قانونية. تقيّم هذه المنظمات الحالات القضائية وتقدم المشورة القانونية وحتى تتدخل في المحاكم. ومع ذلك، فإنها تفتقر غالبًا إلى الرؤية الواضحة أو النظام المطلوب لتقديم تلك الخدمات على نطاق أوسع. هناك تحدي خاص بمنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وهو أنها عادةً ما تفتقر إلى الخبراء الموارد البشرية في المجال القانوني للدفاع عن نشطاءهم على المستوى الفردي والجماعي.

ثمة تحسن متواضع في البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني يمكن أن يُعزى إلى القوانين الأساسية الجديدة التي تنظم الحق الدستوري لوضع لتقديم العرائض أمام السلطات البلدية والقروية والإقليمية إضافةً إلى الحق في المشاركة في الحوكمة المحلية عن طريق الآليات التشاركية والمؤسسات الاستشارية التي أنشأها القوانين 14-111 و14-112، 14-113.

في عام 2016، أطلقت وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مسودة لقانون جديد خاص بالمجتمع المدني. في نهاية عام 2016، لم تكن الحكومة قد قدّمت مسودة التشريع لهذا القانون.

القدرة التنظيمية: 5.1

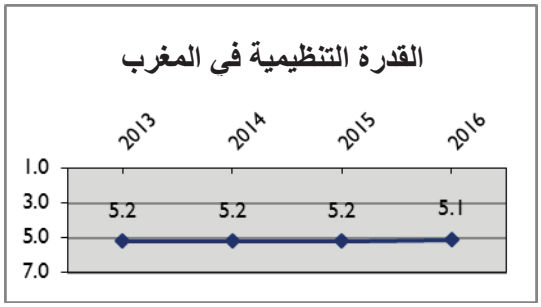

تطورت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل متواضع في عام 2016. يرجع هذا جزئيًا إلى التمويل المتزايد المقدم من وكالة التنمية الاجتماعية يتضمن نطاق اهتمامها تطوير القدرات لمنظمات المجتمع المدني. زادت ميزانية تطوير القدرات لهذه الوكالة من 1.75 مليون درهم مغربي في عام 2015 إلى 7.58 مليون درهم مغربي في عام 2016 حيث وضعت الحكومة هذا التمويل على رأس أولوياتها.

عَمِل عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني على تطوير أو تحسين الخطط الاستراتيجية في عام 2016. شاركت النخيل، على سبيل المثال، في وضع خطة استراتيجية أثناء العام، بينما اتخذت منظمة الحمامة البيضاء خطوات نحو مراجعة خطتها الحالية. في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لا تكون الجمعيات مؤهلة للإعانات والمنح إلا إذا كان لديها نظام سليم لإعداد التقارير وإذا كانت تقبل مبدأ المحاسبة. قامت منظمات المجتمع المدني مع مرور الوقت بتبني ممارسات معيارية مثل إنشاء نماذج منطقية وخطط عمل ومؤشرات أداء لتنفيذ المشاريع الممولة خارجيًا.

هناك القليل من الجمعيات هي التي تعمل على المستوى الوطني وتتضمن هذه جمعية مكافحة مرض الإيدز والجمعية المغربية للتضامن والتنمية، والجمعية المغربية لدعم وتعزيز المشاريع الصغيرة، وجمعية الفضاء الجمعوي التي تلبي المعايير العالية للقدرة التنظيمية والمهنية التي تسمح لهم بالوصول إلى التمويل الدولي. تعاني معظم الجمعيات الشعبية التي تقدم الخدمات من القدرة التنظيمية المنخفضة التي تؤثر بالسلب على فعاليتها واستدامتها.

في حين أن منظمات المجتمع المدني تحاول بشكل متزايد أن توظف موظفين بدوام كلي، إلا أن ندرة فرص التمويل طويل الأمد تجبرهم من حين لآخر على توظيف موظفين في وظائف بنظام الدوام الجزئي للعمل على المشاريع. يتم التعاقد مع الموظفين طبقًا لمتطلبات المشروع، وبمجرد أن يغلق المشروع يبحث الموظفون عن مشروع آخر داخل المنظمة أو يبحثون عن وظيفة جديدة.

تعتبر البنية التحتية الإليكترونية للمغرب سليمة وتمتد حتى إلى المناطق النائية. يمكن أن تستفيد منظمات المجتمع المدني من ميزة الاتصال البيني للإنترنت للمساعدة في تطوير أنفسها. يمكنهم أن ينتهزوا الفرصة لاستخدام أنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الاجتماعية للاستفادة بميزة هذه الشبكة الممتدة في جميع أنحاء البلاد والمؤلفة من محترفين يسعون للحصول على الدعم والتعلم لتحسين قدراتهم المؤسسية.

إن الافتقار إلى الإطار القانوني المتعلق بالعمل التطوعي يحد من مدى قدرة المتطوعين على توظيف المتطوعين واستخدام مهاراتهم لتقوية القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. أجرت اللجنة العليا للتخطيط في المغرب دراسة حديثة (عام 2014) تظهر أن 50 بالمائة من منظمات المجتمع المدني لا تمتلك مساحة مكتبية، وأن 90 بالمائة منها ليس لديها نظام محاسبي، ولا يوجد إلا 20 بالمائة هو الذي لديه معدات أساسية، وأن 20 بالمائة منها يعمل بميزانية سنوية أقل من 5,000 درهم مغربية (500 دولار).

السلامة المالية: 5.6

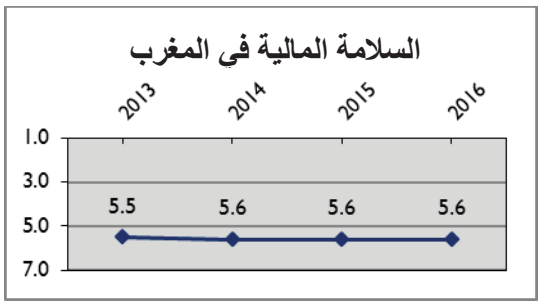

ظلت السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب بشكل عام كما هي في عام 2016. على الرغم من أن الحكومة السابقة أنشأت قسم مكلف بالمجتمع المدني داخل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فإن الحكومة تخطط لتنفيذ استراتيجية التمويل الجديدة لمنظمات المجتمع المدني. هناك منصة إليكترونية باسم (www.charaka-association.ma) تستضيف الإعلانات المتعلقة بكل فرص التمويل المتاحة من قطاعات وإدارات حكومية مختلفة (الوزارات، وكالة التنمية الاجتماعية، الرعاية الوطنية، ومؤسسة محمد الخامس). يسمح هذا لكل الجمعيات التي لديها اتصال بالإنترنت الوصول المتكافيء لفرص التمويل عن طريق عملية تنافسية وشفافة. تفيد وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بأنه في عام 2016، وصل تمويل الحكومة لمنظمات المجتمع المدني إلى ما يقدر بحواليّ ستة مليارات درهم مغربي في حين أن التمويل من المصادر الدولية (المنظمات غير الحكومية، ووكالات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) وصلت مليار درهم مغربي، بحيث يكون الإجمالي سبعة مليارات درهم مغربي (حواليّ 740 مليون دولار أمريكي).

بشكل عام يستهدف التمويل العام الخدمات المقدمة من جانب الجمعيات في الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل لا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية. يتضمن التمويل العام أيضًا مؤسسات الخدمة العامة للوزارات (مثل مؤسسة محمد السادس لتعزيز الأعمال الاجتماعية في التعليم والتدريب، ومؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة الصحة، إلخ.) والجمعيات الرياضية، وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة. هناك إجماع واسع على أن آليات التمويل الوطنية تفتقر إلى الشفافية ويحكمها المحاباة. بشكل عام، فإن منظمات المجتمع المدني الكبير العاملة في مجال حقوق الإنسان والمناصرة يتم تمويلها عادةً من جانب منظمات غير حكومية دولية.

لا يزال التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني يتدفق بدون تغييرات كبيرة فيما عدا زيادة طفيفة كنتيجة للمشاركة الحالية الحديثة نسبيًا للمغرب في الإصلاحات السياسية. لقد قدم الدستور الجديد والقوانين الجديدة لمنظمات المجتمع المدني مسئوليات زائدة في مراقبة عملية الإصلاح والمساهمة في وضع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. دعمًا لجهود الحكومة لزيادة مشاركة المجتمع المدني، قدّمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على سبيل المثال، حواليّ ثلاثة ملايين دولار كمنح مباشرة لخمسة منظمات مجتمع مدني بما في ذلك الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، والنخيل، والحمامة البيضاء، ومنتدى الزهرة، وحركة المواطنين البديلة لتقوية قدراتها على القيام بدور منظمات الدعم الوسيط والمشاركة مع الحكومة نيابة عن الموظفين والتقاسم في النهوض بالمديمقراطية التشاركية.

إن غياب استراتيجية لجمع التبرعات تُضعِف من استدامة منظمات المجتمع المدني. تعكس خطط جمع التبرعات الحالية مستوى المهنية لمنظمة مجتمع مدني ما ومدى كفائتها في دعم نفسها ماليًا. تأتي أكثر من 80 بالمائة من موارد منظمات المجتمع المدني من مساهمات أعضائها أو المتطوعين أو مجلس الإدارة والجمعية العمومية (حسب المندوبية السامية للتخطيط).

تقيت منظمات المجتمع المدني الصغيرة، خاصة تلك الموجودة في المناطق النائية – تقيت نفسها على المنح الصغيرة المقدمة من الحكومات المحلية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. غالبًا ما تضم هذه المنظمات جمعيات محلية تعزز من تعليم البنات وأنشطة الشباب والجمعيات الدينية المحلية. يعتبر هذا تمويل غير متكرر للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في تربية النحل، وتربية الماشية، وتعليم البنات، والحماية البيئية، والفعاليات الرياضية والثقافية. لا تضمن المنح المحلية الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني وهي تخضع للمحسوبية.

تقدر المندوبية السامية للتخطيط بأن حواليّ 90 بالمائة من منظمات المجتمع المدني ليس لديها أنظمة محاسبية. تعمل كل هذه الجمعيات الصغيرة تقريبًا على أساس إنفاق العوائد ولا تحتفظ بدليل محاسبي. في هذه المنظمات الصغيرة، يختار مجلس الإدارة أمين صندوق بشكل أساسي بناءً على الثقة والنزاهة والاعتماد على الذات. في أفضل السيناريوهات، يمكن أن تدير منظمة مجتمع مدني صغيرة سجلاتها المالية على صفحة إكسيل. تمتلك منظمات المجتمع المدني الكبيرة أنظمة للمعلومات المالية وتدير أموالها طبقًا لمعايير محاسبية وطنية. لكي تمتثل لمتطلبات المانحين، تتبع المنظمات الكبيرة العوائد والإنفاق وتخضع لمراجعات خارجية.

تواصل منظمات المجتمع المدني المغربية كفاحها لتأمين التمويل الملائم للنهوض بأهدافها. أثناء عام 2016، لم يكن هناك طفرات في كيفية إجراء منظمات المجتمع المدني لأعمالها التي قد يكون لها تأثير كبير على سلامتها المالية.

المناصرة: 3.8

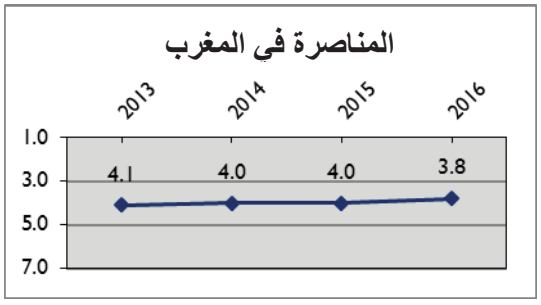

تبعت المناصرة اتجاهًا متزايدًا وديناميًا منذ تبني دستور عام 2011 والقوانين الجديدة التي تحكم مجموعات المجالس المحلية (القوانين الأساسية 111-14 و112-14 و113-14) والتي فتحت قنوات جديدة للمناصرة.

ضمّنت المغرب الحق في تقديم العرائض في دستورها الذي تم ترجمته إلى القوانين الأساسية واللوائح المختصة بالمجالس الإقليمية والقروية والبلدية. إن تقديم العرائض هي وسيلة مؤسسية لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين للتعبير عن أنفسهم في شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية. إنها ممارسة راسخة تمكّن المواطنين من التماس التغيير وتشكيل السياسة من المستوى الأدنى إلى الأعلى. هناك آليات أخرى تشاركية مثل التشاور العام وإنشاء لجان استشارية تتضمن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني تم إضفاء الصبغة المؤسسية عليها للعمل عن كثب مع المجالس المحلية.

تم تمرير هذه القوانين الجديدة في أغلبها في عام 2015، وتم الإعلان عنها في عام 2016. ساهمت هذه السياسات في الوعي المتنامي بدور المجتمع المدني في المناصرة. لقد سمح الانفتاح السياسي السائد والإصلاحات المؤسسية – ساعد منظمات المجتمع المدني على التفاعل على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. تعتبر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة متطورة وتتضمن الأولويات الوطنية حاليًا

مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة لتساعد على تعزيز الشفافية وتحسين المسائلة. وبالتالي فإن هذه الديناميات الجديدة التي تم إطلاقها محليًا ووطنيًا تتناول قضايا جديدة متعلقة بمخاوف المواطنين لتحسين الخدمات.

فيما يلي أمثلة على أنشطة المناصرة التي تم إجراؤها في عام 2016. أثناء الجلسة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأعضاء في اتفاقية التغيير المناخي والتي عُقدت في مراكش في نوفمبر من عام 2016، قام الائتلاف المغربي للعدالة المناخية بالشراكة مع لجان حقوق الإنسان المحلية والمراصد البيئية الإقليمية – قام بتنظيم فعاليات إقليمية للحشد والمناصرة في مجالات التغيير المناخي والعدالة المناخية.

أجرى ائتلاف "ربيع الكرامة" حملة مناصرة لمطالبة البرلمان لموائمة القانون الجنائي الذي أعدته الحكومة والقانون 103.03 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة مع المباديء العالمية لحقوق الإنسان. وقد تم سحب مسودتيّ القانونين بنجاح من النقاش العام لإعادة التقييم من جانب الحكومة.

ناصر "نداء الرباط"، وهو ائتلاف يتكون من 3,000 جمعية – ناصر لصالح إجراء إصلاحات على السياسات المتعلقة بالتمويل العام مثل تنفيذ استخدام منهجي للطلبات العامة من أجل العروض المقدمة للأنشطة الممولة من قبل الحكومة. في عام 2016، صرح الائتلاف في مذكرة موجهة إلى الحكومة أن قرارات التمويل ينبغي أن تستند إلى مباديء الفرص المتكافئة، والشفاية، وغياب تضارب المصالح، والمسائلة. أكد "نداء الرباط" أيضًا على أهمية تعزيز المناصرة وتحسين ظروفها والعمل طبقًا لاستراتيجية التشبيك التي تدعم مطالب المجتمع المدني وتؤثر على صنع القرار.

تم تشجيع مجال المناصرة والضغط أكثر عن طريق تبني آليات مشاركات المواطنين التي تسمح بصياغة السياسات العامة المحلية والوطنية ومراقبتها وتقييمها. على الرغم من هذه التطورات، لا تزال التفاعلات بين الحكومة والمجتمع المدني متبادلة مع التركيز على المنح الفردية أو العقود مع القليل من التفكير حول الأهداف طويلة الأمد.

لقد تم دعم دور المجتمع المدني أيضًا من خلال المشاركة في آليات المراجعة الدولية – والمراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان واتفاقية التخلص من كل أشكال التمييز ضد المرأة – التي وفرت المزيد من الديناميكية للمناصرة والضغط.

على المستوى المحلي، أدت الجهود الرامية إلى إنشاء منتديات للحوكمة التشاركية إلى تكوين الكثير من الجمعيات المحلية على مدار الحقبتين الماضيتين. كانت هناك أمثلة نجحت فيها هذه الجمعيات في المناصرة على نحو بارع من أجل مجتمعاتها وتأييد قضية الحكومة المحلية الأكثر محاسبة وشفافية. ومع ذلك، فإنه في كثير من الحالات، إن لم يكن في معظمها، يتم تقويض هذا الوعد المقدم لهذه الجمعيات حيث يتم الاستيلاء عليها من جانب الصفوة السياسية والاقتصادية. لقد تم استخدام الكثير من الجمعيات لبناء الدعم الانتخابي لعطاءات المجالس المحلية. علاوةً على ذلك، فإن النقص في الوصول إلى الميزانيات وغيرها من المعلومات ظل يمثل عقبة دائمة.

هناك اعتارف بين منظمات المجتمع المدني بأن المناصرة المبنية على الإنترنت تحتاج إلى تطويرها بشكل أفضل، حيث تمتلك إمكانية زيادة الدعم والوصول إلى جمهور أوسع.

تقديم الخدمات: 4.5

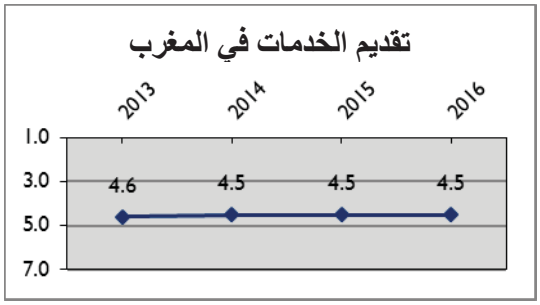

في عام 2016، ركّز تقديم الخدمات لمنظمات المجتمع المدني على التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق القروية والحضرية للبلاد. مع زيادة في التمويل من *التعاون الوطني*، وهي مؤسسة حكومية تدعم تقديم الخدمات عن طريق منظمات المجتمع المدني للفئات الضعيفة، زاد التمويل من 216 مليون درهم مغربي في عام 2015 إلى 237 مليون درهم مغربي في عام 2016. هذا هو المصدر الرئيس للتمويل الوطني لمقدمي الخدمات الذين يدعمون الفئات الضعيفة من السكان مثل المسنين والأطفال الأيتام والأفراد المعاقين والنساء والفتيات المعرضين للمخاطر والطلاب المعرضين للمخاطر. علاوةً على ذلك، زادت وزارة الصحة أيضًا من تمويلها في عام 2016. في عام 2015، منحت الوزارة 9.3 مليون درهم مغربي إلى 7 منظمات مجتمع مدني، وفي عام 2016 منحت 12.8 مليون درهم مغربي إلى 31 منظمة مجتمع مدني.

إن منظمات المجتمع المدني قادرة على تقديم الخدمات حتى في الأماكن التي تستطيع الحكومة تقديم الخدمات فيها. عن طريق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات الصحية مثل الدعم النفسي والبدني، والأدوية، والعلاج

بالمستشفيات إن لزم الأمر. علاوةً على ذلك، تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات الصحية مثل الغسيل الكلوي، والإقامة لمرضى الإيدز الذين يبحثون عن العلاج لهم ولأفراد أسرهم، وخدمات تنظيم الأسرة، واستشارة المرضى، إلخ. مقابل نصف تكلفة مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. إن منظمات المجتمع المدني قادرة على الوصول إلى الدواوير (القرى الصغيرة) والمقاطعات الفقيرة شبه الحضرية التي تفتقر إلى المستوصفات الصحية العامة. علاوةً على الخدمات الاجتماعية الأساسية، تقدم منظمات المجتمع المدني التدريب والمساعدة الفنية في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي.

يرتبط تقديم الخدمات أيضًا بالمهارات التنظيمية والفردية. يتسم مشهد منظمات المجتمع المدني المغربية بوجود منظمات مجتمع مدني راسخة تقدم التدريب وبناء القدرات في مدى من القطاعات مثل التنمية التنظيمية، وتقديم الخدمات الصحية، وتمكين المرأة.

على الرغم من أن هناك جدل دائر بين نشطاء المجتمع المدني حول دور منظمات المجتمع المدني إما كمقدمي خدمات أو كمناصرين للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإن كثيرًا من منظمات المجتمع المدني تقدم الخدمات بشكل فعّال. يعتبر هذا شائعًا على وجه الخصوص على المستوى المجتمعي في المناطق الريفية. تقابل فعالية هذه المنظمات كمقدمي خدمات على المستوى المجتمعي بنقص الاعتراف الرسمي من جانب الحكومة.

علاوةً على إفادة أعضائها، فإن الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني تتصل بالمجتمعات التي تتدخل فيها. مع وضع هذا في الاعتبار، فإن منظمات المجتمع المدني لا تفكر بعد حول الاستراتيجيات طويلة الأمد لتسويق خدماتها في المجتمعات التي لها حضور فيها بالفعل.

على المستوى المحلي، هناك اعتراف متزايد باستخدام منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الأساسية، لكن المسئولين المنتخبين لا يزالون يرونها منافسًا بدلًا من كونها مقدم مكمل للخدمات.

4.9: البنية التحتية

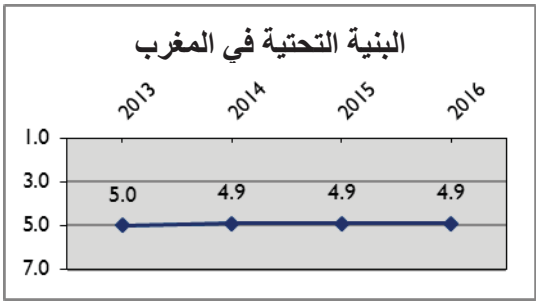

لقد بقيت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني بدون تغيير لعدة سنوات حتى الآن. على الرغم من وجود منظمات الدعم الوسيط مثل الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، فإن وجودها لا يزال محدودًا. تقع منظمات الدعم الوسيط في الرباط – القنيطرة، فاس مكناس، مراكش – صافي، وطنجة، وتطوان، لكنها تعمل على المستوى الوطني. من أمثلة منظمات الدعم الوسيط: الفضاء الجمعوي، ومنتدى المغرب البديل، ومعهد التدريب لوكلاء التنمية، وجمعية كارفور، وTanmia.Ma، وجمعية مكافحة مرض الإيدز، والمنظمة الأفريقية لمكافحة الإيدز، والنخيل، والحمامة البيضاء، ومنتدى الزهراء. وهي تقدم الدعم التنظيمي للمنظمات غير الحكومية والتدريب على بناء القدرات لمتطوعيها وموظفيها.

ومع ذلك، فإن خدماتها تقتصر على مناطق معينة بناءً على اتفاقيات التمويل، وهي تقدم لعدد محدود من المنظمات المحددة مسبقًا في إطارات شراكة مرتبطة بمصادر تمويلية مختلفة وأصحاب مصلحة. على سبيل المثال، تعمل الجمعية المغربية للتضامن والتنمية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في منطقتين من مناطق المغرب وتعمل في مناطق أخرى في البلاد على مشاريع أخرى.

إن الجمعيات الواقعة في المناطق النائية ليس لديها دراية بمنظمات الدعم الوسيط، ولديها وصول قليل أو منعدم إلى خدمات هذه المنظمات. تمتلك منظمات الدعم الوسيط برامج توعية ضعيفة لذلك فإن منظمات المجتمع المدني التي لا تقع بالقرب منهم يكون لديها القليل من الفهم بماهية هذه المنظمات وبما تقدمه. لا تزال احتياجاتها – من ناحية المعلومات، والمشورة القانونية، والتدريب، والتمويل – غير ملباه.

تعتمد برامج منظمات الدعم الوسيط على أجندات المانحين. على الرغم من أن هناك ائتلافات قوية وشبكات فإنها لا تقدم دائمًا إمكانيات التواصل المستمر وتبادل المعلومات. لا تعتبر أنشطة تنمية القدرات لمنظمات المجتمع المدني الأقوى. في الواقع، لا تخرج هذه المنظمات خارج نطاق التدريب قصير الأمد إلا نادرًا، ولا تشترك في المتابعة أو التدريب على تطبيق الدروس المستفادة في الوضع الحقيقي إلا نادرًا.

هناك برامج جارية لتقوية البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب التي من المتوقع أن تؤتي ثمارها في السنوات القادمة. لقد تم إطلاق العديد من برامج بناء القدرات بقيادة منظمات الدعم الوسيط على المستوى الوطني لزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. يدعم مشروع دعم المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – يدعم منظمات المجتمع

المدني وشبكاتها للمناصرة والمشاركة في المعارض الوطنية والإقليمية والمحلية. يشجّع برنامج دعم المجتمع المدني التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. أكمل الاتحاد الأوروبي أيضًا مشروعًا عَمِل فيه مع منظمات الدعم الوسيط لزيادة المشاركة السياسية للمرأة والمكافحة ضد الصور النمطية المتحيزة ضد المرأة، وتحسين وصول المرأة إلى الدعم القانوني.

4.3: الصورة العامة

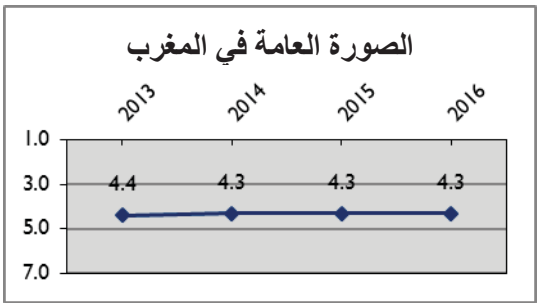

يتمتع المجتمع المدني بشكل عام بصورة عامة إيجابية بين المواطنين المغربيين. وليس هناك مؤشر بأن هذه الصورة تغيرت في عام 2016. ومع ذلك، فإن المنظمات المنشأة فقط لغرض الوصول إلى التمويل عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا ترقى غالبًا للتوقعات. يرجع هذا إلى المنح الموزعة بشكل غير سليم من جانب السلطات المحلية وسوء إدارة الأموال من جانب الجمعيات. على سبيل المثال، في غياب كامل لقواعد الشفافية والمحاسبة، يمكن أن ينشأ مسئول محلي جمعية جديدة، وعادةً ما تكون مكونة من الأصدقاء المقربين، وأفراد الأسرة، والعملاء، ثم كصانع قرار يتجاهل تضارب المصالح ويدعم هذه المنظمة الجديدة لتفوز بمنحة يكون المسئول المحلي هو صانع القرار في هذه المنحة.

في عام 2016، أجرى برنامج دعم المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استطلاع رأي تضمن 2,000 شخص عبر المغرب لدراسة التصورات التي يحملها المغربيون لكفاءة وأداء الجمعيات. أظهرت هذه الدراسة أن المواطنين يعتقدون بوجه عام أن منظمات المجتمع المدني تدافع عن مصالحهم وأن المواطنين على وعي بما تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجتمعاتهم. كان نصف المشاركين تقريبًا مهتمين باستقلالية منظمات المجتمع المدني فيما يخص إما الحكومة المحلية أو الحكومات الأجنبية وأن هناك قدر معين من الريبة بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. عند مقارنتها بالأحزاب السياسية، نجد أن الموطنين لديهم تصور أفضل عن منظمات المجتمع المدني بمعنى أنهم يعتقدون أنهم أقرب إلى المواطنين وبالتالي فهم يلبون احتياجاتهم.

في السنوات الأخيرة، لعبت وسائل الإعلام دورًا هامًا في إطلاع المجتمع على مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، وتقوم منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد باستخدام وسائل إعلام متنوعة بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة، والصحف الإلكترونية، والتلفزيون الوطني، والعديد من محطات الراديو. هناك برامج إعلامية تركّز على الأنشطة الاجتماعية مثل برنامج الراديو الوطني مع الشباب. علاوةً على ذلك، فقد ألقت الصحف الإلكترونية الضوء على المنظمات التي تعمل على المستوى المجتمعي. تميل وسائل الإعلام إلى تغطية الأحداث ذات الحضور العالي مثل التعبئة والاجتماعات والمؤتمرات. تعتبر تغطية أنشطة منظمات المجتمع المدني أكثر وضوحًا أثناء الاحتفالات بالأيام الوطنية (يوم المرأة العالمي، ويوم المياه العالمي، ويوم الصحة العالمي، إلخ.) أو الأحداث الوطنية مثلما حدث عندما استضافت المغرب المؤتمر 22 للدول الأعضاء في اتفاقية التغير المناخي. وتم إيلاء اهتمام إعلامي خاص لأول يوم وطني للمجتمع المدني (13 مارس). في هذا اليوم، ألقت وسائل الإعلام الضوء على العمل الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني من أجل المنفعة العامة.

لا تزال وسائل الإعلام الحكومية وتلك الموالية للحكومة، والصحف، والقنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية – لا تزال خارج نطاق وصول منظمات المجتمع المدني ذات وجهات النظر المختلفة حول قضايا متعلقة بحرية التعبير وحقوق الإنسان. يُطبق شبه الحظر هذا ليس فقط ضد المنظمات الوطنية مثل العدل والإحسان (جمعية دينية متعصبة)، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ولكن أيضًا ضد المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. غالبًا ما تقع المحطات التلفزيونية التي تبث من خارج المغرب، مثل فرنسا 24، في مشاكل مع الحكومة عندما تستضيف نشطاء المجتمع المدني المغربيين على الهواء لعرض آرائهم.

تفتقر منظمات المجتمع المدني من وقت لآخر إلى خطة توعية، مما يجعلها عرضة للإجحاف بناءً على التصورات السلبية غالبًا. يترتب على غياب استراتيجية إعلامية واضحة في القطاع ذات الصلة تغطية إعلامية متقطعة.

لقد أصبح من الشائع للجمعيات استخدام الأدوات المتاحة مجانًا على الإنترنت كبديل للمواقع الإلكترونية. تستخدم الكثير من المنظمات صفحة فيسبوك تستطيع من خلالها التفاعل مع الجمهور في المغرب وبالخارج مجانًا.

عادة ما يكون لدى الجمعيات التي تتلقى إعانات مالية كبيرة ومنح من مانحين أجانب مواثيق أخلاقية ومدونات سلوك. يعتبر امتلاك هذه المستندات والامتثال لأحكامها عاملًا حاسمًا في تعزيز الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني.

الضفة الغربية وقطاع غزه

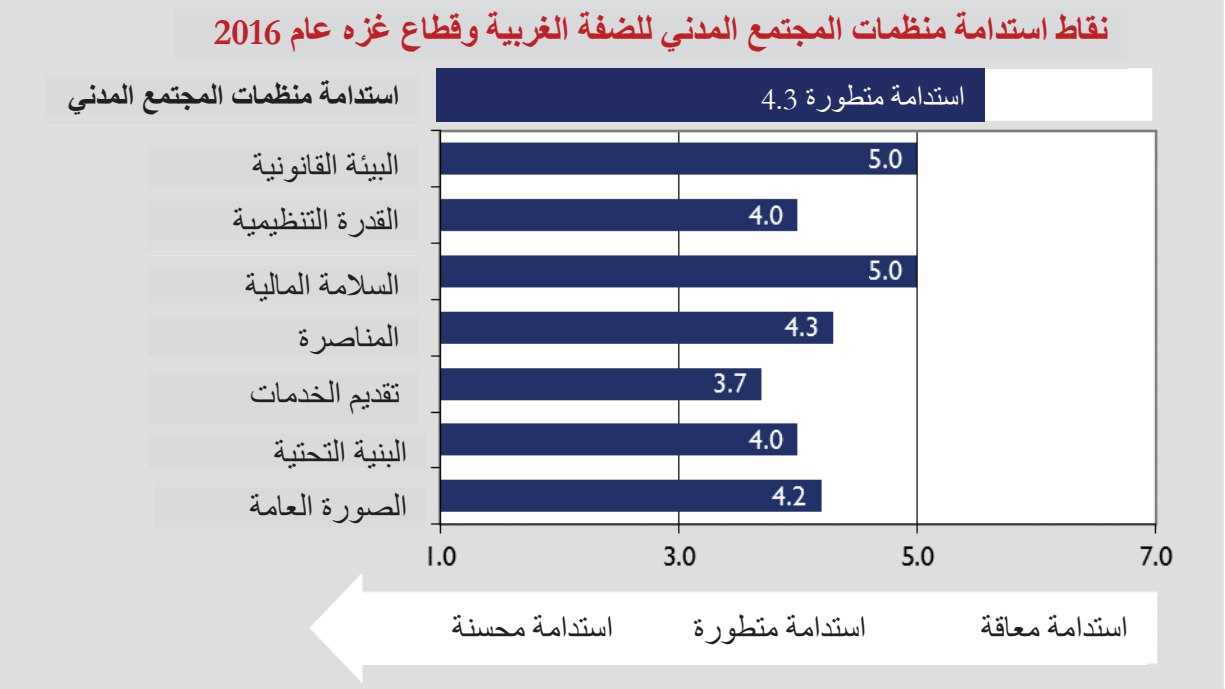

استدامة منظمات المجتمع المدني: 4.3

حقائق البلد

السكان: الضفة الغربية - 2,747,943 نسمة / قطاع غزة - 1,795,183 نسمة (إحصائية يوليو 2017)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 4,300 دولار (إحصائية 2014 لكلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة)

مؤشر التنمية البشرية: 114 (2016)

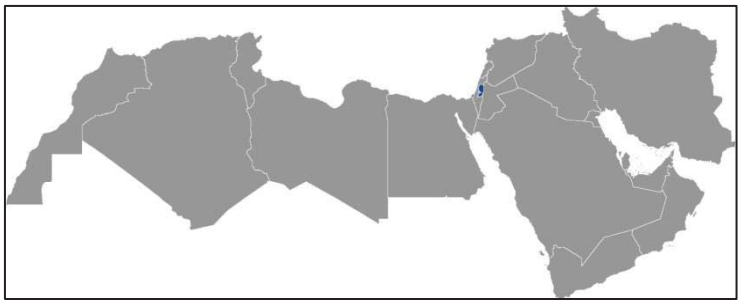

في عام 2016، واصلت الضفة الغربية وقطاع غزة تعرضها لسلسلة من التحديات المطولة والأزمات العاجلة. ظل العنف منخفض المستوى بين الفلسطينيين والإسرائيين حاضرًا في النصف الأول من عام 2016. في مارس، دعا المعلمون في الضفة الغربية إلى إضراب وضع النقابات وحلفائها (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني) في خندق واحد ضد حكومة السلطة الفلسطينية. نتج عن السخط الشعبي ضد حكومة حماس أيضًا احتجاجات ومظاهرات في غزة وكان يرجع بشكل كبير إلى أزمة الكهرباء التي ازدادت سوءًا في عام 2016.

في أوائل العام، أعلنت السلطة الفلسطينية بأن الانتخابات المحلية سوف تُعقد في الضفة والقطاع في مارس. كان من الممكن أن تصبح هذه الانتخابات الأولى من نوعها على مستوى البلاد منذ عام 2006، وقد جددت الأمل في الإصلاح بين سلطتي حماس والسلطة الفلسطينية المتعاديتين. رفضت حماس الخطة المقترحة، رغم ذلك، وتم تأجيل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى. واصلت منظمات المجتمع المدني المناصرة من أجل استمرار الانتخابات حتى نهاية العام لاسيما في الضفة الغربية. إن التغييرات المتوقعة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الأراضي الفلسطينية عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر بما في ذلك الاعتراف المحتمل للقدس كعاصمة لإسرائيل ساهم بشكل إضافي في التوترات السياسية بين الفلسطينين في نهاية عام 2016. أدت البيئة السياسية المتقلبة ببعض المسئولين الحكوميين إلى المحاولة وتعزيز سيطرة الدولة عن طريق السعي لفرض قيود إضافية على قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل.

استمرت التحديات الاقتصادية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك. إن الحصار المفروض على غزة من جانب إسرائيل يقيد بشدة من فرص التوسع الاقتصادي ويحصر التوظيف. يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك 26.9 بالمائة من الفلسطينين عاطلين

عن العمل، مع كون المعدل في غزة (41.7 بالمائة) أكثر من نصف المعدل في الضفة الغربية (18.3 بالمائة). هناك أربعة من بين كل عشرة شباب عاطلين عن العمل. مثّل الفقر والحرمان فرصًا لمنظمات المجتمع المدني لترسيخ نفسها بشكل أكبر كمقدم خدمات موثوق به ولبناء روابط أقوى وصورة أكثر إيجابية بين المستفيدين. كان التحول إلى تقديم الخدمات مصحوبًا بتحول إلى نموذج التمويل المبني على المشاريع، مما أدى رغم ذلك إلى اعتماد أكبر على أولويات المانحين.

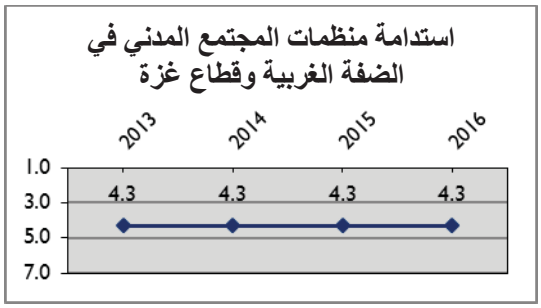

أفادت وزارة الداخلية أن هناك 2,793 منظمة مجتمع مدني مسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2015، وهي آخر أرقام متاحة. تعمل غالبية هذه المنظمات على المستوى المحلي وهي متركزة في المناطق الحضرية والمراكز الإدارية مثل رام الله والقدس ومدينة غزة. تقدم منظمات المجتمع المدني مدى واسع من الخدمات للمستفيدين خارج مراكزها، بما في ذلك المدن الأخرى والمناطق الريفية وإن كان ذلك يتم بمستوى أقل من التشغيل.

البيئة القانونية: 5.0

على الرغم من المراسيم القديمة والتضييقات العرضية، فإن البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني بوجه عام ظلت مستقرة في عام 2016. لا تزال منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية تواصل الاستفادة من قانون ممكّن وداعم بشكل عام ينبطق على كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة. تمتلك كلتا الحكومتين السلطة القانونية لتمارس سيطرة أكبر على المجتمع المدني لكنها تمتنع بشكل عام عن عمل هذا. في عام 2016، شعرت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية بالتشجيع على وجه الخصوص عن طريق قدرتها على تنظيم حملة حول التأمين الاجتماعي وإضراب المدرسين بدون مواجهة حظر صريح على هذه الأنشطة وكذلك الفرصة المترتبة على ذلك من تفاوض حول قانون تأمين اجتماعي جديد. في غزة، يعتقد الخبراء أن هناك سهولة مماثلة حدثت في عام 2016 حيث عملت حركة حماس وقوات الأمن التابعة لها بطريقة أقل صدامية فيما يخص منظمات المجتمع المدني. يرجع هذا جزئيًا إلى أسباب سياسية ضغطت على حماس للسماح لحكومة الوحدة بالعمل وتقديم الخدمات في غزة وهي أيضًا انعكاس للضغط المحلي والدولي المتزايد الذي تواجهه حماس نظرًا لمزيد من التدهور في الظروف المعيشية.

يحكم منظمات المجتمع المدني في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة قانون مختص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية (قانون رقم 1 لعام 2000 والذي نطلق عليه فيما بعد اسم "قانون منظمات المجتمع المدني". يعتبر القانون من أكثر القوانين تمكينًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يفرض القانون على منظمات المجتمع المدني التسجيل لدى وزارة الداخلية لكنه ينص على عملية تسجيل مبسطة وحماية قانونية من الرفض التعسفي لطلب التسجيل. بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، لا يمكن رفض المنظمات عن طريق بتاطؤ المسئولين، على سبيل المثال، حيث إن إخفاق الوزارة في الاستجابة في تأكيد التسجيل بعد مدة شهرين يترتب عليه التسجيل التلقائي. إذا رفضت الوزارة طلب تسجيل، يجب عليها أن تقدم تفسيرًا ويمكن أن يستأنف المتقدم ضد القرار في المحكمة. بشكل مماثل، لا يمكن لأحد أن يحل المنظمة إلا الوزير من خلال أمر خطي، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تفند القرار في المحكمة. أثناء الاعتراض القانوني على القرار، يُسمح لمنظمة المجتمع المدني بمواصلة العمل.

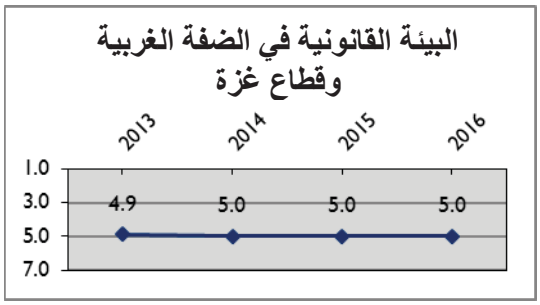

على الرغم من المواد الممكنة في القانون، فإن منظمات المجتمع المدني ليست محصنة من العقبات القانونية والقيود. في السنوات الأخيرة، زادت حكومتا السلطة الفلسطينية وحماس من الأعباء على تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها وتمويلها من خلال اللوائح والقرارات الوزارية والممارسة الرسمية. بحجه منع النشاط المحظور، على سبيل المثال، أصدر مجلس الوزراء مرسومًا يطبق قانون مكافحة الفساد على عمل منظمات المجتمع المدني مما ألقى بعقبات لوجستية وإدارية إضافية على جماعات المجتمع المدني وأخضعها لمزيد من السيطرة الحكومية. تفرض القوانين المتخذة في السنوات الأخيرة متطلبات جديدة للتسجيل أيضًا بما في ذلك معلومات تفصيلية عن مؤسسي منظمات المجتمع المدني والتحقق الإضافي من حاملي جوازات السفر الإسرائيلية أو الأجنبية. تعقّد هذه المتطلبات من العملية التي هي سلسلة وسهلة في ظل قانون منظمات المجتمع المدني. طبقًا للوائح الجديدة التي تم تمريرها من جانب مجلس الوزراء، يجب على المنظمات أن يكون لديها مستندات وإيصالات ضرائب معتمدة من وزارة المالية. في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعوق تنفيذ المسئولين الحكوميين للقانون واللوائح من عملية التسجيل. غالبًا ما يطلب مسئولو الوزارة وثائق إضافية من منظمات المجتمع المدني في نهاية فترة إبداء الرأي التي تمتد لشهرين مما يسبب تأخيرات.

تعيق المواد القانونية الأخرى من عمل جماعات المجتمع المدني. يفرض قانون الاجتماعات العامة على أي مجموعة تنظم مظاهرة أن تحصل على موافقة من سلطات الدولة قبل عقد فعاليتها بمدة ثمانية وأربعين ساعة على الأقل. تعتمد السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضًا على بقايا أكثر غموضًا من القانون الجنائي 2 للأردن ومصر لتضييق الخناق على الاجتماعات غير المرخصة أو غير المرغوبة. تحد القيود المفروضة على حرية الحركة من جانب السلطات الإسرائيلية المدنية والعسكرية أيضًا من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية لا سيما في غزه.

تعقّد التوترات السياسية بين الإدارات المختصة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأمور أكثر. غالبًا ما تمارس السلطات في إحدى المنطقتين سلطة شبه قانونية لإعاقة تشكيل وعمل منظمات المجتمع المدني وأمثالها من المنظمات المتوائمة مع غرمائهم السياسيين في المنطقة الأخرى. يمكن أن يتراوح هذا من التدقيقات الأمنية المرهقة للموظفين أثناء التسجيل، على سبيل المثال، إلى تجميد منظمات المجتمع المدني والحسابات المصرفية لأعضاءها أو مصادرة أموالها. على سبيل المثال، في أبريل، طلبت إدارة حماس في غزة وثائق إضافية من المجلس النرويجي للائجين بما في ذلك معلومات من الممكن أن تكون حساسة حول الموظفين. حثّ هذا المطلب المجلس النرويجي للاجئين بتعليق عملياته بشكل مؤقت.

بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، تُعفى المنظمات من الضرائب والرسوم الجمركية. ومع ذلك، فإن الانقسام بين حكومتيّ الضفة الغربية وقطاع غزة قد خلق مشاكل لكثير من المنظمات التي تحاول الحصول على إعفاء. في كثير من الحالات، يكون لزامًا على منظمات المجتمع المدني أن تدفع الضرائب ورسوم التسجيل لكلتا الحكومتين من أجل الحفاظ على حالتها القانونية. علاوةً على ذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تحافظ على تصنيف مميز لمنظمات معينة. على سبيل المثال، قد تكون أحد المنظمات قادرة على التسجيل كمنظمة غير هادفة للربح في غزة لكنها تعتبر منظمة هادفة للربح في الضفة الغربية، الأمر الذي يؤثر على عبئها الضريبي. لا تكون حالة المنفعة العامة متاحة لمنظمات المجتمع المدني.

يُسمح لمنظمات المجتمع المدني كسب الدخل من خلال تقديم الخدمات والقيام بذلك بشكل أساسي في قطاعات الصحة والتعليم. يُسمح لها أيضًا بتقديم العطاءات على العقود الحكومية، وإن كان الدفع مقابل هذه العقود غالبًا ما يتأخر.

غالبًا ما تعتمد منظمات المجتمع المدني على المساعدة القانونية متى كان ذلك ممكنًا لمساعدتها على الإبحار في متاهة القوانين واللوائح والمراسيم. تعتمد القدرة على الوصول إلى المساعدة القانونية بشكل كبير على الموارد المالية والإدارية للمنظمة. عادة ما تكون المنظمات الكبيرة ذات الموارد الموسعة قادرة على الاستفادة من هذه الحماية بشكل أكبر من المنظمات الأصغر والجماعات المتقلقلة من الناحية المالية. تأتي المساعدة القانونية عادةً في شكل العيادات القانونية وإن كانت المنظمات تقلق بشأن جودة المحامين المتاحين عند الأخذ في الاعتبار المستوى المنخفض من التعويض المقدم للمحامين في هذا المجال بشكل عام.

القدرة التنظيمية: 4.0

ظلت القدرة التنظيمية عبر القطاع مستقرة نسبيًا بشكل عام في عام 2016. مقارنة بالسنوات الماضية، بدأ عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني بتبني خطط استراتيجية كان كثيرٌ منها استجابة لمتطلبات المانحين الدوليين ويمكن أن تعتمد على مجموعة من المتطوعين للمساعدة في المساعي المجتمعية. ومع ذلك، فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على تنفيذ خططها الاستراتيجية ظل محدودًا سواءً كان ذلك يرجع إلى القيود المالية أو العيوب الإدارية وظلت منظمات المجتمع المدني تكافح لجذب الموظفين الذين يعملون بدوام كامل.

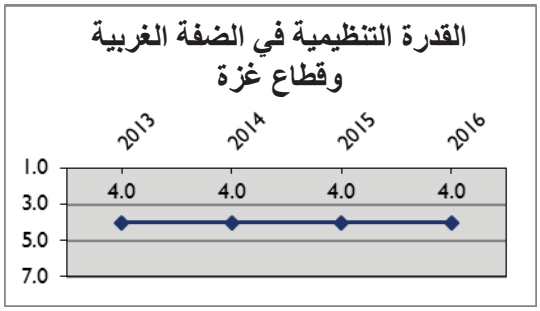

تواجه منظمات المجتمع المدني في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة مشاكل تنظيمية متعلقة بالإدارة والتوعية وبناء القواعد الشعبية. بالنسبة لبعض منظمات المجتمع المدني، مثل تلك التي تعمل في المنطقة ج (تحت السيطرة الإسرائيلية)، شجّع التركيز الزائد على المجتمعات المحلية ومبادرات القواعد الشعبية على بناء روابط أكبر مع الدوائر الشعبية المحلية. ومع ذلك، نظرًا لأن الكثير من المنظمات تعمل على أساس كل مشروع على حده ونظرًا لأن المشاريع تميل إلى أن تكون مؤقتة، تجد الكثير من منظمات المجتمع المدني صعوبة في الحفاظ على روابطها بالدوائر الشعبية. بمجرد أن تتبدد الأموال وتنقضي المشاريع، تصبح شبكات وارتباطات منظمات المجتمع المدني أكثر ضعفًا. تكون هذه المشكلة حادة على وجه الخصوص في غزة حيث المجتمعات فقيرة بشكل متزايد ومنظمات المجتمع المدني لا تستطيع الاعتماد على التبرعات المحلية لتخفيف القصور في التمويل للحفاظ على المشاريع نشطة.

زاد العمل التطوعي للشباب على مدار العام الماضي. دفع سوق العمل الراكد الكثير من الشباب الفلسطيني إلى العمل التطوعي كوسيلة للبقاء نشطاء ولتطوير المهارات والخبرات وبناء علاقات. في الوقت نفسه، يلاحظ خبراء المجتمع المدني أن حركية المحترفين داخل المنظمات قد تراجعت حيث ترك عدد أقل من قادة منظمات المجتمع المدني مناصبهم للانتقال إلى وظائف حكومية. نتيجة لذلك، غالبًا ما تكون فرص التطوع هي السبيل الوحيد للشباب ليصبحوا مشتركين في منظمات المجتمع المدني. ينعكس هذا على كلٍ من الدخول المحدود والحركية المحدودة في منظمات المجتمع المدني وكذلك لتفضيل منظمات المجتمع المدني العمالة غير مدفوعة الأجر.

يقدر الخبراء بأن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني قد وضعت شكل ما من أشكال الخطط الاستراتيجية. الكثير من المجموعات محفزة لعمل هذا بسبب متطلبات المانحين. يكون هذا الأمر شائعًا على وجه الخصوص في غزه حيث جماعات المجتمع المدني المشتركة في الإغاثة الإنسانية وتقديم الخدمات تعتمد على دعم المانحين. على الرغم من انتشار الخطط الاستراتيجية إلا أن المنظمات غالبًا ما تكافح لتنفيذ هذه الخطط بشكل سليم. يمكن أن تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى التمويلات الكافية لتحقيق الأهداف والرؤية التي تمليها الخطة الاستراتيجية والتي تكون غالبًا طموحة بشكل مفرط. يمكن إعاقة تنفيذ الخطط الاستراتيجية أيضًا بواسطة العوامل الخارجية بما في ذلك العقبات القانونية وشبة القانونية التي تقيد عمل منظمات المجتمع المدني.

بموجب قانون منظمات المجتمع المدني، يضم مجلس منظمات المجتمع المدني ما بين سبعة وثلاثة عشر عضو ليسوا من بين الأعضاء الذين يحصلون على مقابل من المنظمة ويجب أن يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة شهور على الأقل. في حين أن القانون ينص على أنه يجب انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، فإن منظمات المجتمع المدني لا تلتزم دائمًا بهذا المتطلب. غالبًا ما يتم اختبار أعضاء مجلس الإدارة بسبب صلاتهم الشخصية لاسيما صلاتهم بمصادر التمويل المحتمل في مقابل اختيارهم بناءً على رؤيتهم وقدراتهم. نتيجة لذلك، في كثير من المنظمات، تخصص الإدارة سلطاتها إلى حدٍ ما بشكل قانوني إلى مجلس الإدارة في حين لا يشترك أعضاء مجلس الإدارة بشكل فعّال في حكم المنظمة.

تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في جذب الموظفين الدائمين. يتضمن موظفو معظم المنظمات خليط من الموظفين الذين يعملون بدوام كامل أو دوام جزئي وكذلك متطوعين. تمثل القيود المالية واحدة من أكبر العقبات في طريق جذب عمال يعملون بدوام كامل. تجعل الرواتب المنخفضة، خاصة بالمقارنة بالمنظمات الدولية غير الحكومية – تجعل الكثير من المنظمات أقل تنافسًا في جذب المواهب. علاوةً على ذلك، تجعل طبيعة العمل بنظام كل مشروع على حده لكثير من المنظمات – من غير العملي لمنظمات المجتمع المدني أن تحتفظ بموظفين يعملون بدوام كامل. يوفر التعاقد مع الموظفين عند الحاجة لمنظمات المجتمع المدني المرونة ويساعدها على البقاء قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وإن كان هذا يحد من جاذبية القطاع للموظفين المحتملين الذين يردعهم غياب الأمن الوظيفي.

تتمتع كل منظمات المجتمع المدني تقريبًا بالوصول إلى المعدات المكتبية المتطورة بما في ذلك الدخول على الإنترنت والهواتف الذكية والبارمج المكتبية. تجد المنظمات الأصغر صعوبة أكبر في الاستثمار في التحديثات المنتظمة وغيرها من التحسينات على قاعدتها التكنولوجية.

السلامة المالية: 5.0

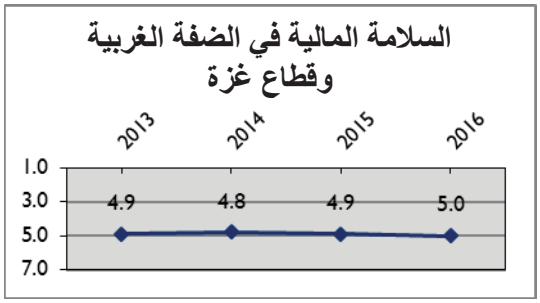

ظلت السلامة المالية تمثل تحديًا لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016، مما يعكس الصعوبات الاقتصادية ككل التي تواجه الأراضي الفلسطينية. يعتبر التمويل المحلي غير كافٍ لمساندة معظم المنظمات وإن كان القطاع الخاص لا يزال يقدم بعض الدعم من خلال مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات. تخلق الفرص المتقلبة والأولويات المتغيرة بين المانحين الدوليين والمقرضين جوًا من الشك بين منظمات المجتمع المدني. يتم تعويض بعض المنظمات عن العجز باستخدام أموال من الحكومة وإن كان هذا مثّل تحديات جديدة لاستقلالية منظمات المجتمع المدني وصورتها العام.

يتسم التمويل المحلي المقدم لمنظمات المجتمع المدني بعدم الانتظام وغالبًا ما يمثّل وسيلة غير كافية لتغطية نفقات منظمات المجتمع المدني. يقدم القطاع الخاص شيء من التمويل لمنظمات المجتمع المدني من خلال مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات. في داخل القطاع المصرفي والمالي، يقوم بنك فلسطين، وبنك القدس، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وسوق فلسطين للأوراق المالية، والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار، وباديكو القابضة – يقومون بتخصيص جزء من ميزانياتهم السنوية لأنشطة المجتمع المدني. تتشارك باديكو القابضة على سبيل المثال مع منتدى شارك للشباب في برامج لزيادة توظيف الشباب.

توفر التبرعات الخيرية من الأثرياء والمؤسسات أيضًا بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومشاريعها ولكن بدرجة أقل. ثمة أحد الأمثلة على هذا هو مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية التي توزع الأموال على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لتنفيذ مشاريع خيرية في

قطاعات التعليم والرعاية الصحية والثقافة والاحتياجات الخاصة علاوةً على تنفيذ مشاريعها الخاصة. توفر مؤسسة القطان بشكل مماثل الدعم لمنظمات المجتمع المدني في قطاعيّ التعليم والثقافة. يقدم الأفراد أيضًا الدعم المالي والعيني للفقراء التي يتم تمريرها أحيانًا عن طريق منظمات المجتمع المدني. ليس من الممكن قياس درجة هذه المساهمات مع ذلك لأنها تمر بدون توثيق في أغلبها.

في غياب تمويلات كبيرة مقدمة من القطاع الخاص أو المساهمات الخيرية، تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير على تمويل المشاريع من المانحين الدوليين. نتيجة لذلك، تكون حظوظ منظمات المجتمع المدني مرتبطة بأولويات المانحين ويمكن للتخفيضات في أو التحولات في التمويل لقضايا مختلفة أن تترك المنظمة بدون مصدر دخل أساسي. في عام 2016، استرجع العديد من المانحين الأساسيين مساعدتهم أو أعادوا توجيهها لخدمة أهداف أخرى. تعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أحد أكبر موارد الدعم المالي للضفة الغربية وقطاع غزة وقد قلت من أموالها المنفقة من 355 مليون دولار في عام 2015 إلى 284 مليون في عام 2016. تراجع التمويل المقدم من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة من 74.5 مليون جنية إسترليني في عام 2015 إلى 68.7 مليون جنية استرليين في عام 2016 في حين أن التمويل المقدم من الوكالة النرويجية للتنمية الدولية تراجع من 629.7 مليون كرونر نرويجي إلى 572.4 مليون كرونر نرويجي على مدار نفس الفترة.

علاوةً على ذلك، فإن التمويل المخصص للمجتمع المدني يتم توزيعه بشكل كبير عن طريق المقاولين الدوليين والمنظمات الدولية غير الحكومية ولا تصل هذه الأموال إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطسنية إلا إذا كانت في شكل منح فرعية / عقود فرعية ويمكن إهمال الهيئات المحلية بالكلية إذا قامت منظمات المجتمع المدني باللجوء إلى تنفيذ المشروع بشكل مباشر. غالبًا ما ينتقل دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال المنظمات المنفذة مثل فيالق الرحمة أو منظمة مجتمعات عالمية. يذهب تمويل الاتحاد الأوروبي أولًا إلى وكالات دولية مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). هناك صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك)، وهي مانح إقليمي، ينفّذ مشاريع تنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة تركّز على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وغالبًا ما يتم ذلك بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني محلية مثل جمعية الرعاية الاجتماعية. في عام 2016، خصص هذا الصندوق 2.8 مليون دولار لصالح برامج في الأراضي الفلسطينية خُصص منها 1.25 مليون دولار للشراكة مع الجهات الفلسطينية المحلية الفاعلة.

نتج عن الاعتماد على تمويل المانحين انعدام في الأمن المالي بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية مع ترك تلك المنظمات التي لا تستطيع تأمين تمويل كافي في حالة ضعف مالي. في عام 2016، اعتمدت جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية ومركز حقوق العاملين والديمقراطية بكثافة على التمويل الأجنبي وأُجبروا تحت ضغط الظروف المالية إلى تسريح الموظفين. علاوةً على ذلك، يحد التمويل بنظام كل مشروع على حده من قدرة منظمات المجتمع المدني على التخصص مع بحث منظمات المجتمع المدني عن مشاريع في مجالات متنوعة. يضر التمويل الأجنبي أيضًا بالصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني حيث يُنظر إليها على أنها أقل ارتباطًا بمجتمعاتها المحلية.

لقد تلقت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل بيت الشعر في جريشو، تمويلات حكومية لدفع رواتب موظفيها وغيرها من التكاليف التشغيلية. ومع ذلك، تنظر بعض الجماعات إلى التمويلات الحكومية على أنها فرصة للتدخل الحكومي الزائد والتأثير في القطاع. قد يُتوقع من منظمات المجتمع المدني المتلقية للدعم تنفيذ مشروعات متوائمة مع توقعات الحكومة أو تقديم فرص علاقات عامة لشخصيات في الحكومة. يُضعِف هذا الأمر من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بشكل مستقل ويؤثر سلبًا على صورتها العامة كذلك.

يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بكسب الدخل عن طريق تقديم الخدمات رغم أن هذا يكون مقصورًا بشكل كبير على قطاعيّ الصحة والتعليم. استنتجت دراسة ترسيم خريطة المجتمع المدني التي أجراها الاتحاد الأوروبي عام 2015 بإن حواليّ 40 بالمائة من منظمات المجتمع المدني تكسب الدخل من رسوم الخدمات. تحصل منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل منتظم رسوم العضوية. انتهت دراسة ترسيم خريطة المجتمع المدني عام 2015 إلى أن 70 بالمائة من المنظمات المجتمعية تحصّل هذه الرسوم. ومع ذلك، لا تمثّل تدفقات هذه العوائد غالبًا إلا دعم رمزي.

يفرض قانون منظمات المجتمع المدني على المنظمات أن ترفع تقارير مالية سنوية إلى وزارة الداخلية. من أجل الامتثال لهذا المتطلب، تحتفظ منظمات المجتمع المدني بأنظمة إدارة مالية أساسية، وتقوم من بين أشياء أخرى بأرشفة العقود والإيصالات وكعوب شيكات الرواتب. تستخدم الكثير من المنظمات برامج محاسبية وتعتمد على خدمات محاسبين محترفين. إن فرض متطلبات إضافية للتسجيل والعمل كما هو مفصل آنفًا يجعل أنظمة الإدارة الفعالة حتى أكثر ضرورة. تعكس التقارير المالية السنوية لمنظمات المجتمع المدني القدرات التنظيمية والتكنولوجية لهذه المنظمات. تقوم المنظمات الكبيرة ذات الحضور النشط على الإنترنت بنشر تقارير باللغتين العربية والإنجليزية بينما المنظمات الصغيرة ذات القدرة التكنولوجية الأقل فتصارع على المواكبة. ومع ذلك، فإنه حتى بين المنظمات الراسخة، فإنه ليس من الغريب للتقارير المالية أن تكون متأخرة لمدة عام أو عامين.

المناصرة: 4.3

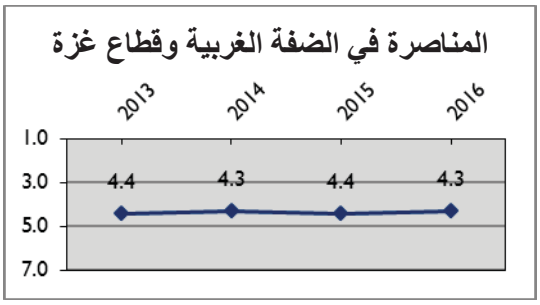

ظلت قدرة المجتمع المدني على المناصرة مقيدة في عام 2016، لكنها تحسنت عن العام السابق. أدت الخصومة القائمة بين حكومتيّ الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جعل كلا الحكومتين غير متسامحتين مع النقاد بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الموجهة نحو المناصرة. أدى إغلاق المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو الفرع التشريعي المنتخب من الحكومة الفلسطينية في عام 2007 إلى إزالة وسيلة حاسمة للضغط والمشاركة بشكل مباشر مع المشرعين. في غياب هيئة تشريعية عاملة ومسئولة، انتقلت سلطة صنع القرار إلى المسئولين في وزارات متنوعة، وقد تم تعيينهم جميعًا أو استخدامهم عن طريق عملية تخلو من المشاركة الشعبية. نتيجة لذلك، فإن أهداف المناصرة في الحكومة أقل مسئولية تجاه الدوائر الشعبية مما يُضعِف فعالية المجتمع المدني كجهة مناصرة.

تكافح منظمات المجتمع المدني للتعاون مع الحكومة الفدرالية. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني يتم تضمينها أحيانًا في التخطيط الوطني، فإنها لا تحصل إلا على القليل من الفرص الحقيقية للمشاركة. تحسّن الموقف إلى حدٍ ما في عام 2016 مع إطلاق السلطة الفلسطينية ووزاراتها لمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الجديدة لقطاعات مختلفة بما في ذلك التعليم والصحة والتنمية. هناك عدد من منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك منظمات محلية مثل جمعية الرعاية الاجتماعية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية الضمير لحقوق الإنسان، وكذلك المنظمات الدولية مثل الأنروا – شاركت في عملية صياغة هذه الاستراتيجيات. علاوةً على ذلك، فإن التكرارات الحالية للخطط الوطنية العديدة والاستراتيجيات، والذي كان الأبرز منها خطة التنمية الوطنية، انتهى في عام 2016، مما تطلب صياغة استراتيجيات جديدة وإنشاء المزيد من الفرص للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

في حين أن التعاون على المستوى الفدرالي لا يزال نادر نسبيًا بشكل عام وليس له قيمة، تنسّق منظمات المجتمع المدني بشكل أوسع مع الهيئات المحلية. تقوم منظمات المجتمع المدني بدور المستشار بشكل منتظم وتضطلع بمسئولية تقديم التعليقات على التخطيط المحلي وتقديم الخدمات ووضع السياسات.

تشترك العديد من منظمات المجتمع المدني في المراقبة والمناصرة المتعلقة بحقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي. يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان)، العضو الفلسطيني في منظمة الشفافية الدولية – يقوم بنشر تقارير عن الفساد داخل الأراضي الفلسطينية. تقوم منظمة الحق والمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان بالمناصرة حول القضايا الحقوقية وتنشر تقارير عن الحقوق والحريات في حين يشترك المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمهن القانونية (مساواة) في مناصرة مرتبطة بالقضاء وفصل السلطات. هناك منظمات مجتمع مدني أخرى مثل معهد الأبحاث التطبيقية – القدس والجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشئون الدولية تقدم الخدمات الأكاديمية والبحثية. تنسم مجموعة المناصرة في المجتمع المدني بالنشاط والظهور على الجبهة الدولية. تركّز أنشطة منظمات المجتمع المدني هذه على المناصرة من أجل حقوق الأطفال والحريات في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات التي قادها ائتلاف واسع من منظمات المجتمع المدني ومنظمات مثل أوقفوا الجدار والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال – فلسطين.

لعبت مناصرة منظمات المجتمع المدني دورًا هامًا في حل إضراب المدرسين في الضفة الغربية في عام 2016. بدأ الإضراب في مارس كمضاهرة ضد الأجور المنخفضة وإخفاق الحكومة في تلبية الالتزامات التي قطعتها على نفسها بعد إضراب سابق. عقب الاستجابة الغليظة من جانب السلطات الفلسطينية للإضرابات، أصدرت العديد من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك منظمة الحق بيانات تعلن فيها دعمها للحق في التظاهر السلمي وتدعو السلطة الفلسطينية لبدء حوار مع المضربين. وقد تم اعتبار حل الإضراب الذي تضمن تعهد من جانب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لتنفيذ زيادة مقدارها 10 بالمائة ومراعة الاتفاقية التي حلت إضراب المدرسين في عام 2013 – تم اعتبارها انتصارًا للقوى غير الحكومية وجهود منظمات المجتمع المدني.

كان لمنظمات المجتمع المدني أيضًا نجاحات ملحوظة في عام 2016. على سبيل المثال، ناصرت منظمات المجتمع المدني لإلغاء قانون الضمان الاجتماعي وتمرير قانون معدل. كانت النسخة الأولى من القانون التي تم تبنيها في فبراير عرضة للانتقاد ورجع ذلك إلى أن المجتمع المدني كان مستثنى من صياغته، وأيضًا بسبب المخاوف حول محتواه. استجابة لذلك، اتحدت منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات غير الحكومية الفاعلة مثل المرصد والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية وجبهة العمل التقدمية الفلسطينية لتشكيل الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي. عبر سلسلة من الإضرابات، والجلسات الاحتجاجية، وحملات التوعية الإعلامية، وغيرها من أشكال المناصرة، نجحت الحملة في إقناع الحكومة لإلغاء القانون، ثم قامت الحكومة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني بصياغة قانون معدل تم تبنيه في شهر نوفمبر.

كانت هناك جهود ضغط أخرى أقل نجاحًا. على سبيل المثال، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تعبئة الدعم وتشكيل الوعي ومراقبة الأنشطة الانتخابية في الطريق إلى الانتخابات المحلية والتي كان مقررًا لها أصلًا شهر أكتوبر. عندما تم تعليق الانتخابات أول مرة، احتجت جماعات المجتمع المدني بصوت عال وأصدرت العديد من أبرز منظمات المجتمع المدني بيانًا تطالب فيه بعقد الانتخابات المحلية في الموعد المقرر لها. وفي نهاية المطاف، رفضت حماس إعلان السلطة الفلسطينية بأن تُعقد الانتخابات في عام 2017 مما ترك الانتخابات معلقة إلى أجل غير مسمى.

لا تمتلك منظمات المجتمع المدني إلا قدرة محدودة على التأثير على القوانين التي تحكم عملها وإن كان هناك بعض المبادرات التعاونية في عام 2016. في يناير، اجتمعت السلطة الفلسطينية، ولجنة منظمات المجتمع المدني (هيئة حكومية) وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الرائدة – اجتمعت في اجتماع طاولة مستدير لمناقشة بيئة العمل. في حين أن الحكومة أشارت إلى أن هناك سياسات جديدة سوف تصدر لإبطال متطلبات مرهقة في الترخيص والتسجيل، فإن هذه التغييرات لم تمرر أبدًا.

تقديم الخدمات: 3.7

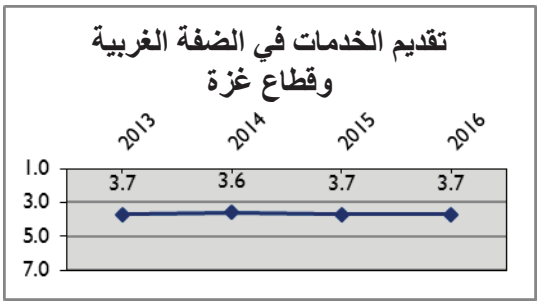

واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات إضافية في تقديم الخدمات في عام 2016 تتعلق بتقلص الموارد والدور المحدود التي تؤديه مقارنةً بالمنظمات الدولية غير الحكومية وإن واصلت المنظمات تقديم مجموعة واسعة من السلع والخدمات لفئة واسعة من المستفيدين. يعتبر تقديم الخدمات من منظمات المجتمع المدني حاسمًا على وجه الخصوص في المنطقة ج وغيرها من المناطق النائية للضفة الغربية التي لا تقدم فيها الحكومة الخدمات بشكل متسق. إن البيئة الحالية، التي تشكلت على وجه الخصوص بواسطة فجوات في حكم السلطة الفلسطينية والتدمير الواسع الحاصل في غزه من الصراعات السابقة قد شجّعت منظمات المجتمع المدني على تنويع الخدمات التي يقدمونها. لقد ساهم هذا إلى تراجع في التخصص مع ذلك وتسريع التحول إلى نموذج عمل منظمات المجتمع المدني بناءً على كل مشروع على حده. على وجه الخصوص في غزه، تجد منظمات المجتمع المدني أنفسها بشكل متزايد تقدم خدمات إنسانية مرتبطة بالإنعاش البشري مثل المساعدة الطبية والنفسية. تتضمن منظمات المجتمع المدني الأشهر التي تقدم الخدمات الطبية برنامج الصحة النفسية المجتمعية في غزه واتحاد لجان العمل الصحي. في السنوات الأخيرة، قامت منظمات المجتمع المدني أيضًا بتقديم خدمات مختلفة كوسائل لتأمين تمويل المانحين. مرة أخرى، يكون هذا أكثر حدة في غزة التي يقوم فيها المانحون بشكل متكرر إلى تحويل الأموال التي يخصصونها لمشاريع معينة لمعالجة الأزمات الإنسانية الملحة. تتبع الكثير من منظمات المجتمع المدني التمويل وتعيد توجيه أنفسها إلى قطاعات مختلفة طبقًا لذلك.

في السنوات الأخيرة تولت المنظمات غير الحكومية الدولية تقديم الكثير من الخدمات الحرجة المتعلقة بسبل المعيشة الاقتصادية والمرونة والإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزه. لا تقدم الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية المنح الفرعية أو العقود الفرعية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية المحلية ذات الخبرة في القطاعات المعنية بدلًا من اللجوء إلى تنفيذ المشاريع بشكل مباشر. لقد قامت المنظمات المحلية الفلسطينية ومركز معاً للتنمية ومجموعة المياه الفلسطينية وكذلك جمعية وكالات التنمية الدولية وهي أحد المنظمات الدولية – قامت بانتقاد هذه المبادرات على أساس أنها تتجاهل الجهات المحلية الفاعلة ولأنها أقل فاعلية. في غزة، تدير الأمم المتحدة بشكل واسع آلية إعادة إعمار غزة وتفوض المسئوليات الرئيسية والمهام المتأصلة في إعادة الإعمار إلى منظمات وهيئات المنظمات الدولية المانحة. كثيرًا ما تقوم هذه الهيئات بإسناد العمل من الباطن إلى المنظمات غير الحكومية الدولية بدلًا من إسنادها لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب الدخل عن طريق تقديم السلع والخدمات. كما أشرنا سابقًا، فإن معظم المنظمات التي تفيد أنفسها من هذه الفرصة متركزة في مجالات الصحة والتعليم. تقوم جمعية المحامين الفلسطينيين والعيادات القانونين في عدة جامعات بما في ذلك الجامعة العبرية والجامعة الإسلامية في غزة بتقديم الخدمات القانونية سواءً الخيري منها أو مدفوع الأجر. تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني خدماتها مجانًا إنطلاقًا من درايتها بأنها تمثل شبكة أمان للكثير من الفلسطينيين الضعفاء الذين لديهم موارد مالية محدودة. يعد أحد الأمثلة على هذا هو اتحاد لجان العمل الصحفي في غزة التي تدفع بشكل منتظم مقابل المصاريف الطبية للفلسطينيين الفقراء المحتاجين للرعاية الصحية. تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية أيضًا خدمات الإغاثة الإنسانية المجانية. على سبيل المثال، تقدم فيالق الرحمة الدعم الغذائي للأسر الموجودة في غزه.

لقد طور المجتمع المدني الخدمات التي تستهدف قطاع عريض من الجمهور، قطاع يتضمن الأفراد المحتاجين وكذلك ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والمجتمع الدولي. يتضمن مجال الخدمات للأفراد الرعاية الصحية والمساعدة الغذائية والتعليم والمساعدة القانونية. هناك منظمات مثل مركز تطوير منظمات المجتمع المدني قد أعدت تقارير لتعزيز تنسيق أكبر مع القطاع الخاص، ويقوم ممثلو القطاع الخاص بشكل منتظم بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والتعاقد معهم عند الاشتراك في برامج المسئولية الاجتماعية للشركات.

يتفاوت اعتراف الحكومة بخدمات منظمات المجتمعات المدني ودعمهم لهذه الخدمات على حسب المستوى والمكان. تميل الهيئات البلدية بشكل أكبر إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات بشكل أكبر من الهيئات والمؤسسات الفدرالية. تعترف البلديات والحكومات المحلية بأن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما تكون لديها ميزة نسبية عند تنفيذ المبادرات في ضوء ما لديها من روابط شعبية وعلاقة بمجتمعاتها. إن حكومة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تكون بوجه عام أقرب للتعاقد مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات من حكومة حماس. غالبًا ما تعمل منظمات المجتمع المدني والحكومة في غزه في نطاقات منفصلة، وتحذر المنظمات من تحدي إدارة حماس أو المخاطرة بإثارة غيظها بالاشتراك في أنشطة قد تعتبرها حماس متمردة.

البنية التحتية: 4.0

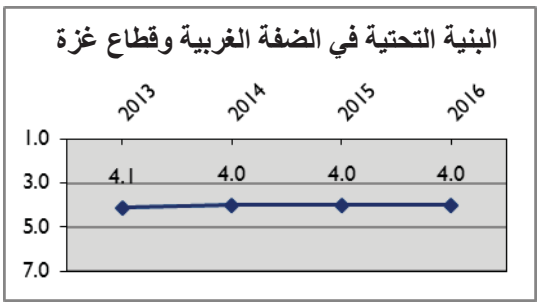

ظلت البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مستقرة في عام 2016، وإن كان هناك علامات على التحسن في بناء الائتلافات والعمل التعاوني. هناك العديد من منظمات الدعم الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة تدعم منظمات المجتمع المدني. تتضمن هذه المنظمات الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، والشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية في غزه، والاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية والمعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية. توزع منظمات الدعم الوسيط المعلومات بين منظمات المجتمع المدني وتنسق فيما بينها وتقدم دعم مفيد على وجه الخصوص إلى المنظمات المجتمعية التي تعمل في المناطق النائية والمناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية والخاضعة لقوانين وقيود إضافية. تقدم منظمات الدعم الوسيط أيضًا بما في ذلك منظمات المساعدة الدولية المساعدة القانونية الحرجة لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني. تقدم منظمة الميزان على سبيل المثال التدريب القانوني لمنظمات المجتمع المدني.

بوجه عام، فإن المنظمات المحلية التي تشترك في تقديم المنح تتبع لهيئات دولية أو تُمول منها. إن الأمانة العامة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تقع في رام الله هي برنامج مشترك للمانحين تحت رعاية الدنمارك وهولندا والسويد والسويد. قدّمت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بتمويل مقدم من الاتحاد الأوروبي منحًا إلى منظمات المجتمع المدني في عام 2016 لتنفيذ أنشطة رفع وعي وتعبئة الناخبين استعدادًا للانتخابات المحلية. في الماضي، قدّمت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومركز تطوير المنظمات غير الحكومية منحًا إلى منظمات المجتمع المدني كجزء من التكرارات العديدة لمشروع المنظمات غير الحكومية الممول من البنك الدولي.

توجد الائتلافات عبر المجتمع المدني وهي فعّالة بوجه عام في التنسيق بين جهود منظمات المجتمع المدني، فالمجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، هو ائتلاف مكون من واحدة وعشرين منظمة مجتمع مدني تعمل في مجالات حقوق الإنسان والحريات. في مارس من عام 2016، قررت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومنظمة أمان واللجنة الفنية لحقوق المرأة – قررت تكوين ائتلاف يُسمى مجموعة إدارة الأزمات في ردة فعل على القرارات الحالية والإجراءات المتخذة من جانب الفرع التنفيذي في السلطة الفلسطينية. دعت المجموعة بشكل مجمل لمزيد من الشفافية والدور الموسع للمجتمع المدني في صياغة التشريع.

تعتبر منظمات المجتمع المدني التدريب فعّالًا ومتاحًا بشكل واسع في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني الواقعة في غزة تواجه تحديات عند محاولة إرسال الأفراد إلى الخارج للتدريب أو تسهيل الدخول للمدربين إلى غزة، وقد حدا هذا الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الاعتماد على التدريب عن بعد. تقدم العديد من الجهات الفاعلة التدريب بما في ذلك منظمات الدعم الوسيطة الأكبر ذات الموارد الأكثر كفاءة مثل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني مثل جمعية الضمان الاجتماعي التي تقوم بدور الشركاء المنفذين لوكالات التنمية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي. يركّز التدريب المرتبط بوكالات التنمية الدولية بشكل منتظم على إدارة المشاريع مثل بناء قدرة منظمات المجتمع المدني على تنفيذ المشاريع وتقديم عطاءات على العقود الجديدة، أو على مواضيع مثل مناهج العمل المستندة إلى حقوق الإنسان. غالبًا ما يركز التدريب المقدم من الجهات الفاعلة المحلية على تقوية مهارات محددة ومواضيع الحكم الرشيد مثل الأخلاقيات وإعداد التقارير المالية.

تواصل منظمات المجتمع المدني التشارك مع هيئات في قطاعات أخرى. تتضمن المهارات العامة للربط مع القطاع الخاص التعاون من خلال برامج المسئولية الاجتماعية للشركات. طبقًا لجمعية البنوك في فلسطين، فإنه في عام 2015، خصص القطاع المصرفي 5.6 مليون دولار لبرامج المسئولية الاجتماعية للشركات وتشارك مع 652 منظمة مجتمع مدني. تتشارك منظمات المجتمع المدني أيضًا مع المؤسسات الأكاديمية بما في ذلك جامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم والجامعة الإسلامية في غزة. تأخذ الشراكات مجموعة متنوعة من الأشكال بما في

ذلك التعاون في المنتديات المشتركة في نشر أصوات بعضهم البعض وتوزيع الطلاب الذين يؤدون خدمة المجتمع، وتقديم الدورات التدريبية حول الإدارة المالية لمنظمات المجتمع المدني.

الصورة العامة: 4.2

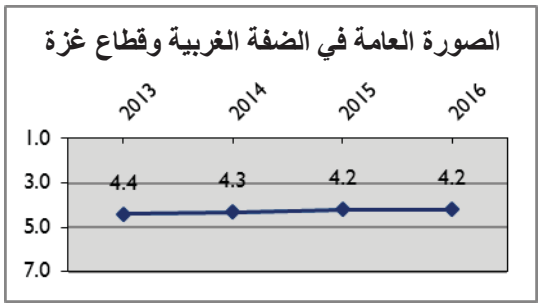

تتمتع منظمات المجتمع المدني بوصول منتظم إلى التغطية الإعلامية ويُطلب منها المشورة للحصول على وجهات نظرها. إن مشاركة منظمات المجتمع المدني في المناصرة على المستوى الوطني تعتبر في الغالب أحد المواضيع الجذابة للصحفيين وغيرها من المصادر الإعلامية. علاوةً على ذلك، تتقاطع مناصرة بعض منظمات المجتمع المدني على الحريات الأساسية مع مصالح وسائل الإعلام التي تواجه أحيانًا القمع والرقابة من جانب السلطات الحكومية. يجمع المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، على سبيل المثال، الإحصائيات حول اعتقال الصحفيين وإلقاء القبض عليهم وتنشر بانتظام تقارير عن حالة الإعلام. أدى اعتقال الصحفيين وتعذيبهم في عام 2016 إلى إصدار بيانات عامة من جانب العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية بما في ذلك اتحاد الصحفيين الفلسطينيين والضمير حول مسئولية حكومات الضفة الغربية وقطاع غزة في احترام حقوق الإنسان.

لا تتمتع منظمات المجتمع المدني بنفس العلاقة مع الإعلام التابع للحكومة رغم ذلك. نظرًا لأن القطاعات المعينة المتوائمة مع الحكومة لا تسعى لعمل مقابلات مع قادة منظمات المجتمع المدني لإجراء المقابلات أو البرامج، فإن المنظمات تركّز على تطوير العلاقات مع قنوات التلفزيون ومحطات الراديو المحلية. تسمح العلاقات مع هذه الوسائل بفرص لمنظمات المجتمع المدني لكسب التركيز الإعلامي في حين ترتبط بشكل مباشر أكثر مع الدوائر الشعبية.

يكن الجمهور التقدير لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني. لقد لعب المجتمع المدني بشكل تقليدي دورًا رئيسًا في السياسات المجتمعية والوطنية. يساهم دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الأساسية والإنسانية عادةً بشكل مجاني – يساهم في التصور الإيجابي عن منظمات المجتمع المدني لدى الجماهير. ترتبط الآراء السلبية الموجودة بشكل كبير بتصورات خاصة بالتأثير الخارجي غير الملائم إما من جانب المانحين أو الحكومة.

أما بين إدارتيّ الضفة الغربية وقطاع غزة فإن المسئولين الحكوميين لا يزالون في ريبة من نوايا منظمات المجتمع المدني لا سيما في سياق المناصرة ضد سياسات الحكومة مثل دعم منظمات المجتمع المدني لإضراب المعلمين ومعارضتهم لقانون الضمان الاجتماعي المبدئي. تتجلى هذه التصورات من حين لآخر في الإجراءات العقابية المباشرة مثل ممارسة التضييق والإعاقة من جانب الدولة. تعتبر العلاقة مع الشركات أكثر إيجابية كما يظهر من ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات للعديد من الشركات.

تستخدم منظمات المجتمع المدني الإعلام الاجتماعي بشكل فعّال لإيصال ونشر رسائلها. يقدم مركز التطوير الإعلامي في جامعة بيرزيت أيضًا التدريب لمنظمات المجتمع المدني على الاتصال وكيفية المشاركة مع الإعلام.

وضعت منظمات المجتمع المدني الرائدة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في غزة، والمعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية، الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، مركز تطوير المنظمات غير الحكومية وأمان – وضعت مدونة قواعد سلوك لعملها وتم صياغتها أول مرة في عام 2007 ومراجعتها في عام 2015. تتضمن المدونة العديد من الأدلة لمساعدة منظمات المجتمع المدني الطموحة في تلبية المعايير الراسخة. يوفر مركز تطوير المنظمات غير الحكومية أيضًا المساعدة الفنية والاعتماد لمنظمات المجتمع المدني التي تمتثل مع المدونة. في عام 2016، تقدمت سبعون منظمة إلى مركز المنظمات غير الحكومية للحصول على الاعتماد، نجح منها ثلاثة وعشرون منظمة مما جعل العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني المعتمدة لامتثالها مع المدونة إلى 673 منظمة.

اليمن

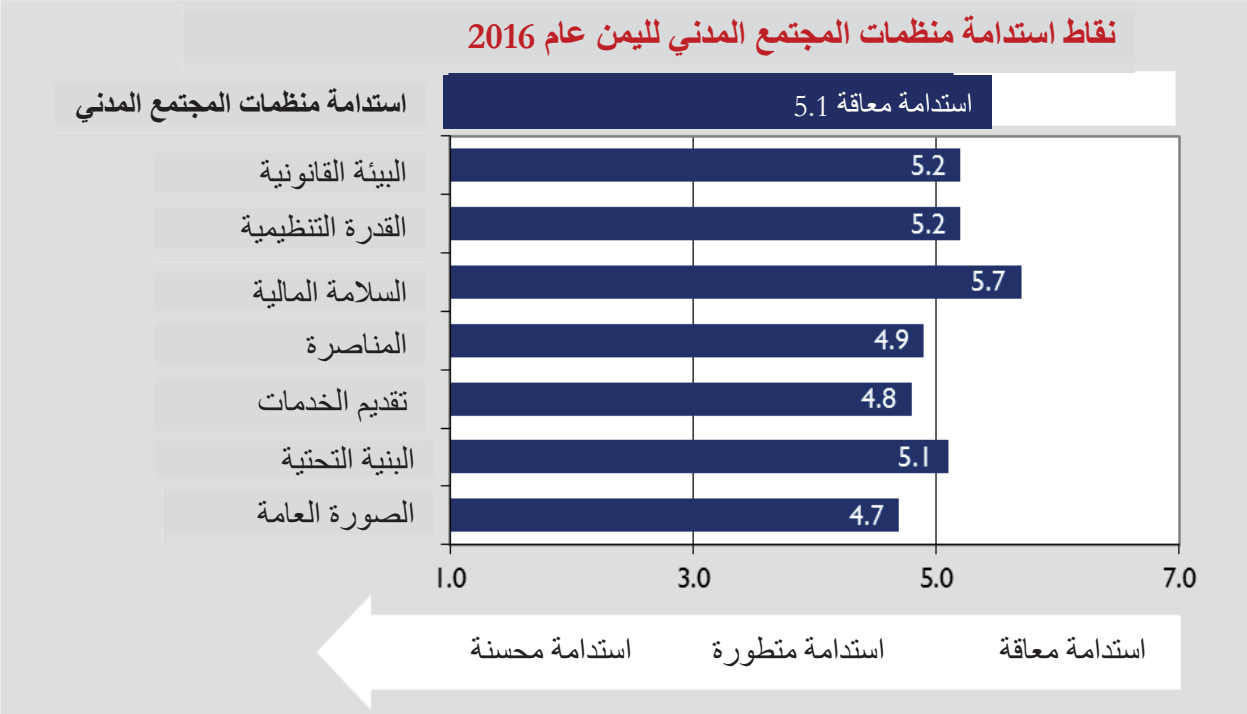

استدامة منظمات المجتمع المدني: 5.1

حقائق البلد

العاصمة: صنعاء

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 28,036,829 نسمة

إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة لشرائية): 2,400 دولار

مؤشر التنمية البشرية: 168

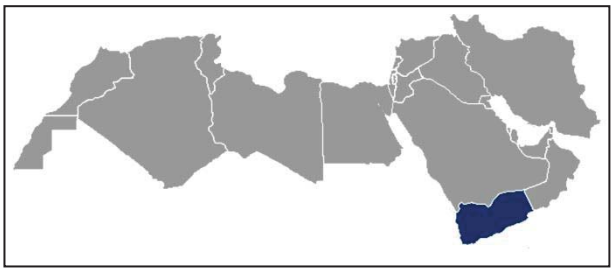

ظلت اليمن غارقة في حرب أهلية مع تدخل دولي موسع في عام 2016. استمر النزاع المدني بين أنصار الحكومة الجمهورية لليمن تحت قيادة الرئيس هادي والمتمردين الحوثيين في حين واصل الائتلاف التي تقوده السعودية هجماته التي تضمنت ضربات جوية وقتال بري. فَشَل المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جمع الأطراف في اتجاه اتفاقية سلام ولا تزال أشكال عديدة من القيود تعيق وصول إمدادات الغذاء والدواء والمساعدة الإنسانية الأكثر طلبًا إلى محتاجيها. بعد مرور عامين من بداية الحرب، واجهت اليمن دمارًا واسعًا وآلاف من القتلى المدنيين مع غياب انتصار عسكري حاسم لأيٍ من الجانبين.

كان التطور السياسي الأهم في عام 2016 هو تشكل حكومة جديدة في المنفى بقيادة رئيس الوزراء أحمد بن داغر وتكليف نائب رئيس جديد لحكومة المنفى، وهو علي محسن الأحمر. شكّل الحوثيون في الوقت نفسه حكومة الخلاص الوطني بتمثيل متساوٍ من الحوثيين وأعضاء المؤتمر الشعبي العام والحزب الحاكم السابق المنحاز للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

منذ خريف عام 2016، ورواتب 1.2 مليون موظف حكومي تُدفع على نحو متقطع. واجه الموظفون الحكوميون الذين تقدموا بشكاوى إمكانية الإجراءات العقابية. على سبيل المثال، تم إلقاء القبض على سبعة وعشرين جنديًا أحتجوا على تأخر رواتبهم في صنعاء. وضعت أزمة السيولة المزيد من السكان في نطاق الفقر مع زيادة في أعداد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى 18.8 مليون نسمة وأجزاء من السكان على حافة المجاعة.

واصل قطاع منظمات المجتمع المدني العمل على الرغم من البيئة الأمنية والمالية الصعبة. قيّد الصراع الدائر من وصول منظمات المجتمع المدني إلى بعض مناطق البلاد وقلل من قدرتها على الوصول إلى المجتمعات التي في حاجة ملحة للمساعدة. علاوةً على الموقف الأمني

المتقلقل، أثّرت أزمة السيولة بشكل مباشر على القطاع حيث أجبرت الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تأخير تنفيذ المشاريع نظرًا للعجز في النقد. كانت الإمدادات من الغذاء والدواء أيضًا نادرة مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وزيادة الصعوبة على منظمات المجتمع المدني في شراء الكميات الكافية في حدود ميزانيات المشاريع.

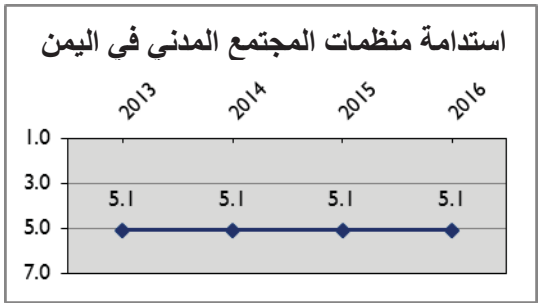

لقد كان للأزمة الجارية أيضًا تأثيرٌ سلبيّ على العلاقات بين الشمال والجنوب في البلاد مع تداعيات على منظمات المجتمع المدني. ظلت معظم أجزاء الجنوب بما في ذلك صنعاء وإب والحديدة تحت سيطرة الحوثيين في حين خضعت سيطرة المدن الرئيسية في الجنوب بما في ذلك عدن تحت سيطرة الحكومة الجمهورية لليمن. تقع أغلبية منظمات المجتمع المدني ومقرات الوكالات المانحة في الشمال. ومع ذلك، فإن هناك منظمات لها أفرع في الجنوب في مدن مثل المكلا وعدن. إن النزعة الإقليمية المتنامية التي صاحبت الحرب الأهلية قد خلقت بيئة عدائية لمنظمات المجتمع المدني هذه في كلا الجزئين من البلاد.

تراجعت بعض مجالات استدامة منظمات المجتمع المدني في عام 2016. تدهورت البيئة القانونية نظرًا للقوانين الجديدة والممارسات المقيّدة، كما عانت قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات أيضًا، وكان هذا يرجع بشكل كبير إلى القيود الأمنية المتزايدة. ساهم شك الحكومة المتنامي في تراجع الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني كذلك. وفي المقابل، أدى دعم المانحين للمساعدة الإنسانية إلى تحسينات في كلٍ من القدرة التنظيمية والسلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني. أدى زيادة المعرفة والإدارة الأفضل والتحالفات الجديدة إلى تحسن في البنية التحتية التي تدعم القطاع كذلك.

طبقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، كان هناك حواليّ 12,000 جمعية ومؤسسة مسجلة في عام 2016. تم إنشاء الكثير من المنظمات الجديدة أثناء العام لمعالجة الأزمة الإنسانية والمساعدة في تقديم الدعم. من بين العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني المسجلة، لا يوجد إلا أقلية صغيرة تقع في المدن الجنوبية – 436 في حضرموت، على سبيل المثال، وسبعة عشر فقط في عدن. نظرًا للموقف الأمني في الجنوب، من الصعب جدًا التيقن من موثوقية البيانات حول منظمات المجتمع المدني التي تقع هناك. وبالتالي، ونظرًا لأن أغلبية منظمات المجتمع المدني تقع في الشمال، فإن التقرير يركّز بشكل أساسي على منظمات المجتمع المدني التي تقع في الشمال.

البيئة القانونية: 5.2

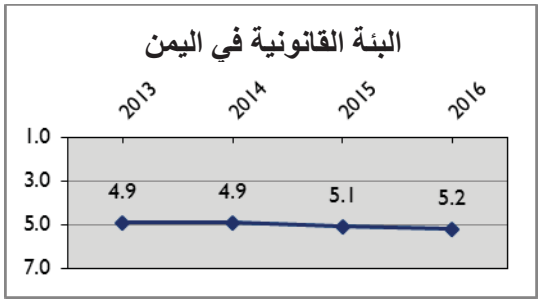

تراجعت البيئة القانونية التي تحكم منظمات المجتمع المدني مع تدهور الموقف السياسي والأمني على الأرض. واجهت منظمات المجتمع المدني بعض العقبات الإضافية في التسجيل في ظل القانون وفي الامتثال للوائح وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتعامل مع التضييق الرسمي.

تواصل منظمات المجتمع المدني العمل بموجب القانون رقم 1 لعام 2011 حول الجمعيات والمؤسسات (يشار إليه فيما بعد "بقانون منظمات المجتمع المدني"). يفرض القانون على منظمات المجتمع المدني التسجيل من أجل التمتع بحالة قانونية وإجراء الأنشطة بموجب القانون. يمكن لمنظمات المجتمع المدني التسجيل وتجديد رخصها فقط بمقر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في صنعاء ولا يُرخص للمكاتب الإقليمية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بما في ذلك تلك الموجودة في الجنوب أن تسجل منظمات جديدة أو تجدد رخص منظمات المجتمع المدني. يضع هذا عبئًا ماليًا على المنظمات التي يكون لزامًا عليها السفر إلى العاصمة لإجراء التسجيل المبدئي لها والتجديدات السنوية.

ومع ذلك، فإنه منذ استيلاء الحوثيين على وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وغيرها من المؤسسات الحكومية في عام 2015، فقد أصبح قانون منظمات المجتمع المدني أقل ملائمة. يعتمد تسجيل المنظمات الجديدة وتجديد رخصها في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بشكل عام على علاقات المنظمة ويخضع إلى حكم تعسفي. غالبًا ما يطلب المسئولون من المنظمات أن تدفع رشاوي وتواجه منظمات المجتمع المدني أوقات انتظار طويلة أثناء معالجة طلبات التسجيل. طبقًا لتقرير عام 2016 الذي نشره مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، كان 60 بالمائة من منظمات المجتمع المدني يحمل رخص سارية من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، بينما كان 27 بالمائة غير قادر على تجديد رخصهم. لجأت بعض منظمات المجتمع المدني إلى عدم التقدم على تجديد رخصها خوفًا من الرفض من جانب المسئولين المرتبطين بالحوثيين في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. نظرًا لإيقاف الحوثيين المؤقت لتسجيل منظمات جديدة، فإن 3 بالمائة من المنظمات لم يمكنها التسجيل.

في الربع الأخير من عام 2016، قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قانون جديد لتنسيق الجهود بين الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية المانحة والمنظمات الوطنية. وضعت الإجراءات الجديدة المترتبة على القانون، رغم ذلك، عقبات في طريق أنشطة المنظمات الوطنية والدولية. يفرض القانون على منظمات المجتمع المدني التشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل تسليم أي عروض تمويلية إلى الوكالات الدولية والحصول على موافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل الدخول في اتفاقية مع منظمة غير حكومية دولية. طبقًا للقانون، يجب أن تتلائم المشاريع الجديدة لمنظمات المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية الدولية – يجب أن تتلائم مع خطط برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي. يجب الموافقة على بعض الأنشطة مثل المسوحات من جانب وزارة التخطيط والتعاون الدولي مقدمًا. يشير القانون أيضًا إلى أن الجمعيات المحلية والمؤسسات يجب عليها توقيع اتفاقية فرعية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل أن يكون بإمكانها العمل طبقًا لرخصة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. عقب تقديم قانون وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقّعت اثنان وخمسون منظمة مجتمع مدني اتفاقيات مع منظمات دولية غير حكومية بموافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي. كانت مؤسسة الإكرام للتنمية والضمان الاجتماعي إحدى المنظمات القليلة جدًا التي تلقت موافقة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لاتفاقية لإجراء مسوحات تقييمة عن الاحتياجات الإنسانية في صعدا. ليس من الواضح حتى الآن كيف سيتم تطبيق الجوانب الأخرى للقانون الجديد.

لم يتم حل أي منظمة مجتمع مدني في عام 2016، لكن كان هناك حواليّ سبعة عشر منظمة مجتمع مدني تم إغلاقها في عاميّ 2014 و2015 ظلت مغلقة وكان هذا يرجع بشكل رئيسي إلى الافتقار إلى التمويل أو لأنها كانت غير قادرة على تجديد رخصها. هناك منظمة واحدة على الأقل تم تعليق عملها في عام 2015 وهي منظمة التواصل للتنمية البشرية قد أعادت فتح أبوابها مؤخرًا بعد ما استطاعت توقيع عقدًا مع بلدية صنعاء أنهى إغلاقها. لا يزال السبب وراء إغلاق منظمة ما أو إعادة فتحتها محيرًا حيث لا يوجد مصادر لمعلومات موثوقة حول هذا الموضوع.

تعمل منظمات المجتمع المدني التي في مناطق ليس تحت سيطرة الحوثيين بشكل مثل حضر موت في الجنوب – تعمل بشكل عام في بيئات أقل عداءً. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني المرخصة من الشمال والتي تعمل في الجنوب تواجه تدقيق رسمي من جانب السلطات المحلية قبل تلقي رخصة للعمل وفي بعض الحالات يتم رفض مشاريعها. على سبيل المثال، سلمت الجمعية الخيرية للضمان الاجتماعي طلب لفتح مركز تعلم في عدن، لكن الطلب قوبل بالرفض. في عام 2016، لم تواجه منظمات المجتمع المدني قضايا مشابهة عند عملها في الشمال.

بدءًا من أغسطس 2016، واجهت المنظمات غير الحكومية الدولية أيضًا بعض حوادث التضييق الرسمي والعداء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لا سيما في صنعاء وإب. تم إغلاق منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية وطُلب من موظفيها الدوليين مغادرة اليمن. واجهت مؤسسة الألفية للتنمية إعاقة رسمية عندما حاولت تأجير أماكن لعقد فعاليات وأجرت السلطات زيارات تفقدية لمقارها، وأجبرت مؤسسة الألفية للتنمية على إيقاف عملها في النهاية. تم إغلاق مكتب منظمة الفاو في حجة وتم مصادرة المعدات الموجودة لديها في حين أُجبرت منظمة الفاو على تعليق ورشة عمل في صنعاء بعد ما أغار المسلحون الحوثيون على مكان إقامة ورشة العمل لمرتين. نتج عن القانون الجديد لوزارة التخطيط والتعاون الدولي المبين أعلاه قيودًا إضافية على أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية كذلك.

يعفي قانون منظمات المجتمع المدني الجمعيات والمؤسسات من دفع ضرائب على الدخل أو الممتلكات أو الجمارك على السلع المستوردة. ومع ذلك، فإن السلطات الضريبية لا تتبع القانون دائمًا، بل تطلب غالبًا ضرائب على الدخل وضرائب على الممتلكات حتى من المنظمات التي تؤجر مقارها. نتيجة لهذه العقبات، تمتع الكثير من منظمات المجتمع المدني عن قبول الدعم العيني؛ إذ أن الضريبة الجمركية تكلف في نهاية المطاف أكثر من قيمة الدعم.

حتى المساعدة المالية تزيد من التحديات المتعلقة بالضرائب حيث يطلب المانحون غالبًا أرقام تعريف ضريبية من منظمات المجتمع المدني المحلية قبل أن توقع معها على اتفاقيات تمويل. من أجل تلقي أرقام تعريف ضريبية، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تمر عبر عملية إدارية مطولة ومعقدة. تتضمن هذه العملية في الغالب العديد من الوزارات والمسئولين الذين يفتقرون إلى المعرفة حول قانون الإعفاء من الضرائب لمنظمات المجتمع المدني ويطلبون دفع أموال بشكل غير قانوني قبل إصدار رقم التعريف الضريبي.

يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني الاشتراك في أنشطة مدرة للدخل، وبعض المنظمات تقوم بذلك. تدير منظمة خديجة للتنمية، على سبيل المثال، ورشة نجارة وتستخدم الدخل الذي تدره الورشة في دعم تكاليف التشغيل لمركزها الذي يخدم الأشخاص ذوي الاحتاجات الخاصة. تدير جمعية صنعاء للتنمية مركز طبي وتحصل رسوم منخفضة توازن تكاليفها التشغيلية بطريقة مماثلة. على الرغم من ذلك، فإن المنظمات التي تكسب الدخل من أنشطتها غالبًا ما تواجه تضييق من جانب سلطة الضرائب وتتعرض للضغط علاوة على ذلك لتقديم خدمات مجانيًا نظرًا للصعوبات المالية التي يعاني منها المستفيدون.

بضم هذه التحديات بعضها إلى بعض، تكون القدرة قانونية المحلية على قضايا تؤثر على منظمات المجتمع المدني محدودة جدًا. هناك عدد صغير من الخبراء القانونين المخصصين لمنظمات المجتمع المدني في المدن الرئيسية لكن التكاليف المرتفعة تُثني المنظمات عن التماس مساعدتهم. ولا توجد مثل هذه الخبرات في المناطق الريفية. تفتقر أغلبية منظمات المجتمع المدني إلى المعرفة القانونية الداخلية أيضًا. من

الشائع للمنظمات أن توقع اتفاقيات مع منظمات دولية غالبًا ما تكون مصاغة باللغة الإنجليزية بدون الفهم الكامل لمحتواها أو مشاورة خبراء قانونيين حوالها.

القدرة التنظيمية: 5.2

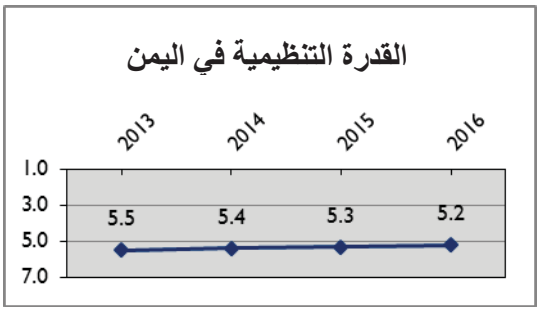

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في اليمن، فإن القدرة التنظيمية قد تحسنت عبر أجزاء من القطاع في عام 2016. نظرًا لأن جهود بناء القدرات المدعومة من جانب العديد من المانحين، هناك عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني الآن لديها خطط استراتيجية، ولوائح داخلية، وأنظمة مالية سليمة. لقد حسّن الوصول إلى التكنولوجيا على وجه الخصوص من عمل منظمات المجتمع المدني مما سهل وصولها إلى كلٍ من المانحين والمستفيدين.

لا تدرك أغلبية منظمات المجتمع المدني أهمية تطوير دوائر شعبية قوية ولا تعلم كيف تبنيها بشكل فعّال. تميل المنظمات شبه الحكومية، مثل اتحاد المرأة اليمنية والصندوق الاجتماعي للتنمية – تميل إلى امتلاك دوائر شعبية قوية في جميع أنحاء البلاد. تمتلك منظمات المجتمع المدني الكبيرة مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، ومؤسسة تنمية القيادات الشبابية وجمعية ألوان – تمتلك أيضًا قواعد قوية من المناصرين. لقد أنشأت بعض هذه المنظمات برامج تطوع قوية لجذب الشباب والخريجين الموهوبين. جذبت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية أكثر من 1,200 متطوع عبر البلاد في عام 2016 في حين أطلقت مؤسسة تنمية القدرات الشبابية حملة متطوعين رغم الحرب التي تهدف إلى إشراك الشباب في الفرص التطوعية. إن تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات الإنسانية قد زاد من ظهورها ووسّع من دوائرها الشعبية. تنفّذ جمعية ألوان، على سبيل المثال، عمل إغاثي ومشاريع رئيسية في إب وحضرموت والتي كونت بدورها قاعدة قوية للمنظمة وزادت من شعبيتها بين المجتمعات المحلية.

تمتلك المنظمات الراسخة بما في ذلك شبكة النماء اليمنية للمنظمات الأهلية، وشبكة التعزيز المدني، ومنظمة سول – تمتلك خططًا استراتيجية. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية قد أجبرت الكثير من هذه المنظمات على التحول عن خططها الاستراتيجية أو تجنبها بالكلية. لا يوجد إلا القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي كيّفت خططها حسب الموقف المتغير سواءً عن طريق دمج العمل الإغاثي أو تبديل منهجها في العمل الإغاثي. يركّز المانحون غالبًا على حاجة منظمات المجتمع المدني للخطط الاستراتيجية مما حدا بمنظمات المجتمع المدني للإسراع إلى تطوير هذه الخطط بدون فهم كامل لما يستلزمه هذا التطوير. لمعالجة هذه المشكلة أجرت بعض المنظمات في عام 2016 التدريبات على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي. نظّمت مؤسسة البدائل الاقتصادية، على سبيل المثال، تدريب على التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني في نوفمبر من عام 2016.

تميل منظمات المجتمع المدني التي تقع في المدن الرئيسية إلى امتلاك هياكل إدارية داخلية واضحة على عكس منظمات المجتمع المدني الموجودة في المناطق الريفية. يمكن أن تواجه المؤسسات تحديات إضافية في توصيف المسئوليات الإدارية نظرًا للعدد الصغير للأعضاء المؤسسين غالبًا وهذا أمر شائع بين منظمات المجتمع المدني حديثة الإنشاء، على الرغم من أن القانون يفرض على المنظمة أن يكون لديها مجلس إدارة، ويمكن أن يتألف المجلس من ثلاثة أعضاء فقط ويمكن اعتبار المؤسس عضو من الأعضاء. غالبًا ما يقوم أعضاء مجلس الإدارة المؤسسون بناءً على ذلك بدور المديرين الماليين والإداريين. حتى المنظمات التي لديها هياكل إدارية واضحة معمول بها قد تركز الكثير من السلطة في أيدي فرد واحد مما يكون له وقع سيء على الاستدامة طويلة الأمد لمنظمات المجتمع المدني.

غالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في جذب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم. في حين أن الأزمة الحالية قد أجبرت الكثير من الموظفين المؤهلين على تسوية أوضاعهم مقابل تعويض أقل مما يمكن أن يقبلوه في ظل الظروف العادية، فإن منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية عادةً ما تكون غير قادرة على مباراة المرتبات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية. علاوةً على ذلك، فقد أجبر الموقف الاقتصادي المتدهور والبيئة التنافسية بشكل متزايد – أجبرت الكثير من المنظمات على تسريح أعداد كبيرة من الموظفين. في عام 2016، أُجبرت منظمة سول على تقليل موظفيها من أربعين إلى ثمانية، على سبيل المثال. أُجبرت مؤسسة أثر للتنمية أيضًا على تسريح أغلبية موظفيها بدون دفع مستحقاتهم نظرًا للعجز في التمويل. في مناسبات قليلة ونادرة في عام 2016، وظّفت منظمات المجتمع المدني الممولة بشكل جيد المزيد من الموظفين. زاد المنتدى الإنساني لليمن، على سبيل المثال، من موظفيه من ثلاثة موظفين إلى أربعين موظف.

لا تزال البنية التحتية الفنية لقطاع منظمات المجتمع المدني تواجه تحديات لكنها تحسنت إلى حدٍ ما في عام 2016. لا تزال تحدث انقطاعات في التيار الكهربي. ومع ذلك، فإن أنظمة الكهرباء التي تعمل بالطاقة الشمسية أيسر في الشراء ويمكن الوصول إليها من جانب عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. لقد تسحن وصول منظمات المجتمع المدني إلى الإنترنت لا سيما في المناطق الريفية مع إدخال تقنية الجيل الثالث 3G. تستفيد المنظمات الكبيرة أيضًا من الهواتف الذكية في إجراء تقييمات الاحتياجات المجتمعية وغيرها من أنواع جمع البيانات. لقد كانت

هذه التكنولوجيا مفيدة على وجه الخصوص لتقييم الموقف في مناطق الصراع التي يكون الدخول فيها على الإنترنت محظورًا بالوسائل الأخرى. لقد ساعد توفر الوصول إلى الإنترنت وتطبيقات الإعلام الاجتماعي أيضًا منظمات المجتمع المدني على الاتصال مع بعضها البعض ومع الوكالات المقدمة للتمويل. يتمتع حواليّ ربع اليمنيين بإمكانية الدخول على الإنترنت طبقًا لتقرير منظمة مراقبة مجتمع المعلومات العالمي 2016. تستخدم منظمات المجتمع المدني تطبيق الواتس آب بشكل متزايد لمشاركة المستندات والبحث وخطط المشاريع وتحسين التواصل بين المنظمات لا سيما في المناطق النائية. تستخدم المنظمات أيضًا بانتظام اليفيسبوك لنشر أنشطة مشاريعها والإعلان عن فعالياتها؛ إذ أن هذه المنصات تتمتع بشعبية خاصة في البلاد. خَلُص تقرير عام 2015 الذي أجرته شركة TNS للأبحاث حول الإعلام الاجتماعي في العالم العربي إلى أن 92 بالمائة من اليمنيين الذين لديهم خدمة إنترنت أو اتصال لا سلكي يستخدمون واتس آب، وأن 93 بالمائة يستخدمون الفيسبوك. لا تزال المنظمات الصغيرة تصارع لشراء الخدمات وبناء شبكات المكاتب نظرًا لتكاليفها.

السلامة المالية: 5.7

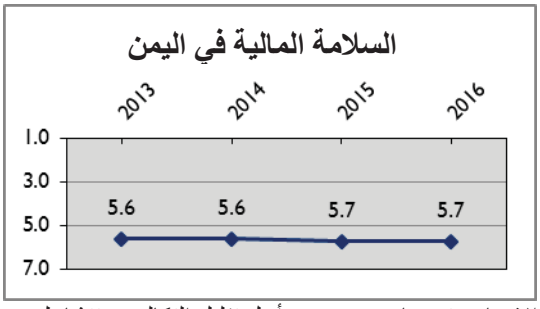

على الرغم من التراجع في التمويل المحلي، فإن وصول منظمات المجتمع المدني إلى تمويل المانحين بشكل عام ظل مستقرًا نسبيًا في عام 2016. في حين أن التمويل من المانحين الدوليين زاد وتم توزيع نسبة أكبر على منظمات المجتمع المدني الوطنية مما زاد من وصولها لمناطق الصراع، فإن التمويل المحلي ظل أكثر ندرةً.

في البيئة الحالية، أصبح من الصعب بشكل أكبر على منظمات المجتمع المدني أن تنوّع من مصادر تمويلها. بوجه عام، يعتمد قطاع منظمات المجتمع المدني في اليمن على التمويل الدولي والأجنبي الذي ركّز على العمل الإغاثي والإنساني في عام 2016. من أجل تقليل التكاليف، تتشارك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية مع المنظمات الأصغر لتنفيذ الأنشطة لا سيما في مناطق الصراع التي تكون فيها المخاوف الأمنية مرتفعة. في كل محافظة، هناك ما بين أربعة وخمسة وعشرين منظمات مجتمع مدني تعمل على تقديم المساعدة الإنسانية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. زاد التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية في عام 2016 في حين تراجع التمويل المخصص للتنمية وغيرها من المجالات. تلقى عدد إجمالي مقداره تسعة منظمات مجتمع مدني 7 مليون دولار في شكل تمويل للمساعدات الإنسانية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، وتلقت ثمانية وعشرون منظمة مجتمع مدني 3.8 مليون دولار في شكل منح فرعية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية لتنفيذ أنشطة مثل التدريب وبناء القدرات. ومع ذلك، يفضل القدر الأكبر من التمويل الدولي منظمات المجتمع المدني الأكبر والأكثر رسوخًا لأنها تواجه تقييمات صارمة وفي الغالب تفتقر المنظمات الأصغر للقدرات الإدارية والمالية المطلوبة لكسب منح التمويل.

لقد أدى تركيز المانحين على المساعدة الإنسانية إلى تعقيد الوصول إلى التمويل في نواحٍ أخرى. لكثير من منظمات المجتمع المدني، يعتبر العمل الإغاثي مجال جديد ولا تزال معرفة المنظمات ومهاراتها محدودة مقارنةً بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها تاريخ أطول في الأنشطة الإغاثية. وبالتالي فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تلقت حصة ساحقة من صندوق التمويل الإنساني لليمن في عام 2016: تلقت ثماني وكالات أمم متحدة وخمسة عشرة منظمة غير حكومية دولية حواليّ 968 مليون دولار مقارنة بـ 17 مليون دولار في شكل منح لعدد اثني عشر منظمة مجتمع مدني يمنية، وتلقت خمسون منظمة مجتمع مدني تقريبًا مبلغ آخر قدره 9.5 مليون دولار في شكل منح فرعية. علاوةً على ذلك، فإن كل منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تلقت التمويل تقع في صنعاء إلا منظمة واحدة.

نتيجة للتدريب على بناء القدرات المقدم لمنظمات المجتمع المدني حول المعايير الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية، ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني المؤهلة للتمويل من صندوق التمويل الإنساني لليمن من إحدى عشرة منظمة في عام 2015 إلى تسعة عشر منظمة في 2016. تتمتع منظمات المجتمع المدني الوطنية أيضًا بوصول إلى المناطق المتأثرة بالصراع بشكل أفضل من نظرائها الدوليين مما يجعلهم شركاء أكثر جذبًا للوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الذين يتلقون التمويل الإنساني عن طريق صندوق التمويل الإنساني لليمن.

لقد كان للموقف الاقتصادي في اليمن أثرًا خطيرًا على قدرة الأفراد في القطاع الخاص على دعم منظمات المجتمع المدني. في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تتلقى بعض التمويل المحلي في شكل مساهمات من الأفراد والمشاريع المحلية، فإن المبالغ المقدمة قد نقصت بشكل كبير. تلقت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، على سبيل المثال، في عام 2016 فقط 10 بالمائة من التمويل المحلي الذي تلقته في السنوات الماضية. وقد زاد عدد المبادرات الشبابية الراسخة أيضًا مما جعل الوصول إلى التمويل المحلي أكثر تنافسًا. يرى المشتغلون المحليون بالعمل الخيري المبادرات الشبابية على أنها مبادرات غير حزبية ويعتبرهم الكثيرون شريكا أكثر موثوقية عن غيرهم من منظمات المجتمع المدني.

تقلصت التبرعات الخيرية المقدمة بواسطة رجال الأعمال وأهل الخير بشكل كبير في عام 2016. واصلت شركة مثل تلي يمن تقديم التبرعات العينية لمنظمات المجتمع المدني، لكن هذه التبرعات تتركز في أغلبها على المساعدات الغذائية الطارئة اثناء الأحداث الدينية مثل شهر رمضان والعيدين. هناك شركات أخرى مثل سبا فون، وهي شركة خدمات وتصنيع عالمية لأنظمة التليفون المحمولة قامت برعاية عددًا محدودًا من المشاريع المجتمعية التابعة لمنظمات المجتمع المدني. تضمنت هذه المشاريع الدعم للإسعافات الأولية وتدريب الممرضات، وتمويل لمعمل كمبيوتر.

إن حكومة الحوثي في الشمال، حيث تقع أغلبية منظمات المجتمع المدني، لم تقدم دعم مالي كبير لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016. تفرض الفقرة 18 من منظمات المجتمع المدني على وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تقديم التمويل للمنظمات التي تنفذ الخدمات العامة والتي ظلت تعمل لمدة عام أو أكثر. تلبي الكثير من المنظمات هذه المتطلبات بما في ذلك مؤسسة خديجة للتنمية وجمعية الأمان للنساء المكفوفات، وقد قدمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بعض الدعم التشغيلي لكلٍ من المنظمتين في الماضي. ومع ذلك، فلم تتلقى منظمة واحدة الدعم من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في عام 2016. ينص قانون منظمات المجتمع المدني أيضًا على أن منظمات المجتمع المدني يمكنها الدخول في عقود مع الحكومة لتنفيذ المشاريع. دخلت منظمة التواصل في عقد مع حكومة عدن بقيمة 100 مليون ريال يمني (حواليّ 400,000 دولار) لإنشاء مشروع مياه بين عمران وفقم. ودخلت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في عقد مع الحكومة لتقديم الدعم للنازحين داخليًا. ومع ذلك، فإن هذه العقود غالبًا ما تعتمد على العلاقات أكثر منها على السياسة الحكومية.

لا تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل عام بطريقة شفافة، فهي نادرًا ما تنشر، على سبيل المثال، تقارير مالية، وليس هناك منظمات غير جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية ومنظمة سول هما اللذان ينشران تقارير سنوية عن أنشطتهما. حتى منذ عام 2014 لم ينشرتقاريره إلا عدد أقل من المنظمات خوفًا من الانتقام السياسي. يقوم المانحون بعمل تقارير مراجعة مالية بشكل متزايد كمتطلب مبدئي للتمويل مما ساهم في شفافية أفضل ومساءلة داخل القطاع. ومع ذلك، فإن هذا المتطلب المبدئي يميل إلى إلحاق الأذى بمنظمات المجتمع المدني الصغيرة التي لا يستطيع معضمها أن يتحمل تكلفة المراجعات الخارجية، وإلى العودة بالنفع على المنظمات القليلة التي لديها أنظمة إدارية مالية راسخة وتستطيع تحمل التكلفة.

تحسنت قدرة منظمات المجتمع المدني في الإدارة المالية بشكل طفيف في عام 2016 بمساعدة التدريب المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية واتحاد نساء اليمن بين جهات أخرى. يزيد الوعي لدى منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل متزايد بضرورة امتلاكها لأنظمة جيدة البناء من أجل تأمين التمويل من المانحين الدوليين. يعتبر الوصول إلى البرامج المالية متاحًا مجانًا من خلال شركة YemenSoft التي تساعد في دعم عمل منظمات المجتمع المدني وإداراتها المالية. ومع ذلك، فإن المنظمات الأصغر الموجودة في المناطق الريفية لا تزال تستخدم برنامج Microsoft Excel لإدارة شئونها المالية.

المناصرة: 4.9

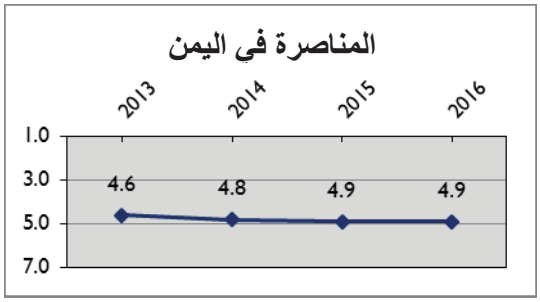

ظلت مناصرة منظمات المجتمع المدني مستقرة بوجه عام في عام 2016. في بعض الحالات، احتج المسئولون الحكوميون في الشمال بالحرب التي تقودها السعودية كدافع لمقاومة النشطاء ومنظمات المجتمع المدني التي شاركت في قضايا حقوق الإنسان أو كانت منتقدة لسياسات الحكومة، لكن هذه الأحداث كان يوازنها التحسينات الحادثة على وصول منظمات المجتمع المدني لصنّاع القرار في أجزاء أخرى من البلاد والاستخدام الموسع للإعلام الاجتماعي من جانب منظمات المجتمع المدني لإشراك الجمهور في حملات المناصرة.

تحسن التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بشكل طفيف في بعض المجالات. قدمت الحكومة في الشمال، على سبيل المثال، متطلب يفرض على منظمات المجتمع المدني المشتركة في قضايا مرتبطة بالتعليم والصحة أن عليها تنسيق أنشطتها مع الوزارة المختصة. كان لهذا أثر في زيادة تعاون منظمات المجتمع المدني مع أنشطة الحكومة وتبسيط مشاريع منظمات المجتمع المدني في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحكومة في هذين القطاعين.

ومع ذلك، فإن بوجه عام، يتفاوت التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة من محافظة إلى أخرى. يرغب المسئولون المحليون في محافظات مثل عدن ولاحج وحضرموت في العمل بشكل أقرب مع منظمات المجتمع المدني وتسهيل أنشطتهم. تعاونت شبكة النماء اليمنية للمنظمات الأهلية ومنظمة التواصل على سبيل المثال مع المجالس المحلية في عدن وحضرموت في مشاريع تتضمن تخزين المياه والمساعدة الغذائية. في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، امتثلت منظمات المجتمع المدني مع القانون المطبق حديثًا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدأت في التنسيق بشكل أكثر قربًا مع الوزارة.

ركّزت حملات المناصرة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني في عام 2016 بشكل كبير على إنهاء الحرب الأهلية والهجوم الذي تقوده السعودية والذي يعتبره الحوثيون غير مثير للجدل وبالتالي يسمحون به. أطلقت مبادرة "نحن ببساطة نريد أن نعيش" حملة تحت عنوان "من الناس إلى الناس"، على سبيل المثال، تدعو فيها للتعايش السلمي ووضع نهاية للحرب. وقامت مبادرة "رباط السلام" بإطلاق حملة ضد التطرف. شاركت شبكة بناء السلام الوطني في حملة تحت عنوان "ارفع صوتك" وأطلقت العديد من الحملات الأصغر المتعلقة بهذه الحملة. استمرت مناصرة بعض منظمات المجتمع المدني حول حقوق الإنسان وغيرها من القضايا الإصلاحية. في عدن، نظّم نشطاء لحقوق الإنسان اعتصامًا يدعون فيها لإطلاق المسجونين بشكل غير قانوني ودعوا لوضع نهاية للتعذيب في السجون. ومع ذلك، فإنه بشكل عام أصبحت المناصرة المرتبطة بالحقوق محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد حيث قام مسئولو الحكومة باتخاذ خطوات لتقييد الجماعات التي تعبر عن انتقادها أو معارضتها. تم إجبار المنظمات التي أطلقت حملات لصالح حماية المرأة في تعز، على سبيل المثال، على تعليق أنشطتها بعد تلقي تهديدات من الحوثيين. وفي نفس السياق، تم مضايقة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان في صنعاء من جانب السلطات عندما واصلت المنظمة تناول انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2016 وتم منع مدير المنظمة من السفر وتم مصادرة جواز سفره.

وبالنظر لهذا السياق، تشعر منظمات المجتمع المدني بعدم القدرة على الضغط لإحداث إصلاح في السياسة أو القوانين بما في ذلك القضايا القانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني نظرًا للمخاطر التي تنطوي عليها هذه الأنشطة. لقد حدت ممارسات الحكومة بمنظمات المجتمع المدني إلى تبني نهج مختلفة في هذه القضايا لتستخدم تكتيكات أقل صراحة وتتصرف بشكل فردي بدلًا من التصرف في شكل جماعي. على سبيل المثال، عندما أمر الحوثيون وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لإيقاف تسجيل منظمات المجتمع المدني وتجديد رخصهم، أثار عددٌ من منظمات المجتمع المدني الموضوع مع المجلس السياسي ونجح في منع الأمر من التنفيذ.

لقد استخدمت بعض منظمات المجتمع المدني الإعلام الاجتماعي كطريقة أكثر أمانًا للمناصرة. أنتجت منظمة مواطنة فيلمًا وثائقيًا تحت عنوان طريق زائف يركّز على ضحايا التعذيب والاختفاء القسري واستخدمت اليوتيوب والفيسبوك لإطلاق الفيلم وأعلنت عنه بشكل أكبر عن طريق تويتر. في تعز، أطلقت المنظمة الوطنية للتنمية الإنسانية حملة إعلام اجتماعي وطنية ضد التعذيب.

أنشأت منظمات المجتمع المدني عددًا من الائتلافات في عام 2016. شكّلت ثلاثة وثلاثين منظمة مجتمع مدني تحالف المجتمع المدني اليمني (شركاء) لإطلاق حملة ضد هجمات التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن. أخذت حملات مناصرة شركاء صور عديدة بما في ذلك مسيرات واعتصامات بالإضافة إلى أفلام تسجيلية ومعرض صور فوتوغرافية وموسيقا وشعر. تشكل ائتلاف آخر في عام 2016 باسم شركاء السلام والإغاثة وكان يتألف من مركز البولينج اليمني، ومؤسسة معًا للتنمية والحقوق، ومؤسسة معًا للتنمية والحقوق في عدن. تلقى الائتلاف تمويلًا من الاتحاد الأوروبي في أوائل عام 2016 لتدريب 120 شخص في خمس محافظات على استراتيجيات الضغط والخطابة وتطوير المناصرة.

تضمنت جهود المناصرة الأخرى لمنظمات المجتمع المدني في عام 2016 حملة أطلقتها مؤسسة الأسير الوطنية لمساعدة السجناء غير القادرين على دفع الكفالة، والأطفال المسجونين بالإضافة إلى آبائهم، وأسرى الحرب. ترتب على هذه الحملات إطلاق أكثر من 160 سجين. تعاونت منظمات المجتمع المدني أيضًا مع وزارة التعليم واليونيسيف في حملة العودة إلى المدارس.

تقديم الخدمات: 4.8

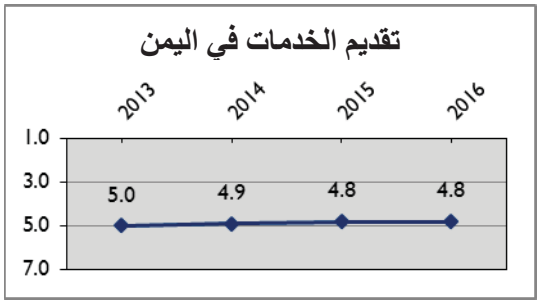

ظل تقديم الخدمات لمنظمات المجتمع المدني بوجه عام مستقر نسبيًا في عام 2016. في حين أن أغلبية المنظمات في اليمن تشارك في نوع ما من تقديم الخدمات، فإن التأثير المدمّر للحرب والعدد المتنامي من النازحين داخليًا قد حدا بالكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تحويل أنشطتهم باتجاه تقديم المساعدة الإنسانية بصرف النظر عن أهدافهم الأصلية. تضمن هذا الدعم توزيع الغذاء والكساء والمستلزمات المدرسية في عام 2016. إن الصراع الدائر وحتى المتصاعد في الكثير من أجزاء البلاد أبقى أنشطة تقديم الأغاثة عند مستوى الطوارئ، اللهم إلا في محافظات مستقرة نسبيًا مثل حضرموت التي كانت فيها منظمات المجتمع المدني قادرة على المشاركة في أنشطة الاسترداد. لقد واجهت بعض منظمات المجتمع المدني مشاكل في تقديم المساعدة إلى مناطق معينة. على سبيل المثال، تم مضايقة فريق مؤسسة لأجل الجميع ومنعه من توزيع سلات الطعام في صنعاء. علاوةً على ذلك، أفادت بعض منظمات المجتمع المدني أن هناك ميليشيات موالية لحكومة الحوثي استولت على بنود في المساعدات الإنسانية وباعتهم بشكل غير شرعي في الأسواق المحلية.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بشكل عام بفهم جيد للسياق المحلي ولاحتياجات المجتمعات التي تخدمها. في حين أن منظمات المجتمع المدني ركّزت في السابق على تقديم الخدمات لجماعات محددة مثل الشباب أو ذوي الإعاقات، فإن الكثير منها وسّع أنشطته لتشمل كل شرائح

المجتمع. تتضمن المجتمعات المحتاجة الآن الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لم يتلقى معظمهم رواتبه لشهور والذين هم على حافة المجاعة. ومع ذلك، فإنه في أمثلة قليلة نفّذت المنظمات أنشطة الخدمات طبقًا للمانحين الذين يفتقرون إلى المعرفة الكاملة بالسياق المحلي. على سبيل المثال، في أحد المشروعات، وزّعت منظمات المجتمع المدني بطانيات في الحديدة طبقًا لتعليمات المانحين، لكنها فشلت في إخبار الجهة المانحة أن المدينة تتمتع بمناخ معتدل طول العام وأن البطانيات لن تكون ضرورية.

لقد أصبح استرداد التكلفة عن أي خدمات تقدمها منظمات المجتمع المدني صعب جدًا نظرًا للأزمة الاقتصادية الحالية. ومع ذلك، فإن هناك أمثلة قليلة لمنظمات نجحت في تقديم الخدمات عقب خطة استرداد تكاليف. تقدم شبكة المجتمع المدني الدورات التدريبية بسعر مخفض، على سبيل المثال، وقد نجحت في استرداد 76 بالمائة من تكاليف الدورات. استهدفت ورش العمل لشبكة المجتمع المدني في عام 2016 تسعين شاب في مجال بناء السلام وحل الصراع، وخمسة وعشرين منظمة مجتمع مدني على تعبئة الموارد، وثلاثين منظمة مجتمع مدني على المعايير الإنسانية (أسفير). علاوةً على ذلك، تقدم مؤسسة تنمية اليمن الدعم المالي لمنتجات تنظيم الأسرة وتبيعها بسعر مخفض حيث تغطي أقل من نصف التكلفة. ومع ذلك، فإن أغلبية منظمات المجتمع المدني لا تستطيع تحصيل أي رسوم وغالبًا ما تقدم التدريب وغيرها من الخدمات مجانًا حسب ما يسمح به التمويل المقدم لهم.

البنية التحتية: 5.1

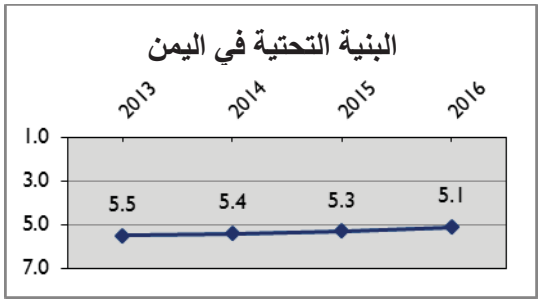

تحسنت البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في عام 2016. زاد دور منظمات المجتمع المدني في الإغاثة الإنسانية في عام 2016 مع تحسن معرفتها بتقديم المساعدات والإدارة. نتيجة لذلك، زاد وصول منظمات المجتمع المدني للمنح والمعلومات والدورات التدريبية. أجبر السياق الأمني والسياسي الحالي الكثير من المنظمات على تكوين تحالفات من أجل دعم بعضها البعض وتسهيل الوصول إلى مناطق الصراع.

في حين أن هناك منظمات دعم وسيطة في اليمن، فإن بعض المنظمات مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وشبكة التنمية اليمنية وألوان على سبيل المثال لا الحصر تقدم بناء القدرات والدعم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى. على سبيل المثال، دعمت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بعض المنظمات في إجراء مسح ميداني في أربعة عشر محافظة عن طريق وضع أسئلة استبيانات المسح وتحديد العينات وتحليل النتائج وكتابة التقارير وكذلك تقديم الدعم اللوجستي في إدارة المسح. دربت شبكة التنمية اليمنية منظمات في مأرب على جمع البيانات وإعداد التقارير وكتابة العروض.

علاوةً على ذلك، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية شبكات لمنظمات المجتمع المدني المشتركة في مجالات التغذية والصحة والإعاشة والمياه/الصرف الصحي/النظافة الشخصية، والمأوى، والنازحين داخليًا. حسّنت هذه الشبكات من وصول منظمات المجتمع المدني للمعلومات المتاحة حول المنح وبيانات الموقف الإنساني والمسوحات والأمن، كما زادت أيضًا من مشاركة المعلومات بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

غالبًا ما تتشارك منظمات المجتمع المدني الأكبر واتحادات منظمات المجتمع المدني مع منظمت أصغر وتزودهم بالمنح الفرعية لتنفيذ الأنشطة. زاد توافر هذه المنح الفرعية بشكل طفيف في عام 2016 حيث أعطى الوصول المقيد لبعض المناطق نظرًا للموقف الأمني – أعطى منظمات المجتمع المدني الواقعة في تلك المناطق فرص أكبر لتلقي المنح الفرعية. ومع ذلك، فإن عدد منظمات المجتمع المدني التي تتلقى التمويل الفرعي عبر المانحين الدوليين والقادرة على تخصيص جزء كبير من التمويل لغيرها من المنظمات تبقى قليلة.

أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية فصل من المدربين الذين واصلوا تقديم الدورات التدريبيات في عام 2016 حول المواضيع المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك تخطيط المشاريع، وجمع التبرعات، والتخطيط الاستراتيجي. علاوةً على ذلك، عَمِل المانحون ومنظمات المجتمع المدني الوطنية معًا لتقديم الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في مجالات جديدة متعلقة بالحرب، بما في ذلك حل الصراع وتقديم المساعدة. تم تمويل المنتدى الإنساني لليمن من قِبل صندوق بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ دورات تدريبية للمدربين (مدربي المدربين) عن إدارة الأزمة الإنسانية وتقديم الخدمات في المجتمعات المتأثرة بالصراع لحواليّ خمسة وأربعين مدرب يمثلون ثلاثين منظمة مجتمع مدني. في عام 2016، تعاونت منظمة شركاء اليمن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ أول برنامج مدربي المدربين عن تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة النزعات والاضطراب. تلقى مركز الدراسات والاقتصاد تمويل من اليونسكو لتنفيذ دورات تدريبية للصحفيين الذين يعدون تقارير من مناطق الصراع وكان التدريب يهدف إلى تحسين معايير السلامة وتقليل الخسائر بين المراسلين.

ركّزت الدورات التدريبية وورش العمل أيضًا على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في معايير المساعدة الإنسانية (باستخدام معايير اسفير)، وحل الصراع، وتوثيق جرائم الحرب. تضمنت مواضيع التدريب الأخرى التثقيف الصحي حول الأمراض المنقولة، والإسعافات الأولية، وحقوق المرأة في مواقف الصراع، ومشاركة المرأة في الحكومة المحلية. واصلت منظمات المجتمع المدني أيضًا تقديم التدريب في الإدارة المالية، وكتابة العروض، وجمع التبرعات.

وقّعت منظمات المجتمع المدني والحكومة بعض عقود الشراكة الجديدة في عام 2016. دخلت مؤسسة يمان للتنمية، على سبيل المثال، في شراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان لتنفيذ برنامج للحوامل تضمن توزيع الكتيبات التعليمية حول صحة وسلامة الطفل. ومع ذلك، فإن هذه كانت حالات منعزلة، وكانت مقصورة على منظمات المجتمع المدني الكبيرة والتي تتمتع باتصالات جيدة. تشير الخبرات السابقة لمنظمات المجتمع المدني إلى أن الشراكات مع الحكومة يُكتب لها فرصة أفضل للنجاح إذا تدخل في الشراكة جهة مانحة دولية. على سبيل المثال، كان هناك شراكة لمنظمة رمز مع محطات الإذاعة المملوكة للدولة لبث رسائل لحماية المرأة في مناطق الصراع بتمويل من المؤسسة الوطنية للديمقراطية والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة وتكللت هذه الشراكة بالنجاح. بشكل مماثل، دخلت مؤسسة خديجة للتنمية في شراكة مع وزارة التعليم ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتمويل من اليونيسيف ونفّذت بنجاح برنامج لحماية الأطفال.

إن الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تزايد على الرغم من أنها بقيت معتمدة بشكل أساسي على الاتصالات الشخصية. ومع ذلك، تميل الشراكات مع كيانات القطاع الخاص إلى أن تكون طويلة الأمد. على سبيل المثال، كان لشبكة تنمية الشباب شراكة مع شركة MTN وهي أحد شركات الاتصالات المحمولة لتوزيع منتجات تنظيم الأسرة.

الصورة العامة: 4.7

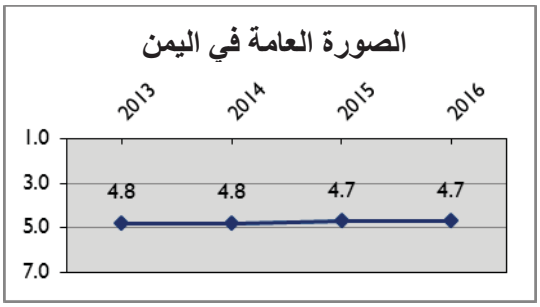

ظلت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام مستقرة في عام 2016. ظل الرأي العام عن القطاع منقسمًا وتدهور تصور الحكومة حول منظمات المجتمع المدني إلى حدٍ ما، لكن علاقات منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص تحسنت.

في حين أن منظمات المجتمع المدني الواعدة في عدن وحضرموت تحظى بتغطية إيجابية لفعالياتها في التلفزيون المحلي ومحطات الإذاعة، فإن منظمات المجتمع المدني الموجودة في الأماكن الأخرى في البلاد تحاول تجنب التغطية الإعلامية من أجل حماية أنفسها من جذب الانتباه السلبي. في حين أن المانحون اعتادوا على اعتبار التغطية الإعلامية مؤشر إيجابي عن جهود منظمات المجتمع المدني، فإنهم الآن يفضلون أن تحظى منظمات المجتمع المدني بتغطية إعلامية واسعة للمشاريع التي يمولونها. علاوةً على ذلك، ألغت قناة التلفزيون الحكومية الرسمية فقرة المجتمع المدني من أخبارها المحلية اليومية. تميل معظم منظمات المجتمع المدني بدلًا من ذلك إلى ترويج فعالياتها وأنشطتها من خلال منصات الأخبار على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مما يسمح لها بتوزيع التغطية على جمهور مستهدف وأقل عددًا.

إن التصور العام عن منظمات المجتمع المدني منقسم حاليًا. يعتقد بعض الأفراد أن منظمات المجتمع المدني فاسدة وأن لديها أجندة خفية، أو أنها منحازة لحكومات أجنبية، ويتمتع آخرون بمعرفة أكبر عن مساهمات منظمات المجتمع المدني لا سيما لأنهم يعلمون أنها تلبي الاحتياجات الأساسية للغذاء والإيواء والكساء. لقد طلب مانحو المساعدات الإنسانية أن تكون منظمات المجتمع المدني شفافة في عملياتها مما ساعد على تحسين التصور العام عن منظمات المجتمع المدني. إن إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية للمجالس التعاونية القروية في العديد من المناطق الريفية قد حسّن من تصور المجتمعات المحلية عن منظمات المجتمع المدني في تطوير أنشطة الإنعاش والتنمية. ساعدت المجالس على إطلاق 1,800 مبادرة على المستوى القروي بما في ذلك مشاريع لبناء الآبار والطرق والمدارس طبقًا للاحتياجات المجتمعية. تلقت المبادرات في مجملها حواليّ 18 مليون ريال يمني (حواليّ 72,000 دولار أمريكي). جمعت المبادرات أيضًا بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في التخطيط للمشاريع وتنفيذها، مما شجّع على تكوين وعي أكبر عن جهود منظمات المجتمع المدني.

بوجه عام، يعتبر تصور حكومة الحوثيين عن منظمات المجتمع المدني سلبيًا، وقد شهد عام 2016 تدهور أكبر في الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في المحافظات التي تخضع لسيطرة الحوثيين. تنظر الحكومة لمنظمات المجتمع المدني على أنها فاسدة وتفتقر إلى المسائلة والشفافية، وغالبًا ما تحدث الشراكات بينها وبين منظمات المجتمع المدني تحت ضغط من المانحين الدوليين وليس كجزء من سياسة محددة. يدرك موظفو الحكومة أن المانحين يفضلون التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وفي بعض الحالات قد بدأوا تشكيل منظماتهم الخاصة بهم.

في مقابل موقف الحكومة، ينظر القطاع الخاص في اليمن إلى منظمات المجتمع المدني بشكل إيجابي ويعتبرهم شركاء مؤهلين وموثوقين. ومع ذلك، فإن الموقف الاقتصادي والسياسي الحالي قد قيّد من قدرة القطاع الخاص على التشارك مع منظمات المجتمع المدني أو رعاية أنشطتها.

إن الزيادة في عدد منظمات المجتمع المدني المشتركة في المساعدة الإنسانية زاد أيضًا من التنافس على تمويل القطاع الخاص وأثار المخاوف حول قدرتها ونزاهتها. وبالتالي فإن الكثير من الشركات تفضل إما دعم منظمات المجتمع المدني التي لديها تاريخ دعم معها أو التي تنفذ العمل الإغاثي بشكل مباشر عبر أقسام المسئولية الاجتماعي فيها.

يشعر عدد متنامي من منظمات المجتمع المدني بالحاجة إلى نظام للتنظيم الداخلي مع وجود خطوط إرشادية للشفافية والمسائلة. لقد تم توقيع مدونة قواعد السلوك التي وُضعت في عام 2014 من جانب حواليّ 170 منظمة مجتمع مدني ولا تزال تجذب الدعم. في ظل ما سبق، تعتبر مدونة قواعد السلوك غير منفذة على نطاق واسع من الناحية العملية. تتضمن منظمات المجتمع المدني القليلة التي أخذت خطوات لوضع المدونة موضع التنفيذ منظمة شركاء من أجل السلام والإغاثة والمنظمة الوطنية للتنمية الإنسانية في تعز التي نشرت مؤخرًا تقارير تحتوي على معلومات حول برامج المنظمة وكذلك التمويل الذي تلقته. لقد وضعت منظمات أخرى، خاصة تلك التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، مثل منظمة مواطنة والمنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة – قد وضعت مدونات قواعد سلوك خاصة بها. تعمل جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وغيرها من المنظمات المشتركة في المساعدة الإنسانية عن كثب معًا لتبني ميثاق شرف خاص بمنظمات المساعدة. على الرغم من أن الميثاق لم يتم صياغته، إلا أن المجموعة قد اتخذت خطوات عملية نحو مشاركة المعلومات والالتزام بمعايير المساعدة الإنسانية وتشجيع التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة.

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:

I. نظرة عامة

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنسيق وثيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتطوير *مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني*. يجتمع أحد ممثلي التنفيذ المحليين في كل دولة بهيئة مكونة من ثمانية ممثلين على الأقل لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني وخبرائهم المعنيين وذلك لتقييم أداء القطاع في كل واحد من الأبعاد السبعة. لقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤشرات لكل بُعد وتقوم الهيئة بمناقشة نقاط كل بُعد، ويؤخذ متوسط هذه النقاط معًا للحصول على مجموع نقاط أولية للبُعد. يتم جمع مجموع نقاط كل بُعد معاً للحصول على مجموعة نقاط أولية للاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني. يقوم شريك التنفيذ بصياغة تقرير كل بلد بناءً على مناقشة الهيئة الخبيرة، فضلًا عن المعرفة الخارجية بالقطاع.

تجتمع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بلجنة تحرير مكونة من متخصصين في المجتمع المدني في المنطقة ومنهجية المؤشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وخبير إقليمي واحد على الأقل. تستعرض لجنة التحرير الوصف والنقاط لتضمن أن النقاط مدعومة بشكل كاف وأنها تعكس فئة تنمية قطاع منظمات المجتمع المدني، ثم تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في البلاد الأخرى، مما يوفر منظور إقليمي يضمن إمكانية المقارنة بين النقاط. في بعض الحالات، تقترح لجنة التحرير إدخال تعديلات على النقاط المقترحة بناءً على المعلومات المقدمة لها والاتجاهات التي تؤثر على استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة ككل، كما تثير لجنة التحرير نقاط للتوضيح وتطلب المزيد من المعلومات لاستكمال التقرير. يقوم محرر البرنامج بتحرير التقرير وإرساله مرفقًا به توصيات النقاط هذه والطلبات إلى الشريك المنفذ لإضافة التعليقات والمراجعة.

إذا لم يوافق الشريك المنفذ وهيئة الخبراء المحلية على توصيات النقاط الخاصة بلجنة التحرير، يكون لديهم فرصة لتقوية وصفهم ليبرر النقاط المقترحة بشكل أفضل. يكون للجنة التحرير الكلمة الأخيرة في مسألة النقاط.

فيما يلي التعليمات الكاملة التي تُرسل إلى الشركاء المنفذين، فضلًا عن الاستبيان المستخدم من قِبل هيئة الخبراء.

II. أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني

يقيس *مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني* قوة قطاعات المجتمع المدني وصلاحيتها الشاملة. لا يُقصد من المؤشر أن يقيس استدامة منظمات المجتمع المدني الفردية، ولكنه يقيم بوضوح المستوى العام لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. تم تحليل سبعة أبعاد مختلفة لقطاع منظمات المجتمع المدني في *مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني*. وفيما يلي وصف مختصر لكل بعد من أبعاد الاستدامة:

البيئة القانونية

لكي يكون قطاع منظمات المجتمع المدني مستديمًا، ينبغي أن تدعم البيئة القانونية والتنظيمية احتياجات منظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تسهل على المشتركين الجدد، وتساعد في منع التدخل الحكومي، وتعطي منظمات المجتمع المدني القاعدة القانونية اللازمة للاشتراك في أنشطة جمع التبرعات الملائمة والمضاربات المشروعة المدرة للدخل. تشمل العوامل التي تشكّل البيئة القانونية سهولة التسجيل، والحقوق القانونية والشروط التي تنظم منظمات المجتمع المدني، ودرجة ردع القوانين واللوائح التي تتعلق بفرض الضرائب، والمشتريات والمسائل الأخرى والفوائد التي تعود من هذه القوانين واللوائح على فاعلية منظمات المجتمع المدني وسلامتها، كما يتم أيضًا فحص درجة المعلومات القانونية والخبرة التي لدى المسئولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمحامين المستقلين والمطلوبة للعمل داخل البيئة القانونية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحسينها.

القدرة التنظيمية

يشمل قطاع منظمات المجتمع المدني المستدام كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تخضع للحكم بشكل شفاف وتخضع للمساءلة بشكل معلن، وتُدار باقتدار، ويشمل تلك المنظمات التي تظهر مهارات تنظيمية أساسية. يتناول بعُد القدرة التنظيمية في *المؤشر* قدرة القطاع على الاشتراك في بناء الدوائر الشعبية والتخطيط الاستراتيجي، فضلًا عن الإدارة الداخلية وممارسات التوظيف داخل منظمات المجتمع المدني. وأخيرًا، يبدو أن هذا البعد يبحث في الموارد الفنية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في عملها.

السلامة المالية

يجب أن تكون الكتلة الحرجة من منظمات المجتمع المدني سليمة من الناحية المالية، ويجب أن يكون الاقتصاد قويًا بما يكفي لدعم جهود التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني وأن يولد التبرعات الخيرية من الموارد المحلية. يمكن أن تعتمد السلامة المالية لكثير من منظمات المجتمع المدني بنفس القدر على إتاحة صناديق دعم المانحين الدوليين وقدرتها على المنافسة على هذه الصناديق. تشمل العوامل التي تؤثر على السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني حالة الاقتصاد، والدرجة التي يتم بها رعاية العمل الخيري والتطوعي في الثقافة المحلية، فضلًا عن الدرجة التي يتم بها تطوير المشتريات الحكومية وفرص زيادة الإيرادات التجارية، كما يُنظر أيضًا في تطور وانتشار جمع التبرعات ومهارات الإدارة المالية القوية.

المناصرة

يجب أن تدعم البيئة السياسية وبيئة المناصرة تكوين الائتلافات والشبكات وأن تقدم لمنظمات المجتمع المدني الوسائل اللازمة لإيصال رسائلها من خلال الإعلام إلى الجمهور الأوسع، وللتعبير عن مطالبهم إلى المسئولين الحكوميين، ومراقبة إجراءات الحكومة لضمان المسائلة. يبحث بُعد المناصرة في سِجل منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة، ويتم تحليل انتشار المناصرة في قطاعات مختلفة على مستويات مختلفة من الحكومة، فضلًا عن القطاع الخاص، كما يتم النظر في الدرجة التي قد تشكلت بها ائتلافات منظمات المجتمع المدني حول القضايا، فضلًا عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تراقب برامج الأحزاب وأداء الحكومة.

تقديم الخدمات

تتطلب استدامة القطاعات كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تستطيع أن تقدم بشكل فعّال الخدمات التي تلبي احتياجات وأولويات وتوقعات القواعد الشعبية بشكل متسق. يفحص بُعد تقديم الخدمات مجموعة السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومدى استجابة هذه الخدمات لاحتياجات المجتمع وأولوياته، كما يتم النظر في الدرجة التي تسترد بها منظمات المجتمع المدني التكاليف وتحظى بالتقدير والدعم من الحكومة مقابل هذه الخدمات.

البنية التحتية

إن البنية التحتية القوية للقطاع ضرورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالوصول الواسع لخدمات الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون منظمات الدعم الوسيط التي تقدم هذه الخدمات قادرة على تثقيف منظمات المجتمع المدني الأخرى وتدريبها وتقديم المشورة لها، وتوفير الوصول إلى شبكات منظمات المجتمع المدني والائتلافات التي تتبادل المعلومات والسعي وراء مسائل ذات مصلحة مشتركة، كما يتم النظر في انتشار وفعالية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والشركات المحلية والحكومة والإعلام.

الصورة العامة

ينبغي أن يكون لدى الحكومة وقطاع الشركات والمجتمعات صورة عامة إيجابية عن منظمات المجتمع المدني لتحقيق استدامة القطاع، ويشمل ذلك الفهم الواسع والتقدير للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. يؤثر الوعي العام والمصداقية بشكل مباشر على قدرة منظمات المجتمع المدني على توظيف الأعضاء والمتطوعين، وتشجيع الجهات المانحة الأصلية. يبحث بُعد الصورة العامة في درجة تغطية الإعلام لمنظمات المجتمع المدني وطبيعة التغطية، ووعي مسئولي الحكومة ورغبتهم في إشراك منظمات المجتمع المدني، فضلًا عن معرفة الجمهور وتصورهم حول القطاع ككل، كما يتم النظر في العلاقات العامة لمنظمات المجتمع المدني وجهود التنظيم الذاتي.

III. منهجية المُنفذ

ينبغي اتباع الخطوات التالية لجمع هيئة الخبراء التي ستجتمع شخصيًا لمناقشة حالة المجتمع المدني على مدار سنة إعداد التقرير، وتحديد النقاط، وتجهيز تقرير البلد *لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني*.

1. الاختيار المتأني لمجموعة لا تقل على 8 ممثلين لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور خبراء الهيئة.

يعتبر المنفذون أحرار في اختيار أعضاء الهيئة استنادًا للإرشادات التالية. يجوز للهيئة أن تدرج ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لكنهم لن يكون لديهم القدرة على الإدلاء بأصواتهم من ناحية النقاط. هم مدعوون لتقديم بعض الكلمات الافتتاحية لافتتاح الحدث لأنه ممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما أنهم مدعوون لمراقبة المناقشة والمشاركة فيها. ينبغي أن يتضمن أعضاء الهيئة ممثلين لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأنواع التالية من المنظمات:

- مراكز الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني، ومراكز الموارد أو منظمات دعم المجتمع المدني الوسيطة،
- منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية المشتركة في مجموعة من أنشطة تقديم الخدمات أو المناصرة،
- الأكاديميين من ذوي الخبرة المتعلقة بالمجتمع المدني واستدامة منظمات المجتمع المدني،
- شركاء منظمات المجتمع المدني من الحكومة أوالشركات أو وسائل الإعلام،
- المراكز البحثية التي تعمل في مجال تطوير المجتمع المدني،
- الجمعيات الأعضاء مثل الجمعيات التعاونية، والمحامين، ومجموعات المستخدمين الخاصة بالموارد الطبيعية،
- المانحين الدوليين الذين يدعمون المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الشركاء المحليين،

يُوصى بأن يكون 70 بالمائة على الأقل من هيئة الخبراء من مواطني البلد. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني الممثلة في الهيئة هي تلك المنظمات التي يركز عملها بكثافة إما على المناصرة أو تقديم الخدمة الاجتماعية. ينبغي أن يمثل المتناقشون كلًا من المناطق الريفية والحضرية للبلاد قدر الإمكان، وينبغي أن يمثلوا مجموعات المرأة والأقليات من السكان والمجموعات المهمشة قدر الإمكان، فضلًا عن القطاعات الفرعية مثل حقوق المرأة، والتنمية المجتمعية، والتعليم المدني، وتمويل المشاريع الصغيرة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والشباب. ينبغي على الهيئة أن تضمّن تمثيلًا متكافئًا من الرجال والنساء قدر الإمكان.

في بعض الأمثلة، قد يكون من المناسب اختيار مجموعة أكبر من أجل عكس تنوع واتساع قطاع المجتمع المدني في البلاد. ومع ذلك، يُرجى أن تضعوا في الاعتبار أن مجموعة أكبر بكثير قد تجعل بناء توافق في الآراء داخل الهيئة أكثر صعوبة. وبدلًا من ذلك، إذا كانت الاختلافات الإقليمية داخل البلاد هامة، فإن المنفذين ربما يرغبوا في النظر في عقد الهيئات الإقليمية.

2. ضمان فهم أعضاء الهيئة لأهداف التمرين

إن هدف الهيئة هو تطوير تصنيف مبني على توافق الآراء لكل واحد من الأبعاد السبعة لاستدامة المجتمع المدني التي يغطيها *المؤشر* وللتعبير عن تبرير أو تفسير لكل تصنيف متسق مع المنهجية الموصوفة أدناه. يعتبر الهدف العام *للمؤشر* هو تتبع ومقارنة التقدم في القطاع على مر الوقت، مما يزيد من قدرة الكيانات المحلية على تنفيذ التقييم الذاتي والتحليل. يهدف المؤشر أيضًا إلى تطوير فهم متعمق لقطاع المجتمع المدني بين المانحين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني لأغراض الدعم الأفضل ووضع البرامج.

يُوصى بتوزيع التعليمات والمستندات الوصفية على أعضاء هيئة الخبراء قبل الاجتماع بالهيئة بثلاثة أيام على الأقل حتى يتسنى لهم وضع نقاطهم الأولية لكل مؤشر قبل الاجتماع مع أعضاء الهيئة الآخرين. قد يكون من المفيد عقد جلسة تعريف مختصرة لأعضاء الهيئة قبل مناقشة الهيئة. يختار بعض الشركاء عقد جلسة تدريب رسمية مع أعضاء الهيئة لمراجعة وثيقة المنهجية والتعليمات، ويقدّم شركاء آخرون إلى المتناقشين نقاشًا أكثر تعميمًا حول أهداف التمرين والعملية.

إن فريق المشروع مهتم جدًا باستخدام الإعداد *لمؤشر* هذا العام لتعقب الدروس المستفادة لاستخدامها في تحسين عملية المراقبة في السنوات القادمة، ويقدّر للمنفذين تسجيلهم وتقديمهم أي ملاحظات قد تكون لديهم ستزيد من فائدة هذه الأداة الهامة لشركة نظم الإدارة الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

3. عمل اجتماع لهيئة الخبراء لمنظمات المجتمع المدني

4. في اجتماع لجنة الخبراء، يُرجى تذكير المتناقشين أن كل مؤشر وبُعد من أبعاد مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني ينبغي تسجيله طبقًا للأمثلة المتعلقة بالدولة والمبنية على دليل من بين الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث.

ينبغي أن تحدث عملية التصنيف بالتوازي مع مراجعة عملية التصنيف والفئات المقدمة في "التصنيفات: نظرة أقرب." أو عقب هذه المراجعة. اسمح لكل عضو في الهيئة في كل مؤشر لكل بُعد أن يشارك نقاطه المبدئية وتبريره مع باقي المجموعة. في نهاية مناقشة كل مؤشر، اسمح لكل واحد من أعضاء الهيئة أن يعدّل من نقاطه إن رغب في ذلك، ثم استبعد النقاط الأعلى والأدنى واحسب متوسط النقاط المتبقية مع بعضها لتخرج بنقاط واحدة لكل مؤشر. بمجرد الوصول إلى النقاط النهائية لكل مؤشر داخل بُعد معين، احسب المتوسط أو الوسط الحسابي لهذه النقاط للحصول على نقاط أولية للبُعد. تأكد من تسجيل ملاحظات متأنية أثناء مناقشة كل مؤشر مع تفصيل التبريرات لكل النقاط لأن هذا ينبغي أن يقوم بدور قاعدة التقرير المكتوب. يُرجى الحفاظ على كل النقاط في سِجل مع ضمان عدم إمكانية القيام بإسناد شخصي على أحد أعضاء الهيئة. يجوز للمنفذين استخدام جدول شبيه بالجدول الموجود أدناه لتعقب نقاط أعضاء الهيئة بدون القيام بإسناد شخصي. في نهاية المطاف، ينبغي دعم كل تصنيف ممنوح بالدليل في تقرير البلد (انظر بند 8 أدناه) وينبغي أن يعكس توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة.

عضو الهيئة	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
1	2	4	5	2	2	6	3
2	4	3	4	3	3	4	3
3	3	2	4	1	3	6	2

5. بمجرد تحديد النقاط الخاصة بكل بُعد، وكخطوة أخيرة، استعرض وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب." ناقش مع المجموعة ما إذا كانت النقاط لكل بلد تطابق وصف التصنيف أم لا.

على سبيل المثال، تعني نقاط مقدارها 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". يُرجى قراءة قسم "الاستدامة المحسنة" للقدرة التنظيمية في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لتضمن أن هذا يصف بدقة بيئة المجتمع المدني. إن لم يكن كذلك، ناقش مع المجموعة لتحديد نقاط أكثر دقةً تناسب الوصف المقدم لذلك البُعد.

6. **ناقش كل واحد من الأبعاد السبعة للمؤشر وسجّلهم بطريقة مشابهة.**

بمجرد تسجيل كل الأبعاد السبعة، احسب النقاط النهائية للأبعاد معًا للحصول على النقاط النهائية لمؤشر البلد. تأكد من تضمين ملخص لهذه المناقشة في مشروع تقرير البلد.

7. **يُرجى تذكير المجموعة في هذه المرحلة أن التقارير تُستعرض من جانب لجنة التحرير في واشنطن دي سي.**

ستضمن لجنة التحرير أن كل النقاط مدعومة بشكل كافي وقد يطلبوا تعديلات في النقاط و/أو تبرير إضافي لدعم النقاط.

8. جهّز مشروع تقرير للبلد

ينبغي أن يغطي هذا التقرير السنة التقويمية. ينبغي أن يتضمن مشروع التقرير بيان نظرة عامة ونقاش مختصر للحالة الحالية من استدامة قطاع المجتمع المدني فيما يتعلق بكل بُعد. ينبغي أن يتضمن القسم المخصص لكل بُعد على مناقشة لكلٍ من الإنجازات ونقاط القوة في البُعد، فضلًا عن العقبات التي تقف في طريق الاستدامة ونقاط الضعف.

يُرجى تضمين عدد مقدر من منظمات المجتمع المدني المسجلة والنشيطة في بيان النظرة العامة، فضلًا عن نظرة عامة على المجالات الرئيسية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني.

يُرجى تحديد البيانات المقدمة إلى شركة نظم الإدارة الدولية بخمس صفحات باللغة الإنجليزية. يُرجى أن تضع في الاعتبار أن العملية تعتمد على المنفذين لضمان أن التقرير ذات طول ملائم وجيدة الصياغة لأن المشروع ليس لديه القدرة على القيام بالتحرير واسع النطاق.

يُرجى تضمين قائمة بالخبراء الذين أسهموا في الهيئة وانتمائاتهم التنظيمية مع التقرير. سيكون مرجعًا لنا فقط ولن يتم إعلانه.

في حين أن التقارير الفردية للبلدان لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مختصرة، فإن المنفذين يمكن أن يكتبوا تقارير أطول لاستخدامهم الخاص ليصفوا بشكل أشمل مادة اجتماعات الهيئة. علاوةً على ذلك، سيقدم المشروع حدث عام أو توزيع إليكتروني (على سبيل المثال القوائم البريدية أو المواقع) للترويج لنشر التقرير في بلدان المنفذين.

سلّم مشروع تقرير البلد مع التصنيفات عن طريق البريد الإليكتروني إلى شركة نظم الإدارة الدولية. سيكون محرر المشروع على اتصال معك ليتابع استلام التقرير لمناقشة أي أسئلة معلقة وتوضيحات معلقة فيما يتعلق بتسجيل النقاط ومحتوى التقرير.

9. **في واشنطن، ستراجع لجنة التحرير النقاط ومشاريع تقارير البلدان وستناقش أي قضايا أو مخاوف مع المنفذ.**

تتألف لجنة التحرير من ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وأحد الخبراء الإقليميين على الأقل من المتمكنيين في المسائل والديناميات التي تؤثر على المجتمع المدني في المنطقة. يشمل القسم التالي "دور لجنة التحرير" المزيد من الوصف لهيئة التحرير. إذا قررت لجنة التحرير أن نقاط الهيئة ليست مدعومة بشكل كاف من تقرير البلد، خاصة إذا ما قورنت بنقاط وتقارير البلدان الأخرى في المنطقة، يجوز للجنة التحرير أن تطلب تعديل النقاط، وبالتالي ضمان قابلية المقارنة بين البلاد. سيكون المنفذ مسئولًا عن الاستجابة لكل التعليقات التي تُطرح من لجنة التحرير كما هو منقول من جانب محرر المشروع حتى يتم إقرار التقرير وقبوله من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يترأس أحد ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجنة التحرير.

IV. دور لجنة التحرير

كخطوة أخيرة في عملية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يتم مراجعة تقارير كل البلاد ومناقشتها من جانب لجنة تحرير مكونة من خبراء إقليميين وخبراء في القطاع في واشنطن دي سي. يترأس هذه اللجنة مستشار المجتمع المدني لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتتضمن أعضاء متناوبين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أعضاء سابقين قد أدرجوا خبراء من مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع لمكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفريقيا، وكتب شركاء التنمية والتعاون الخاص والتطوعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وموظفي الخدمة الأجنبية العاملين مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). تتضمن اللجنة أيضًا ممثلًا من مؤسسة الأغا خان وخبراء مجتمع مدني ممثلين عن شركة أنظمة الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح.

تقوم لجنة التحرير بثلاثة أدوار: تراجع كل التقارير والنقاط لتضمن أن الروايات ملائمة ومقنعة من وجهة نظر دعم النقاط المقترحة. تثبت الرواية المقنعة أن النقاط مترتبة على دليل على حالات ممنهجة وواسعة النقاط وليست مبنية على حالة فردية أو حالتين. على سبيل المثال، الدولة التي تتميز بعدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات أنظمة الإدارة المالية القوية التي تجمع التبرعات محليًا من مصادر متنوعة تمثل تبريرًا لنقاط السلامة المالية المرتفعة، وأما البلد التي بها منظمة مجتمع مدني كبيرة أو منظمتين لديهم القدرة على جمع التبرعات من مصادر متنوعة فلا تمثل تبريرًا لذلك. تتحقق لجنة التحرير من أن نقاط كل بُعد تلبي المعايير الموصوفة في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن النقاط والروايات تعكس بدقة الفئة الحقيقية لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني. الدور الأخير والأهم، تنظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في الدول الأخرى حيث تقدم منظورًا إقليميًا يضمن إمكانية مقارنة النقاط.

يتم مناقشة كل النقاط النهائية مع منظمات المجتمع المدني التي صاغت التقرير. تحتفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن بالكلمة الأخيرة في كل النقاط.

يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على تذكير هيئاتهم منذ البداية أنه يجوز للجنة التحرير أن تطلب المزيد من التوضيح للنقاط وأنه يجوز لها تعديل النقاط متى كان ذلك ممكنًا. ومع ذلك، بإضافة خطوة لكل هيئة لمقارنة نقاطهم مع قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" (وهو شيء ضروري تقوم به لجنة التحرير)، يُرجى أنه سيكون هناك اختلافات أقل بين النقاط المقترحة والنقاط النهائية. إن ضمان أن قسم الرواية لكل بُعد يتضمن شرح كاف للنقاط سيحد أيضًا من حاجة لجنة التحرير لطلب مزيد من التوضيح.

V. تعليمات لأعضاء هيئة الخبراء

استخدم الخطوات التالية لإرشادك عبر عملية التصنيف الفردي. سيتم تكرار نفس هذه العملية أثناء اجتماع هيئة خبراء منظمات المجتمع المدني التي يناقش فيها أعضاء الهيئة نقاطهم المبدئية، ودليلهم على هذه النقاط، ويحددون باتفاق الآراء النقاط النهائية لكل واحد من المؤشرات والأبعاد.

خطوة 1: يُرجى تصنيف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بعد على المقياس التالي المدرج من 1 إلى 7 حيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

تعريف منظمة المجتمع المدني:

تعرف منظمات المجتمع المدني "بشكل واسع على أنها أي منظمات، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من جهاز الحكومة، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، ويعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلًا من المنظمات التي تخدم أعضاءها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمة الصحية الخاصة وغير الربحية والمدارس ومجموعات المناصرة ووكالات الخدمة الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترويحية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."

بيان نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة هوبكنز، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح. مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

الاستدامة المحسنة		الاستدامة المتطورة			الاستدامة المعاقة	
1	2	3	4	5	6	7

خطوة 2: عند تصنيف كل مؤشر، يُرجى تذكر النظر في كل مؤشر بتأني وتسجيل ملاحظات عن أي أمثلة محددة أو متعلقة بالبلد من الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث التي استخدمتها كأساس لتحديد هذه النقاط.

خطوة 3: بعد أن تكون قد انتهيت من تصنيف كل المؤشرات داخل واحد من سبع أبعاد، احسب متوسط هذه النقاط لتصل إلى نقاط عامة لذلك البعد. سجّل هذه النقاط العامة في المساحة الموفرة.

خطوة 4: بمجرد تحديد النقاط العامة لبُعد معين، كخطوة أخيرة، راجع وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن هذا يصف البيئة بدقة. على سبيل المثال، يعني مجموع نقاط مقداره 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". إذا قررت بعد مراجعة قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أن مجموعة النقاط لا يصور الوصف بدقة، اعملوا معًا لتقرير مجموع نقاط أكثر دقة تناسب وصف ذلك البُعد بشكل أفضل.

خطوة 5: بمجرد أن يتوفر لديكم النقاط لكل بُعد، احسب متوسط هذه النقاط السبعة معًا للوصول إلى تصنيف عام للبلد وتوثيق كل النقاط والمناقشة.

مقياس النقاط:

يستخدم مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني مقياس مكون من سبع نقاط لتسهيل المقارنات بمؤشرات بيت الحرية بحيث تمثل نقطة 1 المستوى الأعلى من الاستدامة وتمثل النقطة 7 المستوى الأدنى من الاستدامة. يمكن استخدام الإرشادات العريضة التالية لتحديد النقاط للمؤشرات الفردية والأبعاد:

1. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. في حين أن الإصلاحات والتطورات المطلوبة ربما لا تتحقق، فإن مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية يدرك الحاجة إليه ولديه خطة ولديه المقدرة لتحقيق هذه الإصلاحات والتطورات بنفسه.

2. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يظهر مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلي التزامًا بتحقيق الإصلاحات وتطوير الاحترافية في هذا المجال.

3. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، أو يعتبر التزامها بتطوير الجانب المذكور أمرًا هامًا.

4. تتأثر استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل ضئيل عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد راكد، أو حكومة سلبية، أو إعلام غير مكترث، أو مجتمع مكون من نشطاء بنوايا حسنة ولكن بلا خبرة.

5. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد مبني على التعاقدات، أو حاكم مستبد وحكومة مركزية، أو إعلام مسيطر عليه أو رجعي، أو مستوى منخفض من من القدرة، أو الإرادة، أو الاهتمام في جزء من مجتمع منظمات المجتمع المدني.

6. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. قد يمنع نمو قطاع منظمات المجتمع المدني وجود بيئة معادية وقدرة منخفضة ودعم عام متدني.

7. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبيرعن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، ويكون عامة نتيجة لحكومة استبدادية تعارض بشدة نمو منظمات مجتمع مدني مستقلة.

لمزيد من المعلومات حول معنى التصنيفات للأبعاد الفردية، يُرجى الإشارة إلى قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أدناه.

VI. الأبعاد والمؤشرات

إن القسم التالي هو ورقة عمل تستخدمها هيئة الخبراء لتعقب النقاط التي اقترحوها لكل مؤشر من كل بُعد. ينبغي على كل عضو من أعضاء الهيئة أن يصنّف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بُعد على مقياس مكون من 1 إلى 7 بحيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

البيئة القانونية

- *التسجيل*. هل هناك قانون ملائم معني بتسجيل منظمات المجتمع المدني؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على التسجيل والعمل بسهولة من الناحية العملية؟

- *العمل*. هل الإدارة الداخلية ونطاق الأنشطة المسموحة ووضع التقارير المالية و/أو حل منظمات المجتمع المدني مفصلة بشكل جيد في التشريع الحالي؟ هل هناك مصطلحات قانونية واضحة تمنع تحكم الدولة غير المرغوب في منظمات المجتمع المدني؟ هل يتم تنفيذ القانون طبقًا لشروطه؟ هل منظمات المجتمع المدني محمية من احتمالية قيام الدولة بحل منظمة مجتمع مدني ما لأسباب سياسية/تعسفية؟

- *المعوقات الإدارية وتضييق الدولة*. هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وممثليهم أن يعملوا بحرية في إطار القانون؟ هل هم بمنأى عن المضايقة من جانب الحكومة المركزية والحكومات المحلية وشرطة الضرائب؟ هل يستطيعون تناول أمور النقاش العام بحرية والتعبير عن النقد؟

- *القدرة القانونية المحلية*. هل هناك محامون محليون مدربون على قانون منظمات المجتمع المدني ومطلعون عليه؟ هل المشورة القانونية متاحة لمنظمات المجتمع المدني في العاصمة والمدن الفرعية؟

- *الضرائب*. هل تتلقى منظمات المجتمع المدني نوع من الإعفاء الضريبي أو الخصم على الدخل من المنح أو الهبات أو الرسوم أو النشاط الاقتصادي؟ هل يتلقى الأفراد المانحون والشركات المانحة تخفيضات ضريبية؟

- *الدخل المكتسب* هل هناك تشريع يسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب دخلًا من تقدم السلع والخدمات؟ هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التنافس بشكل قانوني على العقود الحكومية/المشتريات على المستويين المحلي والمركزي؟

القدرة التنظيمية

- *بناء الدوائر الشعبية*. هل تحدد منظمات المجتمع المدني بوضوح وتسعى بنشاط نحو بناء دوائر شعبية محلية لمبادراتها؟ هل هم ناجحون في هذه المساعي؟

- *التخطيط الاستراتيجي*. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني مهمات محددة بوضوح تلتزم بها؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني خطط استراتيجية محددة بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي للشركات في عمليات صنع القرار؟

- *هيكل الإدارة الداخلي*. هل هناك هيكل إدارة محدد داخل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تقسيم معترف به للمسئوليات بين مجلس الإدارة والموظفين؟ هل يشترك مجلس الإدارة بنشاط في حكم منظمة المجتمع المدني؟ هل تعمل مجالس الإدارات بطريقة مفتوحة وشفافة بحيث تسهل للمساهمين والداعمين أن يتحققوا من الاستخدام الملائم للأموال؟

- *التوظيف في منظمات المجتمع المدني*. هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الحفاظ على موظفين دائمين مقابل أجر؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني ممارسات كافية في الموارد البشرية للموظفين، بما في ذلك العقود والأوصاف الوظيفية وكشوف الرواتب وسياسات الأفراد؟ هل يتم توظيف المتطوعين المحتملين وإشراكهم؟ هل تستفيد منظمات المجتمع المدني من الخدمات المهنية مثل المحاسبين أو مديري تقنية المعلومات أو المحامين؟

- *التقدم التكنولوجي*. هل تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بشكل عام بمعدات المكتب العصري (أجهزة كمبيوتر وبرامج جديدة نسبيًا وهواتف محمولة وآلات فاكس/ماسحات ضوئية صالحة للعمل وإمكانية دخول على الإنترنت إلخ)؟

السلامة المالية

- *الدعم المحلي.* هل تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من التبرعات من المصادر المحلية؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الاعتماد على نواة من المتطوعين والدعم غير المادي من مجتمعاتهم ودوائرهم الشعبية؟ هل هناك مصادر محلية للعمل الخيري؟

- *التنوع.* هل تمتلك منظمات المجتمع المدني في المعتاد مصادر تمويل متعددة/متنوعة؟ هل تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني موارد كافية للاستمرار في العمل في المستقبل القريب؟

- *أنظمة الإدارة المالية.* هل هناك أنظمة إدارة مالية سليمة قيد التنفيذ؟ هل تعمل منظمات المجتمع المدني في المعتاد بطريقة شفافة، بما في ذلك التدقيقات المالية المستقلة ونشر التقارير السنوية التي تحتوي على بيانات مالية؟

- جمع *التبرعات.* هل غرست الكثير من منظمات المجتمع المدني نواة ولاء من المناصرين الماليين؟ هل تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من توعية الأعضاء أو برامج تنمية العمل الخيري؟

- *الدخل المكتسب.* هل تكّمل العوائد من الخدمات أو المنتجات أو إيجار الأصول دخل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتعاقد الحكومة و/أو الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات؟ هل تجمع المنظمات المبنية على العضوية رسومًا على ذلك؟

المناصرة

- *التعاون مع الحكومتين المحلية والفدرالية.* هل هناك خطوط مباشرة للتواصل بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة؟ هل يعمل ممثلون من منظمات المجتمع المدني والحكومة معًا على أي مشاريع؟

- *مبادرات مناصرة السياسات.* هل شكّلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات مبنية على القضايا ونفذّت حملات مناصرة واسعة النطاق؟ هل كانت هذه الحملات فعّالة على المستوى المحلي و/أو المستوى الوطني في رفع الوعي أو الدعم لقضايا متنوعة؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).

- جهود *الضغط.* هل هناك آليات وعلاقات لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من المشاركة في مستويات مختلفة من عمليات صنع القرارا الحكومي؟ هل منظمات المجتمع المدني مرتاحة لمفهوم الضغط؟ هل كان هناك أي نجاحات فيما يتعلق بالضغط على المستوى المحلي أو الوطني أدى إلى سن تشريع أو تعديله؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).

- *المناصرة المحلية من أجل الإصلاح القانوني.* هل هناك وعي في المجتمع الأوسع لمنظمات المجتمع المدني عن الطريقة التي يمكن أن يعزز بها إطار إيجابي وتنظيمي من فاعلية منظمات المجتمع المدني واستدامته؟ هل هناك جهد مناصرة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الإصلاحات القانونية التي تفيد منظمات المجتمع المدني والعمل الخيري المحلي، إلخ؟

تقديم الخدمات

- *مدى السلع والخدمات.* هل تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه والطاقة) وغيرها من المجالات (مثل النمو الاقتصادي والحماية البيئية والحكم والتمكين)؟ هل "خط انتاج" القطاع متنوع ككل؟

- *الاستجابة للمجتمع.* هل السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات وأولوليات دوائرهم الشعبية ومجتمعاتهم؟

- *الدوائر الانتخابية والعملاء.* هل تلك السلع والخدمات التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية الأساسية المقدمة إلى الدائرة الشعبية هي أوسع من عضوية منظمات المجتمع المدني؟ هل هناك بعض المنتجات مثل المنشورات أو ورش العمل أو التحليل الخبير يتم تسويقة إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى أو الدوائر الأكاديمية أو الكنائس أو الحكومة؟

- *استرداد التكاليف.* عندما تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات، هل تسترد أيًا من هذه التكاليف عن طريق رسوم تحصّلها، إلخ؟ هل يمتلكون المعرفة باحتياجات السوق وهل هناك قدرة للدوائر الشعبية على الدفع مقابل تلك المنتجات؟

- *الاعتراف والدعم الحكومي.* هل الحكومة على المستوى الوطني و/أو المحلي تعترف بالقيمة التي يمكن أن تضيفها منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومراقبتها؟ هل تقدم هذه المنظمات المنح أو العقود إلى منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تقديم هذه الخدمات؟

البنية التحتية

- *منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني.* هل هناك منظمات دعم وسيطة أو مراكز موارد لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والتكنولوجيا والتدريب والدعم الفني في جميع أنحاء البلاد؟ هل تلبي منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل تكسب منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بعضًا من العوائد من الدخل المكتسب (مثل الرسوم المحصلة على الخدمة) وغيرها من المصادر المنتجة محليًا؟ (يُرجى وصف أنواع الخدمات المقدمة بواسطة هذه المنظمات في تقرير بلدك.)

- *منظمات تقديم المنح المحلية.* هل المؤسسات المجتمعية المحلية و/أو منظمات الدعم الوسيطة تقدم المنح إما من الأموال المجموعة محليًا أو من إعادة منح تمويلات المانحين الدوليين لمعالجة الاحتياجات المحددة محليًا والمشاريع؟

- *ائتلافات منظمات المجتمع المدني.* هل تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات مع بعضها البعض؟ هل هناك شبكة عاملة تسهل من تبادل المعلومات؟ هل هناك منظمة أو لجنة يعزز القطاع مصالحه من خلالها؟

- *التدريب.* هل هناك مدربين مقتدرين في إدارة منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل التدريب الأساسي في إدارة منظمات المجتمع المدني متاحًا في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية والمحاسبة والإدارة المالية وجمع التبرعات وإدارة المتبرعين وتطوير مجلس الإدارة؟ هل تلبي الدورات التدريبية احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل مواد التدريب متاحة باللغات المحلية؟

- *الشراكات بين القطاعات.* هل هناك أمثلة لمنظمات مجتمع مدني تعمل في شراكة سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي مع الشركات المحلية والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة؟ هل هناك وعي بين القطاعات المختلفة عن الإمكانيات المتاحة لمثل هذه الشراكات والمصالح من ورائها؟

الصورة العامة

- *التغطية الإعلامية.* هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والدولي؟ هل هناك تفريق يتم بين الإعلانات عن الخدمة العامة والإعلانات التجارية؟ هل تقدم وسائل الإعلام تحليلًا إيجابيًا للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المدني؟

- *التصور العام لمنظمات المجتمع المدني.* هل لعامة الجمهور تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يفهم الجمهور مفهوم منظمة المجتمع المدني؟ هل الجمهور مناصر لنشاط منظمات المجتمع المدني ككل؟

- *الحكومة/تصور الشركات عن منظمات المجتمع المدني.* هل قطاع الأعمال ومسئولو الحكومة المحلية والمركزية لديهم تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يعتمدوا على منظمات المجتمع المدني كمورد مجتمعي، أم كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة؟

- *العلاقات العامة.* هل تعلن منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها أو تروج لصورتها العامة؟ هل طورت منظمات المجتمع المدني علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؟

- *التنظيم الذاتي.* هل تبنت منظمات المجتمع المدني مدونة أخلاقيات أو حاولت إظهار الشفافية في عملياتها؟ هل تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية؟

VII. التصنيفات: نظرة أقرب

ينتقل القسم التالي إلى مستوى أعمق من الشرح لخصائص كل واحد من الأبعاد السبعة لتطور القطاع. يتم استخلاص هذه الخصائص والفئات من الملاحظات التجريبية لنمو القطاع في المنطقة بدلًا من نظرية السببية للتنمية. نظرًا للطبيعة اللامركزية لقطاعات المجتمع المدني، يمكن أن تحدث الكثير من التطورات المتناقضة بشكل متزامن وبالتالي فإن خصائص الأبعاد السبعة لا تعتبر خطوات سبعة مستقلة للتنمية. بدلًا من ذلك، يتم تجميع هذه الخصائص في ثلاث فئات رئيسية: الاستدامة المحسنة والاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقة. الاستدامة المحسنة هي أعلى مستويات الاستدامة والتنمية، وهي تناظر درجات ما بين 1 و3 نقاط، والاستدامة المتطورة تناظر درجة ما بين 3.1 و5 نقاط، والمستوى الأقل من النمو هو فئة الاستدامة المعاقة وهي تناظر درجة مقدارها 5.1 إلى 7 نقاط على المقياس.

البيئة القانونية

الاستدامة المحسنة: يضع الإطار القانوني والتنظيمي شروطًا خاصة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني أو يعطي المنظمات غير الربحية مزايا خاصة مثل: خصومات ضريبية كبيرة على مشاريعها أو مساهماتها الفردية، وإعفاءات ضريبية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، ومنافسة مفتوحة بين منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الممولة من جانب الحكومة، إلخ. تعتبر جهود الإصلاح القانوني حتى هذا الحد بشكل أساسي هي جهد المناصرة المحلي لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح أو صقل قوانين الضرائب، أو عمليات الشراء، إلخ. توجد خبرة محلية ومقارنة عن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، وتتوفر الخدمات والمواد القانونية.

الاستدامة المتطورة: تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل قليلة في التسجيل ولا تعاني من تضييق من جانب الحكومة. يُسمح لها بالاشتراك في مجموعة عريضة من الأنشطة على الرغم من أن شروط الضرائب وإجراءات المشتريات، إلخ. قد تثبط عمليات منظمات المجتمع المدني وتطورها. تسعى البرامج إلى إصلاح النظام التشريعي لمنظمات المجتمع المدني الحالية وتوضيحه، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك في زيادة الإيرادات والأنشطة التجارية، والسماح للحكومات الوطنية أو المحلية بخصخصة تقديم خدمات حكومية مختارة، ومعالجة الضريبة الأساسية والمسائل المالية لمنظمات المجتمع المدني، إلخ. يفهم مجتمع منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى توحيد الصفوف والمناصرة من أجل الإصلاحات القانونية التي تفيد قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. بدأت نواه من المحامين المحليين في التخصص في قانون منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم الخدمات القانونية إلى منظمات المجتمع المدني ونصح مجتمع منظمات المجتمع المدني حول الإصلاحات القانونية المطلوبة وصياغة مشروع تشريع، إلخ.

الاستدامة المعاقة: تقيّد البيئة القانونية بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني على التسجيل و/أو العمل، إما من خلال غياب الشروط القانونية أو الطبيعة المربكة أو المقيّدة للشروط القانونية (و/أو تنفيذها)، أو معاداة الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني وتضييقها على هذه الجمعيات.

القدرة التنظيمية:

الاستدامة المحسنة: توجد العديد من منظمات المجتمع المدني المحكومة بشفافية والمدارة باقتدار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. تمتلك معظم المنظمات بيانات محددة بوضوح حول رسالتها، وتنتفع معظم منظمات المجتمع المدني من أساليب التخطيط الاستراتيجي. توجد مجالس إدارات وهناك تفريق واضح بين مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني موظفين جيدي التدريب، ويتم الانتفاع من المتطوعين على نطاق واسع. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني معدات عصرية نسبيًا تسمح لهم بالقيام بعملهم بكفاءة. طوّرت منظمات المجتمع المدني الرائدة دوائر شعبية محلية قوية بنجاح.

الاستدامة المتطورة: تظهر منظمات المجتمع المدني الفردية قدرة معززة على حكم نفسها وتنظيم عملها. تحتفظ بعض منظمات المجتمع المدني الفردية بموظفين يعملون بدوام كامل وتفتخر بتقسيم منظم للعمل بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الفاكس. في حين أن هذه الجهود ربما لم تؤتي ثمارها بعد إلا أن منظمات المجتمع المدني تفهم الحاجة إلى ذلك وتبذل مجهودًا لتطوير الدوائر الشعبية المحلية.

الاستدامة المعاقة: تعتبر منظمات المجتمع المدني في هذا النوع من الاستدامة نموذجًا "لعروض الرجل الواحد" حيث تعتمد بشكل كامل على شخصية فرد واحد أو فردين غالبًا ما ينقسموا بسبب صدامات في الشخصية. تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى معنى واضح المعالم لرسالتها. في هذه الفئة، تعكس منظمات المجتمع المدني فهم قليل أو منعدم بالتخطيط الاستراتيجي أو تشكيل البرامج. نادرًا ما تمتلك المنظمات مجلس إدارة أو لوائح أو موظفين أو أكثر من بضعة أعضاء نشطين. ليس لدى منظمات المجتمع المدني فهم بقيمة الدوائر المحلية أو تطويرها من أجل عملهم.

السلامة المالية:

الاستدامة المحسنة: تمتلك كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية سليمة قيد العمل، بما في ذلك تدقيقات مستقلة ونشر تقارير سنوية مع بيانات مالية لكسب ثقة المانحين المحتملين. تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من تمويلهم من المصادر المحلية،

بما في ذلك الحكومة، والعمل الخيري من الشركات والأفراد، والدخل المكتسب. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني مصادر متعددة للتمويل مما يسمح لها بالاستمرار على المدى القريب. هناك اقتصاد متنامي يجعل من النمو في المنح المحلي ممكنًا.

الاستدامة المتطورة: تقود منظمات المجتمع المدني مناهج في الاستقلال المادي والسلامة المالية. في حين أنها لا تزال معتمدة إلى حد كبير على المانحين الأجانب، فإن منظمات المجتمع المدني الفردية لها تجربة في زيادة العوائد من خلال تقديم الخدمات وكسب العقود والمنح من البلديات والوزارات مقابل تقديمها الخدمات أو محاولتها جذب الأعضاء الذين يدفعون الرسوم أو المانحين المحليين. ومع ذلك، يمكن أن يكبح الاقتصاد الكاسد جهود جمع التبرعات من المصادر المحلية. تتناول البرامج التدريبية مسائل الإدارة المالية وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في فهم أهمية الشفافية والمسائلة من منظور جمع التبرعات على الرغم من أنها قد تكون غير قادرة على تنفيذ تدابير الشفافية بشكل كامل.

الاستدامة المعاقة: تبقى منظمات المجتمع المدني الجديدة متعلقة في بقائها على المنحة تلو المنحة و/أو تعتمد ماليًا على راعي أجنبي واحد. في حين أن الكثير من منظمات المجتمع المدني قد أنشأت على آمال تلقي تمويل، فإن معظمها يكون غير نشط إلى حد كبير بعد أن تفشل محاولات كسب تمويل المانح. تعتبر مصادر التمويل المحلية غير موجودة تقريبًا ويرجع هذا جزئيًا إلى الاقتصاد المحلي الكاسد. ليس لدى منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية ولا تفهم الحاجة إلى الشفافية المالية أو المسائلة.

المناصرة

الاستدامة المحسنة: يُظهر قطاع منظمات المجتمع المدني القدرة والكفاءة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وقضايا واهتمامات المجتمع والبلد. ومع تأمين منظمات المجتمع المدني لقاعدتها المؤسسية والسياسية، فإنهم يبدأوا في 1) تكوين الائتلافات للسعي في المسائل ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك قوانين الجمعيات، 2) مراقبة الأحزاب السياسية والضغط عليها، و3) مراقبة المشرعين والهيئات التنفيذية. تظهر منظمات المجتمع المدني قدرتها على حشد المواطنين وغيرهم من المنظمات للاستجابة إلى الحاجات المتغيرة، والقضايا، والمصالح. ستراجع منظمات المجتمع المدني في هذه الفئة من النمو استراتيجيتها وتمتلك القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات على حسب القطاع. يعتبر الحافظ الرئيس للتعاون هو المصلحة الذاتية: يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني التحالفات حول قضايا مشتركة تواجهم كمنظمات غير ربحية وغير حكومية.

الاستدامة المتطورة: منظمات مناصرة معرفة بشكل ضيق تنشأ وتصبح فعّالة سياسيًا استجابة لقضايا محددة. يمكن أن تقدم المنظمات في مستواها المتطور من النمو مخاوفها إلى المستويات غير الملائمة من الحكومة (الحكومة المحلية بدلًا من الوطنية والعكس). يمكن إظهار ضعف القسم التشريعي أو افتراضه بشكل غير صحيح لأن النشطاء يختارون الاجتماع بمسئولي القسم التنفيذي ("حيث تكمن القوة في الحقيقة"). توجد بدايات لتحليل السياسات البديلة في الجامعات ومراكز الأبحاث. يبدأ هناك تطور في مشاركة المعلومات والتشبيك داخل قطاع منظمات المجتمع المدني لإعلام الحكومة والمناصرة من أجل احتياجاتها.

الاستدامة المعاقة: حركات عامة واسعة مكونة من نشطاء مهتمين بمجموعة متنوعة من القطاعات ومتوحدين في معارضتهم للحكومة ثم يتفرقون أو يختفون. بعض البلدان في هذه الفئة لم تجرب حتى الموجة الأولية من النشاط. تعتبر المخاوف الاقتصادية هي الغالبة لمعظم المواطنين، وتوجد السلبية والتشاؤم والخوف داخل الجمهور العام، ونشطاء منظمات المجتمع المدني خائفون من الاشتراك في حوار مع الحكومة، ويشعرون بعدم كفايتهم لتقديم آرائهم و/أو لا يعتقدون أن الحكومة ستستمع إلى توصياتهم. لا تفهم منظمات المجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يلعبون في السياسة العامة أو لا تفهم مفهوم السياسة العامة.

تقديم الخدمات

الاستدامة المحسنة: تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس المجتمع و/أو أولويات المانحين. تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تتخطى الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات مثل التنمية الاقتصادية أو حماية البيئة أو الحكم الديمقراطي. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في عدة قطاعات معرفة قوية كافية باحتياج السوق لخدماتهم وقدرة الحكومة على عمل عقود معهم لتقديم مثل هذه الخدمات أو غيرها من مصادر إدراج التمويل بما في ذلك التبرعات الخاصة والمنح والرسوم كلما كان ذلك مسموح من جانب القانون. هنا مجموعة من منظمات المجتمع المدني تجد أنه من الممكن تمرير هذا الدعم من السلع والخدمات عبر القطاعات في حالة السلع والخدمات التي لا يكون استرداد التكلفة فيها قابلًا للاستمرار مع الدخل المكتسب من سلع وخدمات أكثر ربحًا، أو في حالة الأموال المجموعة من مصادر أخرى. تعترف الكيانات الحكومية خاصة على المتسوى المحلي بقدرات منظمات المجتمع المدني وتقدم المنح أو العقود لتمكنهم من تقديم الخدمات المختلفة.

الاستدامة المتطورة: تعترف الحكومة بمساهمات منظمات المجتمع المدني في تغطية الفجوة في الخدمات الاجتماعية على الرغم من أن هذا نادرًا ما يكون مصحوبًا بالتمويل في شكل منح أو عقود. تدرك منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات الأخرى مثل المنشورات وورش العمل، ولكن حتى عندما يكون هذا مسموح به، فإن هذه الرسوم نادرًا ما تغطي تكاليفها. في الوقت الذي تستجيب فيه السلع والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى احتياجات المجتمع، فإن الاحتياجات يتم تحديدها بشكل عام من جانب المانحين الدوليين، أو بواسطة منظمات المجتمع المدني بشكل ممنهج. تبدأ الدائرة الشعبية لخبرة منظمات المجتمع المدني وتقاريرها ووثائقها

بالتوسع إلى ما هو أبعد من أعضاء هذه الجمعيات والفقراء لتشمل منظمات المجتمع المدني الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والكنائس، والحكومة.

الاستدامة المعاقة: هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة أو التعليم أو الإغاثة – على الرغم من أنه على المستوى المنخفض من التعقيد. يتلقى أولئك الذين يقدمون هذه الخدمات مقدار قليل من الإعانات الحكومية أو العقود إن وجدت. منظمات المجتمع المدني التي تصدر المنشورات وتوفر الخدمات الفنية أو الأبحاث تفعل ذلك فقط لأعضاءها أو مانحيها. نادرًا ما توجد محاولات لتحصيل الرسوم مقابل السلع والخدمات.

البنية التحتية:

الاستدامة المحسنة: منظمات الدعم الوسيطة و/أو مراكز موارد منظمات المجتمع المدني نشيطة في كل مناطق البلاد وتقدم التدريب المتقدم والخدمات المعلوماتية والدعم القانوني والمشورة والأنشطة التنموية الخيرية. هناك جهود مبذولة لتأسيس ومنح المؤسسات المجتمعية والمؤسسات المقدمة للمنح الأصلية و/أو المنظمات التي تنسق جمع التبرعات المحلية. هناك كادر احترافي من الخبراء المحليين والمستشارين والمدربين في الإدارة غير الربحية. تدرك منظمات المجتمع المدني قيمة التدريب على الرغم من أن نقص الموارد المالية قد يبقى قيدًا على الوصول إلى التدريب المقدم محليًا. تغطي مواضيع التدريب المتاح: المسائل القانونية والضريبية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبة وإمساك السجلات، ومهارات التخاطب، وإدارة المتطوعين، ومهارات العلاقات الإعلامية والعلاقات العامة، والكفالة، وجمع التبرعات. تعمل منظمات المجتمع المدني معًا وتتبادل المعلومات من خلال شبكات وائتلافات. منظمات المجتمع المدني آخذة في التطور وإنشاء الشراكات عبر القطاعات مع الشركات والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة.

الاستدامة المتطورة: منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد نشيطة في المراكز السكانية الرئيسية وتقدم خدمات مثل توزيع المنح ونشر الرسائل الإخبارية والاحتفاظ بقاعدة بيانات للعضوية وإدارة مكتبة لأدبيات منظمات المجتمع المدني وتقديم التدريب الأساسي وخدمات الاستشارات. هناك منظمات شاملة أخرى وشبكات آخذة في التشكل لتسهيل التشبيك وتنسيق أنشطة مجموعات منظمات المجتمع المدني. يمتلك المدربون المحليون القدرة على تقديم التدريب التنظيمي الأساسي. يتم تشكيل منتدى المانحين لتنسيق الدعم المالي للمانحين الدوليين، وتطوير الأنشطة الخيرية للشركات. لم يتم إدراك قيمة الشراكات بين القطاعات بعد.

الاستدامة المعاقة: هناك عدد قليل، إن وجد، من منظمات الدعم الوسيطة أو مراكز الموارد والشبكات والمنظمات الشاملة، ومن وجد من هذه المنظمات فهو يعمل بشكل رئيسي في المدينة العاصمة ويقدم خدمات محدودة مثل الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والفاكس والبريد الإليكتروني وتوفير مكان للاجتماع. التدريب المحلي والقدرة التنموية لمنظمات المجتمع المدني محدودة للغاية وغير متطورة. تقدم برامج المانحين الدوليين في المقام الأول التدريب والدعم الفني. لا يوجد هناك مجهود منسق لتطوير التقاليد الخيرية وتحسين جمع التبرعات أو تأسيس مؤسسات مجتمعية. مجهودات منظمات المجتمع المدني للعمل معًا محدودة بتصور المنافسة من أجل الحصول على الدعم الأجنبي وعدم الثقة في المنظمات الأخرى.

الصورة العامة

الاستدامة المحسنة: تتميز هذه الفئة بمعرفة عامة متنامية بمنظمات المجتمع المدني وثقة في هذه المنظمات، ومعدلات متزيادة للتطوع. تتكتل منظمات المجتمع المدني لإطلاق الحملات لزيادة الثقة العامة. هناك أمثلة منتشرة حول علاقات العمل الجيدة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الوطنية والمحلية، ويمكن أن يترتب على هذه الأمثلة مبادرات بين القطاع الخاص والعام أو لجان استشارية لمنظمات المجتمع المدني لمجالس المدن والوزارات. يغطي الإعلام عمل منظمات المجتمع المدني وتتعامل منظمات المجتمع المدني مع الإعلام والعلاقات العامة بطريقة احترافية. توجد هناك مسائلة وشفافية وتنظيم ذاتي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني بما في ذلك وجود مدونة أخلاقيات أو مدونة سلوك ذات قبول عام.

الاستدامة المتطورة: لا يميل الإعلام إلى تغطية منظمات المجتمع المدني لأنه يعتبرهم ضعاف وغير فعّالين أو غير ملائمين. تدرك منظمات المجتمع المدني الفردية الحاجة إلى تثقيف الجمهور، ولأن تصبح أكثر شفافية، ولتسعى للحصول على الفرص للتغطية الإعلامية، لكنها ليس لديها المهارات لعمل ذلك. ويترتب على ذلك أن يكون لدى عامة السكان القليل من الفهم لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. تظهر الحكومات المحلية علاقات عمل قوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية كما هو مدلل عليه بالمشاركة في اللجان المحلية والاستشارات والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتمويل المنح العرضية، لكن هذا غير منتشر بعد.

الاستدامة المعاقة: الجمهور و/أو الحكومة غير مطلعين على منظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات أو شاكين في كونها مؤسسات. لا يفهم معظم الجمهور مفهوم "غير الحكومي" أو "غير الربحي" أو "المجتمع المدني" بما في ذلك مسئولي الحكومة وكبار رجالي الأعمال والصحفيين. يمكن أن تكون التغطية الإعلامية معادية نظرًا لشك إعلام حر لكنه غير مطلع، أو نظرًا لعداء الإعلام المتحكم به من جانب حكومة استبدادية. يجوز إصدار تهمة الخيانة ضد منظمات المجتمع المدني. وبسبب الجو العدائي الذي تسببت فيه الحكومة الاستبدادية، إذا تبرع الأشخاص أو الشركات لمنظمات المجتمع المدني أصلًا فإنهم يفعلون ذلك بشكل مجهول.

ملحق ب: بيانات مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016

النقاط	الحالة
1.0-3.0	محسنة
3.1-5.0	متطورة
5.1-7.0	معاقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
البلد	استدامة منظمات المجتمع المدني	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
مصر	5.5	6.5	5.5	5.8	5.5	4.9	4.2	5.9
العراق	4.8	4.5	4.9	5.4	3.7	4.6	5.2	5.1
الأردن	5.1	5.4	5.4	5.2	5.1	4.7	5.0	4.6
لبنان	3.9	4.0	4.0	4.8	3.6	3.4	3.8	3.9
المغرب	4.6	4.6	5.1	5.6	3.8	4.5	4.9	4.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.3	5.0	4.0	5.0	4.3	3.7	4.0	4.2
اليمن	5.1	5.2	5.2	5.7	4.9	4.8	5.1	4.7

استدامة منظمات المجتمع المدني		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	3.9
الضفة الغربية وقطاع غزه	2	4.3
المغرب	3	4.6
العراق	4	4.8
استدامة معاقة		
الأردن	5	5.1
اليمن	5	5.1
مصر	7	5.5

البيئة القانونية		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	4.0
العراق	2	4.3
المغرب	3	4.7
الضفة الغربية وقطاع غزه	4	4.8
استدامة معاقة		
اليمن	5	5.1
الأردن	5	5.1
مصر	7	5.4

القدرة التنظيمية		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	4.0
الضفة الغربية وقطاع غزه	1	4.0
العراق	3	4.9
استدامة معاقة		
المغرب	4	5.1
اليمن	5	5.2
الأردن	6	5.4
مصر	7	5.5

السلامة المالية		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	4.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	2	5.0
استدامة معاقة		
الأردن	3	5.2
العراق	4	5.4
المغرب	5	5.6
اليمن	6	5.7
مصر	7	5.8

المناصرة		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	3.6
العراق	2	3.7
المغرب	3	3.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	4	4.3
اليمن	5	4.9
استدامة معاقة		
الأردن	6	5.1
مصر	7	5.5

تقديم الخدمات		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	3.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	2	3.7
المغرب	3	4.5
العراق	4	4.6
الأردن	5	4.7
اليمن	6	4.8
مصر	7	4.9
استدامة معاقة		

البنية التحتية		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	3.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	2	4.0
مصر	3	4.2
المغرب	4	4.9
الأردن	5	5.0
استدامة معاقة		
اليمن	6	5.1
العراق	7	5.2

الصورة العامة		
استدامة محسنة		
استدامة متطورة		
	الترتيب	النقاط
لبنان	1	3.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	2	4.2
المغرب	3	4.3
الأردن	4	4.6
اليمن	5	4.7
استدامة معاقة		
العراق	6	5.1
مصر	7	5.9

النقاط بالسنوات والبلدان

	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا																	
البلد	استدامة منظمات المجتمع المدني						البيئة القانونية						القدرة التنظيمية					
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	معاقة	معاقة	معاقة 5.3	معاقة 5.3	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة	معاقة	معاقة 6.2	معاقة 6.3	معاقة 6.4	معاقة 6.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.5
العراق	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة 4.4	متطورة 4.4	متطورة 4.5	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة 4.9
الأردن	معاقة	معاقة	متطورة 5.0	متطورة 5.0	معاقة 5.1	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 5.0	معاقة 5.2	معاقة 5.4	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.4
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة 4.0	متطورة 3.9	متطورة 3.9	متطورة	متطورة	متطورة 3.8	متطورة 3.9	متطورة 3.9	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.2	متطورة 4.1	متطورة 4.0	متطورة 4.0
المغرب	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.6	متطورة 4.6	معاقة	معاقة	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.1
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.0
اليمن	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.9	معاقة 5.1	معاقة 5.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة 5.4	معاقة 5.3	معاقة 5.2

	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا																	
البلد	السلامة المالية						المناصرة						تقديم الخدمات					
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	معاقة	معاقة	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة 5.7	معاقة 5.8	معاقة	متطورة	معاقة 5.1	معاقة 5.4	معاقة 5.5	معاقة 5.5	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة 4.7	متطورة 4.9
العراق	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة 5.4	معاقة 5.4	معاقة 5.4	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة 3.9	متطورة 3.8	متطورة 3.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.6	متطورة 4.6
الأردن	معاقة	معاقة	معاقة 5.3	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.1	معاقة 5.1	معاقة 5.2	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة 4.7
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة	متطورة	متطورة 3.9	متطورة 3.8	متطورة 3.7	متطورة 3.6	متطورة	متطورة	متطورة 3.6	متطورة 3.5	متطورة 3.4	متطورة 3.4
المغرب	معاقة	معاقة	معاقة 5.5	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة 5.6	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 3.8	متطورة	متطورة	متطورة 4.6	متطورة 4.5	متطورة 4.5	متطورة 4.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.9	متطورة 4.8	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة 4.3	متطورة 4.4	متطورة 4.3	متطورة	متطورة	متطورة 3.7	متطورة 3.6	متطورة 3.7	متطورة 3.7
اليمن	معاقة	معاقة	معاقة 5.6	معاقة 5.6	معاقة 5.7	معاقة 5.7	متطورة	متطورة	متطورة 4.6	متطورة 4.8	متطورة 4.9	متطورة 4.9	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 4.9	متطورة 4.8	متطورة 4.8

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
البلد	البنية التحتية						الصورة العامة					
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة 4.2	متطورة 4.2	متطورة 4.2	معاقة	معاقة	معاقة 5.8	معاقة 5.7	معاقة 5.7	معاقة 5.9
العراق	معاقة	معاقة	معاقة 5.3	معاقة 5.2	معاقة 5.2	معاقة 5.1	معاقة	معاقة	معاقة 5.4	معاقة 5.3	معاقة 5.2	معاقة 5.1
الأردن	متطورة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 4.9	متطورة 5.0	متطورة 5.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.7	متطورة 4.6	متطورة 4.7	متطورة 4.6
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة 4.0	متطورة 3.9	متطورة 3.8	متطورة 3.8	متطورة	متطورة	متطورة 4.2	متطورة 4.1	متطورة 4.0	متطورة 3.9
المغرب	معاقة	متطورة	متطورة 5.0	متطورة 4.9	متطورة 4.9	معاقة 4.9	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة 4.3	متطورة 4.3	متطورة 4.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة 4.1	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة 4.0	متطورة	متطورة	متطورة 4.4	متطورة 4.3	متطورة 4.2	متطورة 4.2
اليمن	معاقة	معاقة	معاقة5.5	معاقة 5.4	معاقة 5.3	معاقة 5.1	متطورة	متطورة	متطورة 4.8	متطورة 4.8	متطورة 4.7	متطورة 4.7

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
1300 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20523
Tel: (202) 712-0000
Fax: (202) 216-3524
www.usaid.gov